جامعة الدكتور يحـــــي فارس –المدية–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

إعداد الطالبتين:

- **بن ثليجان فطوم**
- **فرقاني مريم**

إشراف الأستاذ:

- **د. بوشنافة الميسوم**

أعضاء اللجنة المناقشة

د. أحمد شمس الدين بوعرار	رئيسا
د. بوشنافة الميسوم	مشرفا ومقررا
د. كحلة عبد الغاني	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024م


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

لا يطيب الليل إلأا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بعطائك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك نتقدم بجزيل الشكر للمولى عز وجل على توفيقه لنا بإنجاز هذا العمل المتواضع

الحمدلله، الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات والصلاة والسلام على خير البرية سيدنا محمد عدد ماكان ومايكون وماهو كائن إلى يوم الدين إمتثالا لقوله: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

فإننا نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى :

الوالدين الغاليين حفظهما الله على كل ما منحونا إياه

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور "بوشنافة الميسوم" الذي كان نعم الأستاذ طوال السنة ونعم المشرف الموجه طوال فترة إعداد هذه المذكرة الذي تكرما وفتح لنا باب مكتبه في كل وقت ولم يبخل علينا بإبتسامته ونصائحه وتوجيهاته وتشجيعاته التي حفزتنا للمضي قدما لإنجاز هذا العمل منذ أن كان فكرة إلى أن إكتمل وصار مجسدا

كما نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل عمال مؤسسة SAA وكالة المدية على المساعدات القيمة التي قدموها لنا

والشكر الخاص إلى كل أساتذة قسم علوم المالية والمحاسبة

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

الإهداء

بسم الله خالقي وميسر أموري
وعصمت أمري، لك كل الحمد والإمتنان
أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة المثابرة أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم لي سندا لا عمرا
إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب ودعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى ذلك الرجل العظيم الذي أخرج أجمل مافي داخلي وشجعني دائما للوصول إلى طموحاتي، رجل علمني الحياة بأجمل شكل وبذل كل مابوسعه، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي "أبي" شفاه الله وأطال عمره.
إلى المرأة التي صنعت مني فتاة طموحة وتعشق التحديات قدوتي الأولى التي منها تعرفت على القوة والثقة بالنفس لمن رضاها يخلق لي التوفيق، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي "أمي" أطال الله في عمرها بالصحة والعافية.
إلى من قيل فيهم "سنشد عضدك بأخيك" فكان خير معين، إلى من ساندوني عند ضعفي وساقوني بالحب، إلى من رسموا لي المستقبل بخطوط من الثقة والحب "إخوتي وأخواتي" أدامهم الله لي سندا.
إلى "زوجة أخي" التي زادت بيتنا بهجة وسرورا والتي كانت بمثابة أخت لنا رزقها الله ماتتمنى.
إلى رفقاء الروح الذين شاركوني خطوات هذا الطريق إلى من شجعوني على المثابرة وإكمال المسيرة،
إلى رفقاء السنين ممتنة لكم جميعا.

بن ثليجان فطوم

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وإمتنانا والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى التي حملتني ومنحتني الحياة
وأحاطتني بحنانها وحرصت على نجاحي بصبرها وتضحياتها
إلى من كان دعائها سر نجاحي "أمي الغالية" حفظها الله
إلى من دعمني وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق النجاح
"أبي الغالي"
إلى روح أختي الغالية "جازية" رحمها الله
إلى أختي "حسناء" وزوجها وبناتها "إسراء"، "جازية إخلاص"
إلى اخوتي "محمد، سيدأحمد، عبد الباسط" وزوجاتهم وأبنائهم
"تسنيم، آسيا، ندى، ماريا، محسن"
إلى كل من كان لهم الأثر الجميل في قلبي.

فرقاني مريم

المستخلص:

يتمحور موضوع الدراسة حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، حيث هدفت دراستنا إلى تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي، وكذلك تقديم نبذة على التأمين من تاريخ نشأته وتعريفه وذكر عناصره، وكذلك تحديد مختلف المستندات المحاسبية والقوائم المالية ومختلف المعالجات المحاسبية التي تقوم بها وكالة SAA مدية، حيث اعتمدنا في دراستنا طريقة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى فهم طبيعة شركات التأمين وحاجتها لنظام المعلومات المحاسبي والتعرف على الحسابات الخاصة بها، وكيف تم تحسين أداءها المالي، ونظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بوضعها المالي، وتوصلنا إلى نتائج هذه الدراسة إلى أن قطاع التأمين يتميز بعدة خصائص عن باقي القطاعات الأخرى، ولعل من أبرز ذلك خصوصية الحسابات أي هناك حسابات خاصة بهذا الأخير، كما أن الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين يتطلب السير قدما نحو تطوير المحاسبة، حتى تستجيب لاحتياجات المستخدمين.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات، الأداء المالي، المعلومات المحاسبية، شركة التأمين، محاسبة شركات التأمين.

Résumé :

L'objet de l'étude est centré sur l'efficacité du système d'information comptable dans l'amélioration de la performance financière des compagnies d'assurance, car notre étude a visé une définition globale du système d'information comptable, ainsi que la fourniture d'une vue d'ensemble de l'assurance depuis la date de sa création, sa définition et la mention de ses éléments, ainsi que l'identification des différents documents comptables, des états financiers et des différents traitements comptables effectués par SAA Médéa, où nous avons adopté dans notre étude la méthode de l'approche descriptive et analytique en plus de comprendre la nature des compagnies d'assurance et leur besoin du système d'information comptable et l'identification de leurs comptes et comment leur performance financière a été améliorée, et compte tenu de l'importance des compagnies d'assurance dans la vie, l'importance des compagnies d'assurance dans la vie de l'État, et l'importance des compagnies d'assurance dans la vie de l'État.

Mots clés : Systèmes d'information, performance financière, information comptable, compagnie d'assurance, comptabilité des compagnies d'assurance.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....**I**

الإهداء.....**II**

مستخلص.....**III**

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار لنظام التأمين والأداء المالي.....1

تمهيد.....2

المبحث الأول: عموميات حول التأمين وإعادة التأمين 3

المطلب الأول: التطور التاريخي للتأمين، مفهومه، أنواعه. 3

المطلب الثاني: مفهوم إعادة التأمين وأهم وضائفه ومكوناته 7

المطلب الثالث: أسس التأمين 9

المطلب الرابع: العناصر الأساسية لعقد العملية التأمينية:..... 13

المبحث الثاني: تطور قطاع التأمين في الجزائر وأهم الشركات والسجلات والهيئات المراقبة له 17

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع التأمين الجزائري 17

المطلب الثاني: شركات التأمين المتواجدة بالجزائر 20

المطلب الثالث: سجلات شركات التأمين 30

المطلب الرابع: هيئات الرقابة على التأمين في الجزائر 32

المبحث الثالث: ماهية الأداء المالي 40

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي 40

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي وأهدافه 42

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المعتمدة في تقييم الأداء المالي. 44

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الأداء المالي 46

خلاصة الفصل: 52

الفصل الثاني فعالية نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين.....53

تمهيد.....54

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي 55

المطلب الأول: نظرة حول نظام المعلومات 55

المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية..... 58

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي وأهميته 60

المطلب الرابع: مدخلات، تشغيل نظام المعلومات المحاسبية ومخرجاتها. 61

المبحث الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين..... 64

المطلب الأول: نظرة حول النظام المحاسبي في شركات التأمين 64

المطلب الثاني: المجموعة المستندية والدفترية لشركات التأمين..... 66

المطلب الثالث: دليل الحسابات، التقارير والقوائم المالية..... 69

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات شركات التأمين 71

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في الرفع من الأداء المالي 80

المطلب الأول: مصادر المعلومات المالية للمساعدة في تقييم الأداء المالي 80

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في تطوير وتحسين الأداء المالي 82

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي..... 84

المطلب الرابع: التوجيهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية 86

خلاصة الفصل: 87

الفصل الثالث دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينSAA.....91

تمهيد.....90

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشركة الوطنية للتأمين 90

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للتأمين 90

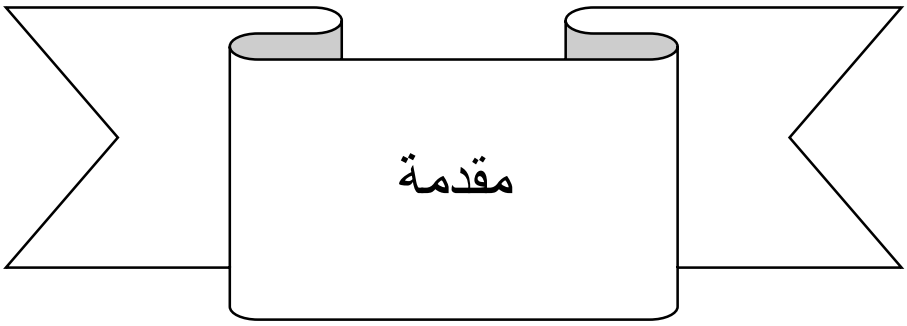
المطلب الثاني: مهام وأهداف الشركة الوطنية للتأمين 91
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين 92
المطلب الرابع: تقديم الوكالة محل الدراسة 97
المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي بالشركة الوطنية للتأمين SAA: 101
المطلب الأول: نظام المعلومات المستخدم في الشركة الوطنية للتأمينات SAA: 101
المطلب الثاني: دراسة لنظام الإدارة الإلكتروني ORASS: 102
المطلب الثالث: مخرجات النظام 111
المطلب الرابع: السياسات الأمنية لنظام وأهم مميزاته ومشاكله 118
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية لوكالة SAA فرع مدية وتقييم الأداء المالي.....120
المطلب الأول: عرض القوائم 120
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بالاستخدام المؤشرات 123
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة SAA 127
المطلب الرابع: مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة 129
خلاصة الفصل: 130
خاتمة:.....132
قائمة المراجع: 136
قائمة الملاحق.....138

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	البيان	الصفحة
(01-01)	تطور أدوات تقييم الأداء عبر القرون	50
(01-02)	العناصر الأساسية لنظام مفتوح ملموس	55
(02-02)	عناصر نظام المعلومات المحاسبي	60
(03-02)	تشغيل نظام المعلومات المحاسبي	61
(04-02)	وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين	65
(01-03)	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بموزاية	93
(02-03)	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة بالمديرية الجهوية موزاية	96
(03-03)	الهيكل التنظيمي لوكالة الشركة الوطنية للتأمين المدية	98
(04-03)	نافذة نظام orass مرحلة الإنتاج	104
(05-03)	نظام orass –مكونات وثيقة التأمينpolice	105
(06-03)	نظام orass –وثيقة التأمين police–التأمين المشتركcoassurance	106
(07-03)	نظام caractéristiques–orass	107
(08-03)	نظام orass–garanties	108
(09-03)	نظام la quittance –orass	109
(10-03)	نظام la consultation– orass	110
(11-03)	نظام caracteriques–orass	111

فهرس الجداول:

رقم الجدول	البيان	الصفحة
(01-03)	الوكالات الجهوية التابعة لموزاية رقم16	97
(02-03)	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	121
(03-03)	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	122
(04-03)	جدول حسابات النتائج	122
(05-03)	حساب رأس المال العامل الدائم	124
(06-03)	حساب احتياجات رأس المال العامل	124
(07-03)	حساب الخزينة	125
(08-03)	جدول السيولة	125
(09-03)	نسبة التمويل	126
(10-03)	نسب المردودية	126
(11-03)	نسب النشاط	127
(12-03)	معدل دوران الأصول المتداولة	127
(13-03)	تدفقات الخزينة	128


مقدمة

1/ تمهيد:

إن المحاسبة في مجال نظم المعلومات شاهدت اختلافات عدة وتغيرات متتابعة، سواء كانت هذه النظم المحاسبية للمعلومات مخصص للمؤسسات الاقتصادية أو التجارية، مما أدى إلا تواجد تفاعل جديد في هذه النظم الذي يسعى إلى خلق استمرارية للبقاء في تواصل لتوضيح طرق وأساليب حديثة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة بشكل مختلف لتحقيق القرارات المناسبة للوصول للهدف الرئيسي للمعلومات وإبداء الرأي بعد التنبؤ من خلال مؤشرات النظام الأكثر إيجابية، حيث تعتبر نظم المعلومات عاملا أساسيا في نجاح أو فشل أي شركة، وتتبع هذه الأهمية من كون المعلومات تستخدم كأداة من أجل التنسيق ودعم العملية الإدارية من جانب، وكأداة اتصال داخل الشركة ومع البيئة المحيطة بها من جانب آخر.

وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد اهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تحتاجها أي شركة وكباقي الشركات الأخرى يمكن أن تحتوي شركات التأمين على نظام معلومات خاص بها، وهذا من أجل تنظيم ومعالجة عملياتها الاقتصادية من جمع الأقساط ودفع التعويضات وتكوين الأموال الاحتياطية واستثمارها، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تعتمد على المبادئ الأساسية لمحاسبة قطاع التأمين بالإضافة إلى القواعد التي تلزمها مسك مجموعة من السجلات والدفاتر التي تدون فيها مختلف البيانات اللازمة لتسيير نشاط الشركة.

إن غاية نظام المعلومات المحاسبي هي تقديم صورة موثوق فيها عن الواقع المالي للشركات التأمين، وهو يعتمد في ذلك على جمع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة المتعلقة بنشاطها (جمع الأقساط، دفع التعويضات ...)، ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها كمخرجات في حسابات تتضمنها وثائق محاسبية.

2/ إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء هذا العرض يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

- **ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين؟**

وانطلاقا من السؤال الجوهري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مدى أهمية تقييم الأداء المالي في شركة التأمين؟
- ✓ هل يتم تجسيد نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين؟
- ✓ ما هو دور نظام المعلومات المحاسبية على مستوى وكالة SAA المدية؟

3/ فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات سوف ننطلق من الفرضيات التالية:

- يعتبر تقييم الأداء المالي أداة فعالة في عملية الرقابة فهو يحدد المركز المالي للشركة وأدائها المستقبلي.

- يتم تجسيد نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين من خلال الوثائق المحاسبية المعتمدة ومعالجة البيانات الناتجة عن حركة التأمين وأخيرا القوائم المالية التي تعتبر من مخرجاته.

- دور نظام المعلومات المحاسبية في الوكالة مرتبط بالمعلومة المحاسبية التي يخرجها هذا النظام.

4/ أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع، نذكر منها:

- ✓ الميول الشخصي للتعرف على نوع المحاسبة المطبقة في شركات التأمين.
- ✓ قلة الدراسات في هذا الموضوع والذي يربط بين الإدارة بالعمليات وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ حداثة الموضوع وتماشيه مع التخصص.
- ✓ أهمية الموضوع كون التأمين أصبح قطاع مهم وحساس في النشاط الاقتصادي.
- ✓ فتح أفاق مستقبلية أخرى لمن أراد البحث في هذا الموضوع.
- ✓ محاولة إضافة مرجع جديد إلى المكتبة الجامعية.

5/ أهمية الدراسة:

تماشيا مع دراستنا الجامعية فكرت بدراسة تنص حول دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين، ومن هنا تبرز الأهمية من خلال تناولنا موضوعا مهما لمعرفة مدى قدرة المحاسبة كنظام للمعلومات، على تغطية حاجات المستعملين للمعلومات المحاسبية والتأكيد على مساهمتها الفعالة لمساعدتهم، وحاولنا إسقاط دراستنا على " **الشركة الجزائرية للتأمينات** " وتعتبر هذه الأهمية أداة إرشاد للباحثين المقبلين الذين يودون التعمق في هذا المجال.

6/ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- محاولة إظهار كيفية الاستغلال الأمثل للمعلومات المحاسبية وأهم مصادرها.

-محاولة معرفة أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمسيرين وكيف يتم الإعتماد عليها لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

-دراسة نظام المعلومات المحاسبي للشركة محل الدراسة ومعرفة مدى فعاليته فيها.

7/ المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل البحث على الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات والرسائل العلمية وغيرها من المراجع ذات الإهتمام بموضوع البحث، بالإضافة إلى ما تحصلنا عليه من معارف خلال دراستنا الجامعية، كما تم الإعتماد على دراسة حالة في الجانب التطبيقي ومحاولة منا لإسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الدراسة الميدانية.

8/ حدود الدراسة:

دراستنا محدودة في المكان والزمان ففي المكان قمنا بمعالجة نظام المعلومات المحاسبية والأداء المالي في الشركة الجزائرية للتأمينات SAA بوكالة المدية كعينة.

أما في الزمان قمنا بإسقاط الدراسة على الفترة الممتدة من 02 جانفي 2024 إلى غاية 01 ماي 2024.

9/ الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع نظم المعلومات المحاسبية من المواضيع التي لاقت اهتمام العديد من الجهات بغرض تطوير هذا النظام وتوظيفه لدى مختلف المنشآت وذلك انطلاقا من دورها في تحسن الأداء المالي وتطوير الأعمال إلا أن الدراسات التي تناولت دور هذا النظام على أداء الشركات من خلال البعد المالي قد كانت قليلة نسبياً، ومن أهم الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع مايلي:

1-دراسة بزقراري حياة (2010-2011): دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة.

هدفت الدراسة إلى محاولة تقييم الأداء المالي من حيث طرق التقييم وكيفية تحسين الأداء المالي واستخدام مفاهيم المعلومات المالية الملائمة لتحسين الأداء المالي.

واعتمدت على دراسة ميدانية المؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب وقد توصلت الي النتائج التالية:

– تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.

– المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام كبير باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد وتكلفة أقل والقوائم المالية من أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسن الأداء المالي.

2–دراسة عجيلة حنان (2012–2013): فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي مذكرة ماجستير جامعة غرداية، هدفت الدراسة الي محاولة تبيين دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج معلومات محاسبية والخصائص الواجب أن تميزها والتعرف على مختلف القوائم المالية الختامية التي يعمل نظام المعلومات المحاسبية على توفيرها لمستخدميها ومحاولة إبراز أهمية المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واعتمدت دراسة حالة وحدة الانابيب الفا بغرداية وتوصلت إلى النتائج التالية:

– يجب أن تتميز بحملة من الخصائص النوعية والتي تقسم إلى خصائص رئيسية وهي الملاءمة والموضوعية، أما الخصائص الثانوية فهي القابلية للمقارنة والثبات، بالإضافة إلى خصائص مرتبط بمستقبل المعلومة المحاسبية منها القابلية للفهم والاستخدام السليم لها.

– إن كفاءة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة.

– إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تمثل مدخلات للإدارة المالية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبويبها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وتصحيح مختلف الاختلافات والانحرافات.

3–مصطفى بناي(2013–2014): أطروحة دكتوراه بعنوان واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية.

–تمحورت هذه المذكرة حول إشكالية: ما هو واقع شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، وما هي آفاقها المستقبلية؟

–تم تخصيص هذه الدراسة لمعرفة دور التأمين في التنمية الاقتصادية والتي حاول فيها تبيان حقيقة وموقع قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، وكذا مساهمة رأس مال الشركات في الناتج الداخلي الخام، كذلك سلط الضوء على موقع التأمين الجزائري في العالم وما يتطلبه قطاع التأمين الجزائري من أجل تحسينه. وقد توصل الباحث إلى أن قطاع التأمين في الجزائر ضعيف جدا بالمقارنة مع الدول العربية وباقي دول العالم.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها اتفقت معهم من حيث المضمون المتمثل في أهمية نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي، وأهم مقومات النظام في شركات التأمين، بينما اختلفت معهم في الجانب التطبيقي لها، حيث قمنا بدراسة حالة لوكالة التأمين بالمدية في حين أن الدراسات السابقة كانت عبارة عن استبيان.

10/ هيكل البحث :

لإنجاز الدراسة ومعالجة إشكالية البحث واختبار الفرضيات، قسمنا موضوع الدراسة إلى جانبين، جانب نظري يضم الفصل الأول والثاني، وجانب تطبيقي يضم الفصل الثالث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول من الدراسة: **الإطار النظري لنظام التأمين والأداء المالي** من خلال ثلاث مباحث حيث تناولنا فيه عموميات حول التأمين، ثم تطور قطاع التأمين في الجزائر وأهم الشركات والهيئات المراقبة له، وأخيرا الأداء المالي في شركات التأمين.

في حين خصصنا الفصل الثاني إلى: **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين** من خلال ثلاث مباحث حيث تناولنا فيه مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية، ثم إلى مقومات نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين، وأخيرا دور المعلومات المحاسبية في الرفع من الأداء المالي.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص: **دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA** من خلال ثلاث مباحث حيث تناولنا فيه مفاهيم عامة حول الشركة الوطنية للتأمين، ثم واقع نظام المعلومات المحاسبي بالشركة الوطنية للتأمين SAA، وأخيرا عرض القوائم المالية لوكالة SAA فرع مدية وتقييم الأداء المالي.

11/ مشاكل وصعوبات البحث:

من المشاكل الأساسية التي واجهت هذا العمل:

- نقص المراجع المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية على مستوى المكتبة.

- ضيق الوقت مقارنة بحجم الموضوع.

- صعوبة جمع والحصول على البيانات المالية للمؤسسة نظرا لأنها تعتبر معلومات خاصة من الصعب التصريح بها بسهولة.

الفصل الأول

الإطار النظري لنظام التأمين والأداء المالي

تمهيد:

يتعرض الفرد في حياته إلى الكثير من الأخطار، وباعتبار أن التأمين هو آلية تحويل الأخطار من المؤمن له إلى شركة التأمين ولهذه الأداة أهمية كبرى في الاقتصاديات الحديثة فهي تمكن القطاع التجاري وكذلك الأفراد من تقليص مخاطر المستقبل وحسن التصرف حيالها، مما يتطلب ضرورة ألا يتطرق أي شك إلى الثقة في شركة التأمين في الأجل الطويل، وأن يتوافر لدى شركات التأمين الاحتياطيات الكافية لتغطية الالتزامات في المستقبل.

من هنا يستمد التأمين أهميته في منح الأمان والطمأنينة للفرد والمجتمع على حد سواء لمواجهة الخطر أو الأخطار المحتملة الوقوع في المستقبل، الأمر الذي ينتج عنه اكتساب نوع من الثقة في مواجهة الصعاب والأخطار في المستقبل، وبالتالي استمرارية ديمومة الإنسان ونشاطه الاقتصادي.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مدخل عام للتأمين وقد قمت بتقسيمه على ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التأمين وإعادة التأمين.

المبحث الثاني: تطور قطاع التأمين في الجزائر وأهم الشركات والسجلات والهيئات المراقبة له.

المبحث الثالث: الأداء المالي في شركات التأمين.

المبحث الأول: عموميات حول التأمين وإعادة التأمين

يتعرض الإنسان منذ القدم لأخطار عديدة ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية قد تصيبه أو تصيب أسرته أو تصيب غيره، وعادة ما تنتج مثل هذه الأخطار عن ظواهر طبيعية لا قدرة للإنسان على منع تحققها وإن تحققت قد لا يكون في قدرته تحمل نتائجها وحده، من هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى وسائل عديدة تهتم بالتعامل أو مواجهة مثل هذه الأخطار وذلك بالحيلولة دون وقوعها أو بالتقليل من معدلاتها وآثارها.

ويعتبر نظام التأمين بأنواعه المختلفة من أهم وسائل مواجهة مثل هذه الأخطار فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت ضد أخطار كثيرة، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة ما هو التأمين (نشأته، مفهومه، أنواعه).

المطلب الأول: التطور التاريخي للتأمين، مفهومه، أنواعه.

التأمين فكرة قديمة، نشأت مع نشأة الإنسان نفسه وتطورت بتطوره، وإن لكل نوع من التأمين نشأته وتطوره، وبهذا الصدد سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز أهم المراحل التي مر بها:

1/نشأة التأمين:

تعود نشأة التأمين إلى الحضارات القديمة كحضارة الإغريق والبابليين والأشوريين، من خلال التبادل التجاري البحري حيث ظهر ما يسمى " القرض البحري " الذي يعتبر كضمان للسفينة والشحنة البحرية، وقد أستمر عقد القرض البحري حتى العصور الوسطى، ويساعد على ازدهار التجارة والتبادل الدولي وتطور إلى الصورة التي يوجد عليها التأمين البحري، الآن بصدور قانون التأمين البحري الإنجليزي سنة 1601م، ثم ظهرت بعدها أهمية تامين الحريق بعد حريق لندن عام 1666م، الذي كان نقطة انطلاق نشوء التأمين ضد خطر الحريق، أما تأمين الحياة فأول وثيقة صدرت عام 1583 باسم المواطن الإنجليزي " وليام جيمس " ثم ظهرت بعد ذلك أنواع أخرى من التأمين منذ أواخر القرن الثامن عشر إبان الثورة الصناعية[1].

وفي بداية القرن 20م بدأ الإهتمام بتأمين وسائل النقل نفسها من أخطار التصادم، السرقة، الحريق والفقد، فظهر تأمين السيارات وتبعه تأمين الطيران وتأمينات السرقة وتفوق الماشية وأخيرا التأمينات الهندسية[2].

---

[1] طارق قندوز أبو مازن، **الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2016، ص120.

[2] محمد حسين منصور، **أحكام التأمين**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص11.

وبالنسبة للتأمين الإجتماعي، فقد ظهر بهدف حماية الطبقة العاملة من أخطار الوفاة، العجز، الشيخوخة، المرض إصابات العمل والبطالة، والتي كانت تؤدي إلى انقطاع دخل العامل[1].

ويرجع الفضل في ظهور التأمين الاجتماعي إلى ألمانيا، نتيجة ظهور الحركات العمالية والمبادئ الإشتراكية التي سادت ألمانيا بزعامة ماركس عام 1878م التي أدت إلى بداية الإهتمام بشؤون العمال من قبل السلطات الحكومية حيث شرعت بعض القوانين المنظمة الأحوال العاملين، ففي عام 1891م أصدر **بسمارك** قوانين التأمين الاجتماعي الإلزامي ضد المرض على عمال المناجم والمصانع، وفي عام 1898م صدر القانون الخاص بتأمينات الشيخوخة والعجز الدائم ثم توالى ظهور فروع التأمين الاجتماعي الأخرى و مع تطور دور الدولة و الإهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية إتحاد الأفراد انتشر التأمين الإجتماعي في الدول الأوروبية الأخرى، وانتقل منها إلى باقي دول العالم حتى أصبح هذا التأمين يسود جميع دول العالم تقريبا، وإن كان الإتجاه الحديث هو تعميم نظام التأمين الإجتماعي على جميع أفراد المجتمع بدل من اقتصاره على حاجة الأفراد و القدرة المالية لدولة على تحمل تكاليف النظام[2].

وبناء على ذلك فإن النشاط التأميني بشتى صوره المختلفة تتولاه الآن شركات التأمين، حيث ينحصر نشاطها في تلقي الأقساط من المؤمن لهم، واستغلال هذه الأموال في أوجه استثمارية مضمونة، بهدف تدبير الأموال اللازمة للوفاة بالتعويضات التي تلتزم هذه الشركات بأدائها إلى المؤمن لهم حال وقوع الأخطار المؤمن ضدها.

2/ مفهوم التأمين:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التأمين واختلفت باختلاف رؤى المفكرين، ولمعرفة ماهية التأمين سنحاول ادراج بعض المفاهيم من خلال ما سيأتي رغم وجود اختلاف فيما بينها، والتي نذكر منها:

يمكن تعريفه من الناحية الاقتصادية على أنه: أداة لتضعيف الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة، المنزل المستودع ....) لجعل الخسائر التي يتعرض لها الفرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر.

[1] سلامة عبد الله، **الخطر والتأمين**، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، بدون بلد نشر، 1986، ص115.

[2] رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص48.

كما يمكن تعريفه من الناحية القانونية على أنه: عقد يتعهد بموجبه طرف مقابل أجر بتعويض طرف آخر عن الخسارة إذا كان سببها وقوع حادث محدد في العقد .

كما يمكن تعريفه على أنه: عقد بموجبه يتعهد شخص، وهو المؤمن تجاه شخص آخر وهو المؤمن له مقابل مبلغ معين، يسمى القسط فيعوض المؤمن بذلك الضرر الذي تصيب ذمة المؤمن له جراء خطر من الأخطار، ويجعل بذلك أساسا للتأمين .

من التعاريف نخلص إلى أنه عقد يتعهد بموجبه طرفين طرف المؤمن وطرف المؤمن له مقابل قسط تأمين ليعوض المؤمن في حالة الضرر الذي أساسه الخطر[1].

كما عرفه الدكتور عادل عز: "التأمين يهدف بصفة أساسية الى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لارادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها"[2].

3/أنواع التأمينات:

للتأمين أنواع متعددة منها[3]:

أ/ من حيث الشكل: وينقسم إلى قسمين:

-تأمين تعاوني أو تبادلي: وهو أن يكتتب مجموعة من الأشخاص يهددهم خطر واحد بمبالغ نقدية على سبيل الاشتراك يؤدي منها تعويض لكل من يتعرض للضرر من هؤلاء.

-تأمين تجاري: في هذا النوع يدفع المؤمن له مبلغا من المال للمؤمن (شركة التامين) على أن يتحمل المؤمن تعويض الضرر الذي يصيب المؤمن له، فإن لم يتعرض للضرر المحدد بعقد التأمين أصبح المبلغ المدفوع حقا للمؤمن ولا شيء للمؤمن له.

---

[1] باديس بوخلوه، خارف صفية، **أثر جودة خدمات التأمين في تعزيز رضا العملاء**، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020، ص 54.

[2] محمد وحيد عبد الباري، **إدارة الخطر والتأمين الاجتماعي والتجاري**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1997، ص111.

[3] باديس بوخلوه، خارف صفية، مرجع سبق ذكره، ص54.

ب/ التأمين من حيث الموضوع: ينقسم التأمين من حيث الموضوع إلى:

-**التأمين الخاص**، ويضم:

-**التأمين البحري** : يهدف إلى تغطية المخاطر التي تتعرض لها السفن والبضائع والضمانات البحرية تخضع لأحكام القانون البحري.

-**التأمين الجوي** : هو فرع من فروع تأمين النقل، والغاية منه تأمين مخاطر النقل الجوي التي تتعرض لها الطائرات خلال النقل الجوي.

-**التأمين البري** : ظهر بعد التأمين البحري، ويهدف إلى تغطية الأخطار التي تحدد الشخص في البر.

-**التأمين الاجتماعي** : يغطي حوادث العمل والأمراض المهنية، العجز والشيخوخة، البطالة وغيرها. وتقوم التأمينات الاجتماعية على نفس الأسس والمبادئ التي تحكم التأمينات الخاصة، وعلى التعاون والتضامن، إلا أنها تتميز عنها في أن الدولة هي التي تتولاها عادة وتحتكرها، وهي تأمينات إلزامية تنظمها قواعد القانون العام .

ج/ التأمين من حيث عنصر التعاقد: يمكن تقسيم التأمين طبقا لعنصري الاختيار والإجبار في التعاقد إلى نوعين :

-**التأمين الاختياري:** يشمل التأمين الذي يتعاقد عليه الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم ويشترط في هذا النوع من التأمين حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التأمين والفرد والمنشأة، وتذكر على سبيل المثال: تأمين الحوادث تأمين السيارات، تأمين الحريق.

- **التأمين الإجباري:** يشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد والمنشآت أو تلتزم بالتعاقد عليها وذلك من أجل تحقيق هدف اجتماعي أو لمصلحة الطبقة الضعيفة في المجتمع، ويشمل كافة التأمينات الاجتماعية مثل: العجز، الشيخوخة، الوفاة، ....

المطلب الثاني: مفهوم إعادة التأمين وأهم وضائفه ومكوناته

1/ مفهوم إعادة التأمين:

يمكن أن نعرف عقد إعادة التأمين بأنه اتفاق بين شركة التأمين وشركة إعادة التامين، بموجبه تلجأ شركة التأمين إلى نقل جزء من الأخطار أو كلها إلى شركة أو شركات أخرى تسمى بشركات إعادة التأمين لها قدرات تأمينية أكبر، وتلتزم بمقتضاه شركة التأمين المباشرة بتنازل عن جزء من أقساط المحصلة أو كلها إلى تلك الشركات إعادة التأمين مقابل التزامها يتحمل معها جزء أو كل الأخطار المحتملة، كما يتفق بتقديم عمولات مالية إلى شركات التامين المباشر تسمى "عمولة إعادة التأمين" مقابل مصاريف التسيير هذه العملية، كما يمكن حصولها أيضا على عمولة أرباح إعادة التأمين في حالة تحقيق أرباح محددة في هذه العملية من طرف شركات إعادة التأمين، إلى أن هذه العملية تسمح بتقوية المركز المالي لشركة التأمين المباشرة كما تعزز الضمان المقدم للمؤمنين لهم من خلال العقود التأمينية المكتتبة[1].

2/ وظائف إعادة التأمين:

يؤدي نشاط إعادة التأمين العديد من الوظائف والتي تدرج منها:

-**حماية شركات التأمين:** يلعب إعادة التأمين دورا بالغ الأهمية في حماية شركات التأمين من التقلبات الشديدة في نتائج الأعمال السنوية بسبب التفاوت في عدد الخسائر أو أحجامها، ففي غياب إعادة التأمين فإن شركة التأمين ستتعرض لتقلبات شديدة في نتائجها، الأمر الذي يهدد وملاءمتها ويفقدها الثقة والاطمئنان من جهة عملاءها، مما يجعل من إعادة التأمين تحقق لها الحماية الضرورية لملاءمتها ويحفظ لها سمعتها في السوق.

-**زيادة الطاقة الاستيعابية:** تعرف الطاقة الاستيعابية أنه أقصى التزام تستطيع شركة التأمين قبوله عن كل خطر، وبالتالي تمكن إعادة التأمين شركة التأمين من قبول التأمين على أخطار تزيد قيمها عن طاقتها الاستيعابية، فقد يُطلب من الشركة القيام بالتأمين على بعض الأخطار التي مبلغ تأمينها يفوق رأس مال شركة التأمين وفي حالة حدوث خسارة تامة فإن الشركة تتعرض للإفلاس.

[1]موزاوي العياشي، براق محمد، **دور برامج إعادة التأمين في إدارة المخاطر وتعزيز الملاءمة المالية لشركات التأمين على الأضرار**، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد12، العدد01، 2016، ص156.

-**تعزيز الملاءمة المالية لشركات التأمين:** عن طريق العمل على استقرار الأقساط والتعويضات والتقليل من التذبذب في نتائج شركات التأمين.

-**المشاركة في المصاريف:** يقوم معيد التأمين بدفع عمولة لشركات التأمين مقابل الأعمال التأمينية التي أسندتها إليه، هذه العمولة تساهم في تحمل المصاريف التي تكبدتها شركات التأمين عن الأعمال التأمينية.

-**الحماية من المخاطر:** فإعادة التأمين تقلل من حدة وتكرار المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، وتقلل من حجم وعدد المطالبات بالتعويضات لديها بسبب خبرة شركات الإعادة وتخصصها في التعامل مع نوعيات معينة من المخاطر، ناهيك عن دور المعيد في حماية شركات التأمين من الخسائر الناجمة عن تحقق الأخطار الكارثية والتي تتسبب في خسائر مضاعفة لها كالكوارث الطبيعية والأوبئة.

-**استقرار الاقتصاد:** يساعد إعادة التأمين في استقرار اقتصاد الدولة، وذلك بإسناد جزء من الخسائر لشركات الإعادة الأجنبية من خلال توزيع الأخطار بين فروع التأمين المختلفة وعن طريق التوزيع الجغرافي لهذه الأخطار بين المناطق المختلفة.

انطلاقا مما سبق، يمكننا القول بأن إعادة التأمين توفر سعة اكتتابية إضافية لشركات التأمين تسمح بقبول المزيد من الأخطار وتوسيع حجم الاعمال دون اللجوء إلى زيادة رأس المال، والحصول على بعض المزايا الضريبية عن طريق التنازل عن الأقساط هذا إضافة لاعتماد هذه الشركات على الكفاءة الإدارية والتقنيات المتطورة لمعيد التأمين في مجال تقدير حجم المخاطر أو التنبؤ بها[1].

3/ المكونات الأساسية لإعادة التأمين[2]:

لإعادة التأمين مجموعة من المكونات التي يتم الربط فيما بينها من خلال عقد إعادة التأمين، والتي نوجزها فيما يلي:

-**شركة التأمين:** والتي يطلق عليها أيضا اسم شركة التأمين المباشرة، المؤمن المباشر أو الشركة المتنازلة، وتمثل المؤمن الأصلي والذي يقوم بالاكتتاب بشكل مباشر مع المؤمن له، ثم يحتفظ بجزء من الخطر ويقوم بالتنازل عن الجزء المتبقي لمعيد أو معيدي التأمين.

---

[1]سعاد لفتاحة، مهيدي الذوادي، **دور إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التأمين**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد02، 2021، ص176-177.

[2]نفس المرجع السابق، ص178.

-**معيد التأمين:** وهي الشركة التي تقدم خدمات إعادة التأمين لشركات التأمين، وقد تكون شركة إعادة التأمين متخصصة في نشاط إعادة التأمين فقط أو قد تجمع بين نشاط إعادة التأمين والأنشطة التأمينية الأخرى.

-**المبلغ المعاد تأمينه:** وهو المبلغ الذي تقوم شركة التأمين بالتنازل عنه إلى معيد التأمين.

-**المبلغ المحتفظ به:** هو الفرق بين المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين شركة التأمين والمؤمن له على دفعه حالة تحقق الخطر والمبلغ المعاد تأمينه لدى معيد التأمين.

-**عمولة إعادة التأمين:** تتمثل في المبلغ الذي تتقاضاه شركة التأمين من معيد التأمين، لتغطيه مصاريف عملية التنازل والإسناد.

المطلب الثالث: أسس التأمين

لقد اختلف الفقهاء في بيان تحديد أسس التأمين، فمنهم من يركز على الأساس الإقتصادي، والآخرين على الأساس القانوني ومنهم من ركز على الأساس الفني. وتنحصر أهم هذه الأسس في الآتي:

أولا. الأسس الاقتصادية للتأمين[1]:

يرى أصحاب هذا الالتزام أن التأمين يقوم أساسا على جوانبه الاقتصادية، لكنهم اختلفوا حول المعيار الإقتصادي الذي يمكن الإعتماد عليه في هذا المجال، فيذهب البعض منهم إلى الأخذ بفكرة الحاجة، والبعض الآخر أخذ بفكرة المصلحة وأخذ البعض الآخر بفكرة الضمان.

1/نظرية التأمين والحاجة:

يركز أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين هو ناتج عن الحاجة للحماية والأمن، وذلك أنه في حالة وجود أي خطر محتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه وأملاكه من هذا الخطر، فهذه النظرية تمتاز بكونها تفسر كافة أنواع التأمين على الأضرار حيث توجد الحاجة للحماية من خطر معين، كما أنها تفسر غالبية أنواع التأمين لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة وغير جامعة، غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين، و غير جامعة لأنها لا تحيط بكل أنواع التأمين حيث توجد بعض أنواع التأمين لا ينطبق عليها معيار الحاجة الذي بنيت عليه هذه النظرية.

[1] بوجنان خالدية، **طرق وأساليب قياس الأقساط التأمينية باستخدام التقنيات الإكتوارية**، أطروحة دكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015، ص09.

2/نظرية التأمين والمصلحة:

إن عملية التأمين تقوم على المصلحة، فهي الدافع للمؤمن والمؤمن له، فمصلحة المؤمن له تكمن في وجود شخص آخر لتغطية آثار المخاطر المحتملة الوقوع، ومصلحة المؤمن تكمن في تحقيق الأرباح.

3/ نظرية التأمين والضمان:

يرى أنصار هذا المعيار بأن الضمان يكون أفضل من غيره من المعايير الأخرى كأساس التأمين باعتباره يمثل القسم المشترك لكافة أنواعه، فالتأمين على الأشياء مثلا يحقق الضمان للقيمة، والتأمين على الحياة يحقق الضمان للغير وعدم التدهور المالي للمستفيدين ونفس الشيء على المرض الشيخوخة وإصابات حوادث المرور، يحقق لهم ضمان عدم إخلال التوازن الاقتصادي للمؤمن له.

ثانيا. الأساس القانوني للتأمين[1]:

يرى أصحاب هذه النظرية بأن التأمين يقوم على أساس قانوني، وينبغي البحث عن هذا الأساس في عناصره ذاتها فمنهم من ذهب إلى الأخذ بمعيار الضرر ومنهم من ذهب إلى الأخذ بمعيار التعويض.

1/نظرية التأمين والضرر:

يرى أنصار هذا الرأي أن التأمين مهما كان نوعه يهدف أساسا لإصلاح الضرر، ذلك أن هذه الفكرة توجد في كافة أنواع التأمينات سواء تأمين الأضرار أو الأشخاص، فيتمثل الضرر على الأشياء في قيمة الشيء المؤمن عليه، ويتمثل الضرر في التأمين ضد الإصابات الناتجة عن الحوادث، الأمراض المهنية والشيخوخة.

2/نظرية التأمين والتعويض:

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن التأمين يجد أساسه القانوني في التعويض الذي يرافق كافة أنواعه وبدونه لا يكون للتأمين أي معنى، إذ أن المؤمن له عندما يؤمن على المخاطر المحتملة بمختلف أشكالها بأن يقدم للمؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند وقوع الخطر المؤمن منه، وهذا يتفق تماما مع طبيعة عقد التأمين الملزم الجانبين.

[1]بوجنان خالدية، نفس المرجع السابق، ص10.

ثانيا. الأسس الفنية للتأمين:

تتمثل عملية التأمين من الناحية الفنية في تجميع أكبر عدد من راغبي التأمين ضد خطر معين، ويدفعون أقساطا لتغطية ما قد يتعرض منهم لهذا الخطر، ويدير المؤمن التعاون بين المؤمن له عن طريق جملة من الأسس الفنية تتمثل في التالي[1]:

1/تنظيم التعاون بين المؤمن لهم: لا يستطيع الإنسان بمفرده أن يواجه المصائب التي يحملها القدر، فهو يحتاج دائما إلى مساعدة الآخرين والمؤمن، هو الذي ينظم هذا التعاون، وهو يعتمد في هذا التنظيم على وسائل تعتبر هي أيضاً أسساً فنية للتأمين، وتتمثل هذه الأسس في التالي:

– **قانون الأعداد الكبيرة:** يقوم التأمين على فكرة تبادل المساهمة في تحمل الخسائر بين المؤمن لهم الذين يجمعون أموالهم في شكل رصيد مشترك، ولتحقيق هدف مشترك وهو تحمل الخسائر والأضرار، التي تنتج عن الأخطار التي تهددهم فيتحمل كل واحد منهم جزءا من الضرر الذي يتحقق بالنسبة لأحدهم.

– **حساب الاحتمالات:** المؤمن بتنظيمه التعاون بين عدد من المؤمن لهم يلجأ إلى حساب الاحتمالات، التي تتحقق فيها الأخطار المؤمن عليها، أي حساب عدد الفرص التي يمكن أن تتحقق فيها هذه الأخطار، وقانون الأعداد الكبيرة يقضي بأن حساب الاحتمالات يكون أقرب للدقة، كلما زاد عدد الأخطار المؤمن عليها، فمن شأن وجود أكبر عدد من المؤمن لهم ومن الأخطار أن يؤدي إلى نتائج متقاربة. وعلى أساس حساب احتمالات تحقق الخطر يمكن للمؤمن أن يحدد الأقساط التي يلتزم المؤمن لهم بدفعها والتي يتكون بها الرصيد المشترك ويمكنه أن يحدد على وجه التقريب مبالغ التأمين والتعويضات التي تستوجبها تغطية الأخطار المؤمن عليها.

2/الجمع بين أخطار قابلة للتأمين: إن تعدد الأخطار طبقاً لقانون الأعداد الكبيرة لا يكفي لتنظيم عملية التأمين تنظيما فنياً ناجحاً، بل يشترط زيادة على ذلك أن تكون الأخطار التي يجمع بينها المؤمن مستوفية لشروط تجعلها قابلة للتأمين وهي: شرط التجانس، والتفرق، والتواتر:

– **شرط التجانس:** يجب أن تكون الأخطار التي يجمع بينها المؤمن متجانسة في الطبيعة، كالحرائق أو حوادث السيارات أو المرض والإصابات الجسمية والوفاة ويجب أن تكون متقاربة القيمة.

[1]مغني دليلة، **مفاهيم أساسية لتأمين**، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، بدون ذكر سنة، ص 262-263-264.

– **شرط التفرق:** يجب أن تكون الأخطار متفرقة، ومعنى ذلك ألا يتجمع وقوعها في وقت واحد بالنسبة لجميع المؤمن لهم أو بالنسبة للعدد الكبير منهم، وإلا استحال على المؤمن تغطيتها لما تسببه من اختلال في التوازن المالي للشركة.

– **شرط التواتر:** يجب أن تكون الأخطار متواترة، أي أن يكون وقوعها منتظماً، فلا تكون نادرة الوقوع، وإلا لما تمكن المؤمن من مواجهة التزاماته قبل المؤمن لهم.

3/إجراء المقاصة بين الأخطار: لا ينجح المؤمن في تنظيمه للتعاون القائم بين المؤمن لهم، إلا إذا وزع عبء الأخطار والخسائر على المؤمن لهم باعتماده على الأقساط التي يدفعونها، والتي تكون الرصيد المشترك، وعلى إجراء المقاصة بين الأخطار التي تحققت والأخطار التي لم تتحقق، بشرط أن تكون هذه الأخطار متجانسة من حيث الطبيعة، ويجب أن يراعي المؤمن أيضاً تقاربها من حيث قيمتها، ومن حيث مدتها.

4/إعادة التأمين والتأمين المشترك: قد لا يقدر المؤمن على الوفاء بالتزاماته نحو عملائه بسبب خطأ في حساب احتمالات وقوع الأخطار، فلا يتطابق حساب الاحتمالات مع الواقع، حيث يحدث فرق في الحساب، فيجد المؤمن نفسه أمام التزامات لم يضعها في الحسبان. ولمواجهة مثل هذا الخطر يلجأ المؤمن إلى إعادة التأمين والتأمين المشترك.

– **إعادة التأمين:** اتفاقية يضع بموجبها المؤمن أو المتنازل على عاتق شخص معيد للتأمين أو متنازل له جميع الأخطار المؤمن عليها أو على جزء منها، فإعادة التأمين حسب هذا النص هو عقد بمقتضاه يحول شخص، هو المؤمن المباشر إلى شخص آخر، هو معيد التأمين كل أو جزء من الأخطار، فالمؤمن يكون طرفا في علاقتين علاقة مع المؤمن له، وعلاقة مع معيد التأمين.

– **التأمين المشترك:** هو مساهمة عدة مؤمنين في تغطية الخطر نفسه في إطار عقد تأمين وحيد، يوكل تسيير، وتنفيذ عقد التأمين إلى مؤمن رئيسي يفوضه قانوناً المؤمنون الآخرون المساهمون معه في تغطية الخطر، ويستخلص من هذا النص أن التأمين المشترك يتم بمقتضى وثيقة تأمين واحدة.

المطلب الرابع: العناصر الأساسية لعقد العملية التأمينية:

1/ عقد التأمين:

وهو عند (اتفاق) بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد ويكون هذا التعويض عينياً أومالياً وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين.

ويتميز عقد التأمين بالخصائص التالية[1]:

-عقد رضائي.

-عقد ملزم لطرفيه.

-عقد احتمالي "غرر".

-عقد معاوضة.

-عقد زمني.

-عقد إذعان.

-العقد الرضائي:

وهو ذلك العقد الذي يكفي لانعقاده تراضي طرفي العقد وهو العقد الذي يكون فيه إيجاب وقبول.

وعقد التأمين يجب أن يكون مثبتاً وبوليصة التأمين هي الوسيلة لإثبات هذا العقد.

-العقد الملزم:

وهو ذلك العقد الذي ينشأ عنه التزامات متقابلة في ذمة كل من طرفي العقد.

ففي عقد التأمين تنشأ التزامات متقابلة لكل من طرفيه (المؤمن والمؤمن له) حيث يلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين حسب الترتيب الزمني المتفق عليه وبالمقابل يلتزم المؤمن بدفع التعويض في حال وقوع الخطر المؤمن ضده والمثبت في العقد، ومن الجدير ذكره هنا أن المؤمن له يكون التزامه محقق وهو القسط المدفوع في حين أن التزام الطرف الآخر (المؤمن) غير محقق فهو احتمالي الوقوع.

[1]أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص100-101-102.

بالإضافة للالتزامات هذه فعلى المؤمن له أن يزود المؤمن بكافة البيانات والمعلومات عن طبيعة العملية التأمينية والتي تلزم لتقدير الخطر من حيث احتمال وقوعه وبالتالي تقدير قسط التأمين، كما عليه أن يبلغ المؤمن بوقوع الخطر خلال مدة معينة متفق عليها، وذلك ليقوم المؤمن بالتحقيق والتعويض.

-العقد الاحتمالي:

وهو العقد الذي لا يستطيع أي من طرفي العقد تحديد المنفعة التي سيحصل عليها عند التعاقد حيث لا يمكن تحديدها إلا عند تحقق الخطر.

فاحتمال الكسب والخسارة أمر محقق لطرفي عقد التأمين فإذا لم يقع الخطر يخسر المؤمن له قيمة القسط والذي يربحه المؤمن دون مقابل، وإذا تحقق الحادث خسر المؤمن مبلغ التأمين وكسب المؤمن له مبلغا أكبر من القسط الذي التزم بدفعه.

-عقد المعاوضة:

وهو العقد الذي يأخذ كل من طرفيه مقابلاً لما أعطاه.

فالمؤمن يأخذ القسط والمؤمن له يأخذ مبلغ التأمين، ويرى الفقهاء هنا أن مبلغ التأمين ليس هو المقابل فهو قد يدفع وقد لا يدفع إذ أن ذلك مرتبط بتحقق الخطر ولكن تحمل المؤمن لتبعة الخطر هو المقابل إذ أنه ثابت في كل الأحوال.

-العقد الزمني:

وهو ذلك العقد الذي يكون فيه الزمن عنصراً جوهرياً حيث يلتزم المؤمن بتحمل تبعة الخطر لمدة محدودة وكذلك فالمؤمن له ملتزم بسداد الأقساط في مواعيد محددة.

ويترتب على هذه الصفة أنه إذا تم فسخ عقد التأمين بعد سريانه فإن آثار هذا الفسخ لا تكون بأثر رجعي حيث يتقاضى المؤمن له جزءاً من القسط عن باقي الفترة من تاريخ الفسخ وحتى نهاية مدة التأمين، في حين يكون الجزء الآخر من القسط من حق المؤمن.

-عقد إذعان:

وهو ذلك العقد الذي يكون فيه طرف قوي يملي شروطه على الطرف الأخر.

ولكن التشريعات تحاول حماية الطرف الأضعف وذلك من أجل أن تكون الكفة متوازنة بين الطرفين.

2/ وثيقة التأمين (بوليصة التأمين) Insurance Policy[1]:

وهي المستند أو البيئة التي تبرهن على وجود عقد التأمين وتحتوي بيانات التأمين كاملة.

والإصدار وثيقة التأمين لا بد من توافر المعلومات الأساسية والتي يعرفها بالكامل طرف واحد هو المؤمن له والذي يلتزم بنقلها بأكبر قدر ممكن من الدقة إلى الطرف الآخر وهو المؤمن ويكون ذلك من خلال تعبئة نموذج خاص "طلب التأمين" Proposal form.

وطلب التأمين نموذج يُعده المؤمن ليتضمن كافة المعلومات الأساسية والجوهرية من وجهة نظره وبناءً على هذه المعلومات يكون قراره بقبول أو رفض العملية أو قبولها بشروط خاصة.

ويعتبر طلب التأمين جزء لا يتجزأ من وثيقة التأمين ويتضمن هذا الطلب إقراراً موقعاً من قبل المؤمن له بأن المعلومات التي يحتويها صحيحة.

كما أن المرفقات مع طلب التأمين جزء لا يتجزأ من طلب التأمين، ومن هذه المرفقات على سبيل المثال التقارير الطبية، التقارير الخاصة بمعاينة الممتلكات....

وتتخذ وثيقة التأمين صوراً متعددة تختلف باختلاف الغرض منها، ومن أهم هذه الصور:

أ-وثيقة التأمين الفرديةIndividual Policy :

وهي تلك الوثيقة والتي تصدر لتغطية شخص أو شيء محدد ضد خطر مفرد محدد، ولصالح مستفيد محدد.

فمثلاً يمكن إصدار وثيقة تأمين فردية ضد خطر السرقة لمتجر معين، أو وثيقة تأمين حياة فردية على حياة شخص واحد.

ب-وثيقة التأمين المركبةMultiple -Line Policy :

ويطلق عليها أحياناً بالوثيقة الشاملة أو وثيقة تأمين جميع الأخطار، وتصدر هذه الوثيقة لتغطية عدة أخطار غير متشابهة وذلك بالنسبة لشخص أو لشيء محدد ولمستفيد محدد أيضاً، ومن الأمثلة على هذه الوثيقة وثيقة التأمين الشاملة على السيارات حيث تغطي هذه الوثيقة أخطار متعددة مختلفة مثل خطر الحريق وخطر السرقة وخطر المسؤولية المدنية لصاحب السيارة تجاه الغير وخطر حوادث الطرق، وغيرها من الأخطار.

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص103-104.

ج-وثيقة التأمين الجماعيةGroup Policy :

وتصدر هذه الوثيقة لتغطية خطر معين لمجموعة كبيرة من المستفيدين تجمعهم ظروف متشابهة، ومثال ذلك وثيقة التأمين الصحى التي تصدر لطلاب جامعة ما.

3/المؤمنInsurer :

وهو (الشخص أو الشركة) والذي يقوم بتغطية قيمة التأمين لطالب التأمين ضد الخطر المؤمن ضده.

4/قسط التأمينPremium :

ويمثل التزام المؤمن له في عقد التأمين وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التزام الأخير بتحمل تبعة الخطر.

5/مبلغ التأمينSum Insured :

وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر

المؤمن ضده.

والعلاقة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين علاقة طردية، ومبلغ التأمين يمثل الحد الأعلى لالتزام المؤمن تجاه المؤمن له أو المستفيد.

6/مدة التأمين:

حيث أن عقد التأمين يعتبر من العقود الزمنية، أي المرتبطة بمدة محددة تبينها وثيقة التأمين ويكون خلالها عقد التأمين ساريا، ففي تأمينات الممتلكات تكون المدة سنة، وفي تأمينات النقل قد تكون المدة أقل من سنة حتى وصول البضاعة، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة، وفي تأمينات أخطار المقاولات تكون المدة حتى انتهاء تنفيذ المشروع.

7/المؤمن لهInsured :

طالب التأمين، وهو الطرف (شخص أو شركة) والذي يتعرض لخطر في شخصه أو في ممتلكاته أو مسؤولية قبل الغير فيعمد إلى طلب التأمين ضد هذا الخطر من المؤمن[1].

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص104-105.

المبحث الثاني: تطور قطاع التأمين في الجزائر وأهم الشركات والسجلات والهيئات المراقبة له

مر قطاع التأمين الجزائري على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى بجملة من الإصلاحات التي فرضتها السياسات الاقتصادية المختلفة والتي وضعته أمام تحديات تتطلب منه الاستجابة للتغييرات المختلفة في المحيط، وللإمام بهذا العنصر سنتطرق إلى مختلف المراحل التاريخية التي مر بها القطاع إضافة إلى أهم الشركات والهيئات المراقبة له.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع التأمين الجزائري

يرتبط التطور التاريخي لقطاع التأمين الجزائري بالمراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر وذلك فيما يتعلق بمرحلة الاحتلال الفرنسي وما بعدها، حيث كان لهما تأثير كبير على تطور هذا القطاع، حيث عالجت الجزائر مسألة التأمين منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة والتي هدفت إلى تنظيم وتفعيل دور القطاع، على غرار كل القطاعات الاقتصادية شهد قطاع التأمين عدة إصلاحات يمكن إيجازها في أربعة مراحل أساسية هي:

أولا. مرحلة الاحتلال (قبل سنة 1962):

في هذه المرحلة تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين خاصة قانون 13 جويلية 1930 المنظم لعقد التأمين، وفي هذه الفترة كان القطاع مستغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية) إذ بلغ عددها أنذاك 270 شركة تأمين[1]. أهم ما ميز هذه المرحلة هو إهمال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البري أين كانت حصة الأسد لفرع التأمين البحري الذي كان يدر أموالا كثيرة على شركات التأمين، وفيما بعد تدارك المشرع الفرنسي هذا النقص بإصداره المجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية والتي تذكر منها:

-قانون 13 جويلية 1938 الذي نظم عقود التأمين البري.

-مرسوم أوت 1941 الذي ينظم عمل شركات التأمين.

-قانون 27 أوت 1958 الذي نص على إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية لمالكي السيارات.

[1]عبد الرزاق بن خروف، **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص32.

ما يمكن قوله عن هذه المرحلة أن هذه القوانين نظمت قطاع التأمين، لكنها في المقابل أعطت لشركات التأمين الفرصة للحصول على أموال ضخمة من المؤمن لهم دون النظر إلى الخدمات المقدمة والتي تتركز على حماية مصالحهم من الخطر، حيث كانت الشركات في الكثير من الأحيان تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لأصحاب الحوادث.

ثانيا. المرحلة الانتقالية (1962-1965):

واجهت الجزائر عدة مشاكل بعد الإستقلال، ومن بين المشاكل التي واجهتها نقص المسيرين والخبراء في مجال التأمين، وهذا ما أرغم المشرع الجزائري على تسيير هذا القطاع بقوانين وتشريعات فرنسية مما فتح المجال أمام الشركات الفرنسية والتي بلغ عددها آنذاك 270شركة.

لقد تمكنت الشركات الفرنسية من فرض سيطرتها على قطاع التأمين وذلك في ظل انعدام المراقبة من طرف الدولة وهذا ما ساعدها على تحويل المداخيل إلى الخارج وبذلك حرمان الخزينة العمومية الجزائرية من الإدخار، كما كانت تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث[1]. وهذا ما أدى بالسلطات الجزائرية للتدخل سنة 1963 فور إدراكها للخطر الذي تشكله هذه الممارسات على الإقتصاد الوطني من خلال سن قانون يوجب إنشاء عملية إعادة التأمين اجباريا لجميع عمليات إعادة التأمين المحققة في الجزائر[2]. وهذا من خلال تأسيس الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمينCAAR ، وقد تأسست في 08-06-1963 بموجب الأمر رقم 197/63 وقد حدد وزير المالية بمقتضى قرار 15-10-1963نسبة 10% من الأقساط المجمعة لكل شركة تأمين عاملة بالجزائر للتنازل عنها الصالح شركة " CAAR".

ثالثا. مرحلة احتكار الدولة لقطاع التأمين الجزائري (1962-1988):

عالجت الجزائر مسألة التأمين منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، والتي هدفت إلى تنظيم وتفعيل القطاع ومن بين هذه القوانين نذكر قانون التأمين الصادر سنة 1963 (القانون 167/63المؤرخ في 08 جويلية 1963) والذي هدف إلى تكريس رقابة الدولة على نشاط التأمين للحد من التسرب المخيف للأموال المدخرة في تلك الفترة، إذ تم إنشاء أول شركة تأمين جزائرية والمتمثلة في الشركة

---

[1] برغوتي وليد، **تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية (1995-2009)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص86.

[2] مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التأمين**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2010، ص33.

الجزائرية للتأمين وإعادة، وبالموازاة كانت تتواجد شركة اقتصادية مختلطة جزائرية مصرية وفي سنة 1966 في إطار برنامج تأميم الشركات تحولت هذا الشركة إلى شركة جزائرية، حيث جاء الأمر رقم 12/66 المؤرخ في 27 أوت 1966 لتعزيز احتكار ملكية الدولة لمختلف شركات التأمين في إطار النظام الاشتراكي، وفي سنة 1974 قامت السلطات الجزائرية بتخصيص شركات التأمين أي كل شركة تتكفل بفرع معين كما يلي:

-تأمين الأخطار البسيطة عن استعمال الآليات البرية والتأمين عن الأشخاص والأخطار المتعددة الوطنية للتأمين(SAA) .

-تأمين المسؤولية لقطاع البناء للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR) .

-تأمين النقل البري، البحري والجوي للشركة الجزائري لتأمين(CAAT) .

- عمليات إعادة التأمين للشركة المركزية لإعادة التأمين(CCR) .

-عمليات التأمين الفلاحي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA).

في سنة 1980 تم إصدار القانون07/80 المؤرخ في 9 أوت 1980 والذي يعتبر أول قانون جزائري للتأمين، والذي هدف إلى تنظيم وتطوير نشاط التأمين من منظور اشتراكي لكي يكون وسيلة تسمح للدولة بإدارة ومراقبة الاقتصاد[1].

رابعا. إلغاء التخصص ورفع احتكار الدولة لقطاع التأمين (1988 إلى يومنا هذا)

هي مرحلة بدأت تتشكل مع نهاية 1988 تاريخ الشروع في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية وهذا تمكينا لشركات التأمين من التأقلم مع التحولات الكبرى.

وفي إطار هذا الاصلاح تم سنة 1990 إلغاء مبدأ التخصص ليتلاءم مع استقلالية المؤسسات والإتاحة فرصة أكبر من الناحية الفنية لتدارك الاختلال الذي ينشأ بين فروع التأمين وبالتالي أصبحت شركات التأمين تمارس جميع العمليات بروح المنافسة فيما بينها، وهذا ما عدا الشركة المركزية لإعادة التأمين التي بقيت تمارس احتكار عملية التأمين لحساب الدولة(CCR) .

[1]بيشاري كريم، **التوجه التسويقي كمدخل لتطوير قطاع التأمينات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 190.

ورغم تبني إلغاء مبدأ التخصص في قطاع التأمين وفتح السوق على المنافسة لم يحقق نشاط التأمين ما كان ينتظر منه بفعل حصر نشاط المنافسة بين الشركات العمومية فقط، و قد دفع ذلك الدولة والوزارة الوصية إلى التفكير في إجراء تعديل على القوانين المنظمة لنشاط التأمين، فصدر قرار رقم 07-95 في 25 جانفي 1995 و الذي سمح لقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب دخول ميدان و مجال التأمين، بالإضافة إلى بعض آليات و الميكانيزمات الجديدة لتنظيم و مراقبة هذا النشاط بشكل أحسن متجسدا في بروز كل من وسيطين جديدين كقنوات توزيع و اللذان يتمثلان في الوكيل العام و سمسار التأمين، إضافة إلى تعزيز الدولة لرقابتها باستحداث جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمين (CNA) في 25 جانفي 1995 بموجب الأمر 95-07 و القيام بتعديل في هيكل مراقبة نشاط التأمين على مستوى الوزارة[1].

المطلب الثاني: شركات التأمين المتواجدة بالجزائر

إن طبيعة العملية التأمينية باعتبارها خدمة مستقبلية تختلف عن غيرها من أنواع النشاطات الأخرى وهذا الاختلاف ناتج عن وجود بعض السمات التي تميز المؤسسات التي تقوم بهذه الخدمة عن غيرها من المؤسسات الأخرى، ومن أهم الشركات للتأمين الشركات العمومية والشركات الخاصة وشركات تأمين الأشخاص، التعاضدية، والشركات المتخصصة.

أولا. مفهوم شركات التأمين:

شركات التأمين عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بدور مزدوج، حيث تقدم الخدمات التأمينية لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، وهذا دورها الأول أي وسيلة للتأمين كما أنها تستثمر جزء من الأموال المتوفرة لديها بغية الحصول على عائد، غير أن قدرتها على توظيف أموالها تتوقف على طبيعة تكوينها وحسب طريقة تنظيمها[2].

كما عرفها المشرع الجزائري في المادة 203 من القانون المدني 07/95 بأنها " شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين، تنشط ضمن إطار قانوني وتهدف لتوفير الأمان للمجتمع من خلال تعويض الأخطار التي قد تحدث مستقبلا"[3].

---

[1] حسان ناصف، **دور شركات التأمين في مكافحة الاحتيال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018، ص164.

[2] لونيسي بوعلام، فكارشة سفيان، **أشكال شركات التأمين في الجزائر**، مجلة الإبداع، المجلد09، العدد01، جامعة خميس مليانة، جامعة بليدة، ديسمبر2019، ص359.

[3] راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص35.

من خلال التعريفين نستنتج أن شركات التأمين هي مؤسسات مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها، فتحقق بذلك عوائد للاقتصاد وتساهم في تقديم خدمات اجتماعية للمجتمع.

ثانيا. الشركات الناشطة في سوق التأمين بالجزائر:

أولا. الشركات العمومية: توجد أربع شركات عمومية للتأمين على الأضرار تتمثل في[1]:

1/الشركة الوطنية للتأمينSAA :

تأسست الشركة الوطنية للتأمين في 12 ديسمبر 1963 برأس مال مختلط جزائري بنسبة 61% و39% لمصر، وتعتبر الرائدة في سوق التأمين الجزائرية بأكثر من 02 مليون عميل، كما أن الشركة مرت بعدة محطات منذ تأسيسها أهمها:

-شركة برأس مال مختلط جزائري – مصري.

-تم تأميمها في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين.

-وفي 21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصص أوكلت لها مهمة تأمين السيارات، الأشخاص والأخطار البسيطة.

-بعد إلغاء التخصص 1990 نوعت الشركة محفظتها حيث أصبحت تضم الفروع الأخرى للتأمين.

-قامت بفصل تأمينات الأشخاص عن الأضرار في عام 2010.

-وفي 2017 رفعت رأس مالها إلى 30 مليار دينار جزائري أو 275 مليون دولار.

2/ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR:

تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر وأقدمها، تم إنشاؤها بعد الاستقلال سنة 1963 وباسم صندوق التأمين وإعادة التأمين. كانت مكلفة بعمليات إعادة التأمين حيث كانت المؤسسات الوطنية ملزمة بوضع 10% من محفظتها لديها، وفي سنة 1964 تم الترخيص لها بممارسة كل عمليات التأمين، وفي سنة 1975 تنازلت عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) التي تم إنشائها لهذا

[1]عامر أسامة، **تقييم واقع صناعة التأمين في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد12، العدد01، جامعة سطيف، 2022، ص52-53.

الغرض وفي سنة 1985 تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل(CAAT)، وفي إطار إعادة هيكلة نشاطها أصبحت تختص بالتأمين على الأخطار الصناعية.

في سنة 1989 ومع إلغاء التخصص والانتقال إلى استقلالية المؤسسات الاقتصادية عملت الشركة على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص). وفي سنة 1995 أصبحت شريكا في رأس مال الشركة الجزائرية لضمان الصادرات، كما تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين أول مؤسسة عمومية تعمل بنظام معلومات متكامل متخصص في التأمينات، والذي يسمح بتسيير غير مركزي للعمليات التقنية للتأمين وبصورة مستمرة.

3/الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT :

تم إنشاء الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل CAAT بفضل إعادة هيكلة قطاع التأمين في أفريل 1985، بدأت النشاط في جانفي 1986 مهتمة في البداية بالأخطار المرتبطة بفرع النقل (البحري والجوي والبري)، وذلك طبقا لمبدأ التخصص واحتكار الدولة لقطاع التأمين في تلك الفترة، وعند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة أصبحت هذه الشركة مؤسسة اقتصادية عمومية تمارس مختلف فروع التأمين.

تكملة للإصلاحات، مدعومة بالقانون 06-04 الموافق 20 فيفري 2006 المؤسس للتفرقة بين تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص، أدخل تعديلات على القانون الأساسي لشركة CAAT لتصبح شركة تأمين الأضرار لكل الفروع تطبيقا للمرسوم الوزاري 14 جويلية 2011، تطبيق هذا التشريع الجديد سمح لشركة CAAT بالتمحور على نقطتين:

- خلق شركة تابعة متخصصة تهتم بتأمين الأشخاص والمسماة تأمين لايف الجيري «TALA» بالشراكة مع الصندوق الوطني للاستثمار «FNI» وبنك الجزائر الخارجي.«BEA»

- إعادة هيكلة التنظيم لأنه من الضروري كذلك تكوين ووضع نظام متوافق مع أهداف الشركة.

4. شركة التأمين في مجال المحروقات CASH Assurances

شركة تأمين المحروقات هي شركة ذات أسهم برأسمال عمومي، متخصصة في تأمين المخاطر الكبرى، يقع مقرها الاجتماعي في 01 تجزئة سعيد حمدين حيدرة الجزائر العاصمة، تأسست سنة 1999م وبدأت فعليا

نشاطها التأميني سنة 2000م، ويتوزع هيكل المساهمين فيها كالآتي: سوناطراك 64%، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 12%، الشركة المركزية لإعادة التأمين 6%، نافطال 18%.

انتقل رأسمال الشركة من 2.8 مليار دج إلى 10 مليار دج سنة 2021م، يبلغ العدد الاجمالي لموظفيها 658 وتملك 46 وكالة تأمينية موزعة على 26 ولاية.

ثانيا. الشركات الخاصة[1]:

1/شركة ترست الجزائر(Trust Algeria) :

تأسست شركة ترست الجزائر بـ تاريخ18 /1997/11، في صورة شركة ذات أسهم، وهي شركة مختلطة: جزائرية، بحرية، قطرية، تساهم فيها البحرين بحصة 60%، وقطر بحصة 5%، أما عن حصة الجزائر فتتقاسمها كل من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) بـ 17,5%، والشركة المركزية لإعادة التأمين(CCR) بـ 17,5%.

وتقوم الشركة بجميع عمليات التأمين بالإضافة إلى عملية إعادة التأمين.

2/الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين(CIAR) :

نشأت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR) بتاريخ 05 أوت 1998، لكنها لم تباشر نشاطها فعليا إلا إبتدءا من عام 1999، وهي شركة خاصة بدأت نشاطها برأس مال اجتماعي قدره 410 مليون دينار جزائري، وهي تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.

3/الشركة الجزائرية للتأمينات (Ia2A):

أنشأت هذه الشركة بموجب الأمر 95-07 الصادر بـ: 25 جانفي 1995، ومنح لها الإعتماد في 05 أوت 1998 لتمارس جميع عمليات التأمين بالإضافة إلى عملية إعادة التأمين.

[1]بناي مصطفى، **واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ضل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص146-147.

4/الشركة العامة للتأمينات المتوسطية(GAM Assurance) :

أنشأت الشركة العامة للتأمينات المتوسطية بتاريخ 2001/09/25 في صورة شركة ذات أسهم، وتضم ثلاث مديريات جهوية، و78 وحدة ربط و221 وكالة تجارية (مباشرة ومعتمدة)، وبعدد عمال بلغ 762 في سنة 2010، وبرأس مال اجتماعي بلغ 2.4 مليار دينار جزائري.

وتتمثل منتجات الشركة العامة للتأمينات المتوسطية في جميع عمليات التأمين والمتمثلة أساسا فيما يلي: تأمين السيارات تأمين الأخطار المختلفة، تأمين النقل، تأمين القرض، بالإضافة إلى ذلك تقوم الشركة بإعادة التأمين.

5/شركة أليانس للتأمين (ALLIANCE Assurances):

أنشأت هذه الشركة بموجب الأمر رقم 95-07 الصادر بتاريخ1995/01/25 والذي تضمن السماح بإنشاء شركات التأمين الخاصة، وبذلك اعتمدت بموجب الإعتماد رقم 122-05 الصادر بتاريخ 2005/07/30 عن وزارة المالية، لتمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم رأس مال اجتماعي بلغ 500 مليون دينار جزائري.

6/شركة السلامة(Salma Assurance) :

إعتمدت شركة سلامة لتأمينات الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 2006/07/02 عن وزارة المالية وبذلك فهي قد عوضت شركة البركة وأمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 2000/03/26 والتي أصبحت اليوم سلامة لتأمينات الجزائر بعد انضمامها المجموعة سلامة، التي توفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 94 وكالة تجارية على مستوى كافة التراب الوطني، كما أنها تنفرد بخدمات التكافل ومن منتجاتها نجد:

- **تكافل السيارات:** يتضمن التأمين الشامل للسيارات والمسؤولية اتجاه الغير.

-**التكافل العام:** ويتضمن تأمين الحريق والممتلكات وتأمين الحوادث المتنوعة، التأمين البحري.

-**التكافل الطبي:** برنامج الرعاية الصحية للأفراد والشركات.

ثالثا. شركات التأمين على الأشخاص: ونميز فيها مايلي[1]:

1/ شركة كارديف الجزائر (CARDIF EL-DJAZAIR):

تم إنشائها في 13 سبتمبر 2007 وهي شركة فرنسية خاصة متخصصة في التأمين على الأشخاص، وهي فرع من فروع بنكBnp Paris Bank ، وتحتل الشركة الأم " كارديف asa" المرتبة الرابعة بفرنسا ضمن شركات التأمين على الأشخاص، تنشط في 36 دولة وتؤمن 35 مليون شخصا، ولا تمتلك شبكة خاصة بل تعتمد على شبكات بنكية لشركائها عبر 150 بنكا في العالم.

2/ أمانة للتأمين (SPAS) AMANA:

شركة مختلطة ذات أسهم تم إنشاؤها في 10 مارس 2011 عن طريق شراكة بين الشركة الوطنية للتأمين saa وشركة ماسيف MACIF الفرنسية، بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية برأسمال يعادل 1 مليار دج.

3/ التعاضديle mutualiste :

شركة ذات طابع تعاضدي تم اعتمادها في 05 جانفي 2012 برأس مال قدره 600 مليون دج، فرع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA.

4/تأمين لايف الجزائر "تالا"TALA:

شركة ذات أسهم وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بالشراكة مع بنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للاستثمار، تم اعتمادها في 17 أفريل 2011، رأسمالها يعادل 1مليار دج.

5/كرامة للتأمينات CAARAMA :

شركة ذات أسهم وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR تم اعتمادها في 17 أفريل 2011 رأسمالها يعادل مليار دج.

[1] حمداوش سميرة، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية لشركات التأمين في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2020، ص220-221.

6/ أكسا الجزائر للتأمينات الحياةAXA Algérie –vie :

شركة مختلطة تم اعتمادها في 02 نوفمبر 2011 برأسمال يعادل مليار دج (موزع بين الشركة الفرنسية أكسا والبنك الخارجي الجزائري والصندوق الوطني للاستثمار).

7/مصير الحياةMACIR vie :

شركة خاصة ذات أسهم فرع لشركة "CIAR" تم اعتمادها في 11 أوت 2011، رأسمالها يعادل مليار دج، تتكون من شبكة وكالات موزعة عبر 42 ولاية عبر الوطن خلال سنة 2019.

8/الشركة الجزائرية الخليجية لتأمينات الأشخاص:

شركة مختلطة ذات أسهم تم اعتمادها في 23 فيفري 2015، رأسمالها يعادل مليار دج موزع بين الشركة الخليجية للتأمين GIG والبنك الوطني الجزائري والشركة الجزائرية لتأمين المحروقاتCASH .

رابعا. الشركات التعاضدية[1]:

1/الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:

تأسس الصندوق سنة 1966 حيث يقوم على مبدأ التعاون والتضامن بين أبناء المنخرطين إذ أن حل تعاونه مع الصيادين والفلاحين، ويمارس كل أنواع التامين المتعلقة بالفلاحة مثل الحرائق، الأمطار الطوفانية، موت المواشي وغيرها وبعد إلغاء مبدأ التخصيص ضم إلى محفظته كل من تامين السيارات والنقل البحري وباقية الأخطار.

2/ التعاونية الجزائرية لتامين عمال التربية والثقافة MAATEX :

أنشأت في 1964/09/16 وكما جاء في تسميتها اهتمت بالأخطار المتعلقة بعمال التربية والمثقفين وفي 1992 صدر المرسوم 452-92 الذي يسمح لها بممارسة عمليات التامين السيارات والتأمينات المتعددة الأخطار المتعلقة بالسكن بعدما كانت تقتصر فقط على تامين السيارات.

[1] كريمة شيخ، **إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات المغرب**، رسالة ماجيستر، كلية علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010، ص65.

خامسا. الشركات المتخصصة: وتضم ثلاثة شركات هي[1]:

1/ الشركة الجزائرية لضمان الصادراتCAGEX : تأسست سنة 1996 رأسمالها يقدر450 مليون دينار جزائري، وهي متخصصة في ضمان العمليات الموجهة للتصدير.

2/الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمارAGCI : تأسست سنة 1998 رأسمالها يقدر2 مليار دينار جزائري، وهي متخصصة في ممارسة عمليات التأمين المرتبطة بمنح قروض الإستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3/شركة ضمان القروض العقاريةSGSI : تأسست سنة 1997 رأسمالها يقدر بـ 1 مليار دينار جزائري، وتختص في تقديم القروض العقارية.

ثالثا. خصائص شركات التأمين[2]:

تعد شركات التأمين من الوحدات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الربح وذلك عند تقديم خدمة التأمين إلى عملائها، وتختلف عن أنواع المنشآت الأخرى (صناديق التامين الخاصة، صناديق التأمين النقابات وما شابه مؤسسات التأمين الحكومية. ...) التي لا تستدعي لتحقيق الربح بقدر ما يكون هدفها تضامني.

وإذا أردنا تقسيم منشآت التأمين من حيث هدف النشاط فإن هناك:

- التأمين التجاري وتمارسه شركات التأمين وإعادة التأمين.
- التأمين الحكومي وتعتبر نوعا من التأمين الاجتماعي.
- تأمين التكافل الاجتماعي مثل صناديق الزمالة والصناديق الخاصة.

وستساعدنا دراسة خصائص شركات التأمين في فهم طبيعة النشاط وأهم هذه الخصائص:

---

[1] زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، **دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012، ص08.

[2] أيمن زيد، الطاهر العمودي، **إدارة المخاطر في شركات التأمين**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد09، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ديسمبر 2015، ص175-176.

1/تعدد فروع نشاط شركات التأمين:

تبعا لنوع المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص وممتلكاتهم، تتعدد أنواع التأمين وقد تم التطرق لها سابقا ويتنوع التأمين بتنوع وثائق التأمين، حيث يتضمن النوع الواحد أشكالا متعددة من عقود التأمين وذلك بما يتناسب مع إمكانات المؤمن لهم بجلب أكبر عدد من الوثائق، وزيادة حجم النشاط خاصة وأن تحقيق شركات التأمين للأرباح يعتمد بدرجة أساسية على زيادة حجم معاملاتها استنادا إلى احتمالات الحياة أو حدوث الأخطار.

نظرا لممارسة شركات التأمين أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعهما المختلفة، وهما تأمينات الحياة وتكوين الأموال وتأمين الممتلكات والمسؤوليات ولأغراض تقييم الأداء، فانه يتم إمساك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدى بحيث يمكن تحديد نتائج أعمال كل فرع بطريقة مستقلة.

2/شركات التأمين من المنشآت المالية :

تختص المنشآت المالية بإدارة حركة الأموال، ويطلق عليها أحيانا (الوسطاء الماليين) وتشمل البنوك وشركات التأمين، وتتخذ من المال مجالا أساسيا للتعامل فتقوم بتجميع الأموال من جهة وتوظيفها أو استثمارها من جهة أخرى، ويتحقق بذلك عائد الأصحاب الأموال وللمنشات المالية نفسها.

هذا يعني أن شركة التأمين تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمار الأموال المجمعة في أوجه استثمار مضمونة، بغرض توفير الأموال اللازمة بدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب، وتتلخص العمليات التي تقوم بها شركات التأمين في:

-تجميع المدخرات.

- الائتمان : وذلك عن طريق الإقراض بضمانات رهن الوثيقة لشركة التأمين ويكون بشكلين.

-الاستثمار : وهو يعبر عن جوهر النشاط في شركات التأمين، ويعتبر الضمان الحقيقي لحملة الوثائق لحصولهم على حقوقهم من شركات التأمين، وتؤدي بصفة مباشرة إلى بسط مبلغ الأقساط وذلك تبعا لقوة القسط الاستثماري في هذه الشركة.

وتتنوع استثمارات الشركات تبعا لتنوع المخاطر، وتتناسب مع اختلاف طبيعة وثائق التأمين، ولذلك فإننا نجد أن الاستثمار يشمل:

-إنشاء وشراء عقارات.

-تقديم القروض بضمانات الوثائق.

-الاستثمار في شراء أوراق مالية بأنواعها.

-الودائع النقدية في البنوك لآجال مختلفة .

من خلال معرفة مختلف الاستثمارات التي تستثمرها شركات التأمين يمكن تحديد الدور الاقتصادي الذي تساهم به هذه الشركات في الاقتصاد، من خلال حل بعض المشكلات الاجتماعية كالإسكان... وغيرها .

شركة التأمين منشأة مالية، إلا أنها مختلفة عن نظيرتها كالبنك مثلا، ذلك أنها تقوم بتجميع مدخرات المؤمن لهم في شكل أقساط وتستخدمها في تعويض الأخطار المؤمن ضدها، وتستخدم الفائض لديها في الاستثمارات المختلفة ومن بينها القروض، إلا أننا نجد وظائف البنوك متمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان فقط، وكذلك فتح الاعتمادات المستندية وخصم الأوراق التجارية وشراء وبيع العملات الأجنبية وغيرها.

3/اختلاف طبيعة الإيرادات والمصروفات:

-**الإيرادات:** تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية (قروض).

بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية، وتتمثل إيرادات شركات التأمين في :

-إيرادات الوثائق.

-إيرادات الاستثمار.

-إيرادات أخرى (رسوم إصدار وتعديل الوثائق).

-**المصروفات:** وتشمل:

-التعويضات : تعويضات الحياة والوفاة وتعويضات التأمينات العامة لاسترداد الجوائز بالسحب توزيعات الأرباح.

-العمولات.

-المصروفات العمومية والإدارية.

-مصروفات أخرى والتي لا تدخل تحت أي بند من البنود السابقة.

-مصروفات المركز الآلي.

-المخصصات وتكون لأغراض مثل مواجهة نقص الأصول والتزامات غير محدودة

كما تتميز شركات التأمين بخصائص أخرى أهمها:

-يتمثل المنتج النهائي للشركة في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية.

- لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها وخسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية، إلى سببين الأول أن عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها، والثاني أن مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء آجال تلك العقود.

المطلب الثالث: سجلات شركات التأمين[1]

تتولى أقسام التأمين المتخصصة في الشركة مهام إصدار وثائق التأمين وتجديدها وتعديل شروطها والغائها، وكذلك سداد التعويضات عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها، وحتى يمكن أن يتاح لشركة التأمين فرصة إثبات عملياتها أولا بأول، ونظرا لتكرار المهام السابقة فان هذه الأقسام تحتفظ بمجموعة سجلات لإثبات العمليات المتعلقة بها أولا بأول وفور حدوثها، وعلى ذلك فان أقسام التأمين يمكن أن تحتفظ بالسجلات التالية:

أولا. سجل الإصدار: عندما يتقدم العميل إلى قسم التأمين المختص بطلب إصدار وثيقة تأمين من نوع معين فانه يقوم بتحرير الطلب مبينا به كافة البيانات الخاصة بنوع التأمين واسم العميل وموضوع التأمين ومبلغ التأمين، هذا بالإضافة إلى أسماء المستفيدين في حالة التأمين على الحياة، وبعد استكمال الإجراءات الخاصة بفحص طلب العميل والموافقة على التأمين يتم إصدار وثيقة التأمين المطلوبة، وبمجرد إصدار الوثيقة يتولى قسم التأمين المختص إثبات هذا الإصدار في سجل الإصدار أو سجل الوثائق وفقا للتسمية السائدة ويحتوي هذا السجل سواء في صورته المجلدة أو في صورته كأوراق سائبة على البيانات التالية:

1-رقم مسلسل.

2-رقم وثيقة التأمين.

[1] عرفات إبراهيم فياض، **إدارة التأمين والمخاطر**، دار البادية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص17-18.

3-مدة التأمين.

4-موضوع التأمين.

5-مبلغ التامين.

6-رقم وثيقة التأمين.

7-تاريخ بدء التأمين.

8-اسم المؤمن له.

9-نوع الخطر.

10-قسط التأمين.

ثانيا. سجل التجديدات:

تتولى شركة التأمين في العادة تجديد وثائق التأمين السابق إصدارها قبل انتهاء مدة التأمين بحوالي أسبوعين، وعلى ذلك فان قسم التأمين المختص يقوم بتحرير إيصال استحقاق القسط الجديد وإخطار العميل بتجديد الوثيقة مع طلب سداد القسط المستحق عن التجديد. ويتم إثبات تجديد وثائق التأمين في سجل خاص بالتجديدات في صورة مجلد أو في صورة أوراق مالية سائبة، ويحتوي السجل على البيانات التالية:

1-رقم وثيقة التأمين.

2-تاريخ التجديد.

3-اسم المؤمن له.

4-نوع الخطر.

5-مبلغ التأمين.

6-قيمة القسط وتفصيلاته.

7-إسم المنتج أو الفرع.

8-قيمة العمولة المستحقة عن التجديد.

وبموجب المجموع الشهري لبيانات هذا السجل يتم إخطار قسم الحسابات العامة بإجمالي الأقساط المستحقة عن التجديد وتفاصيلها، وكذلك قيمة العمولة المستحقة للمنتجين، ويقوم قسم الحسابات العامة على أساس ذلك بإجراء نفس القيدين المركزيين السابقين مع مراعاة جهة الإصدار والتي تتولى أيضا التجديد.

المطلب الرابع: هيئات الرقابة على التأمين في الجزائر

إن قطاع التأمين وقبل صدور القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07 يخضع من حيث الرقابة الإدارة الرقابة، ويقصد بها الوزير المكلف بالمالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات، لكن بعد صدور القانون 06-04 لم يعد الوزير المكلف بالمالية هو من يتخذ القرارات في مجال الرقابة، بل استحدثت هيئة خاصة بالرقابة على التأمين، كما أن هناك هيئات أخرى تعمل على المساعدة في عملية الرقابة على التأمين.

1/لجنة الإشراف: تعد هذه الهيئة هي الهيئة المسؤولة بشكل مباشر على عملية الإشراف على التأمين[1].

1.1/ نشأة هيئة الرقابة على الإشراف: لقد استحدثت بموجب القانون 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006، حيث جاء في المادة 209 منه الآتي: تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية.

تمارس رقابة الدولة على نشاط التامين وإعادة التامين من طرف لجنة الإشراف على التأمينات، وتهدف اللجنة إلى:

-حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى يسار شركات التأمين أيضا.

-ترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

2.1/تكوينها: تتكون لجنة الإشراف على التأمينات من خمسة أعضاء من بينهم الرئيس، يختارون لكفاءتهم لا سيما في مجال التأمين والقانون والمالية. يتمتع أعضاء هيئة الإشراف بالاستقلالية حيث يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي، وهذا في حد ذاته يعد ضمانا لاستقلاليتهم واستقرارهم في الوظيفة، كما أن طبيعة تشكيل اللجنة تجعل من سلطة الوزير تتقلص، كما أن ميزانيتها مستقلة حيث تتكفل بها الدولة.

[1]بالي مصعب، صديقي مسعود، **تطور قطاع التأمين في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص352.

3.1/مهامها: تكلف لجنة الإشراف على التأمينات بما يأتي[1]:

-السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين.

-التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم، ولا زالت قادرة على الوفاء.

-يلتزم محافظو الحسابات بإعلام لجنة الإشراف في حالة النقائص المحتملة، التي تسجل على مستوى شركات التأمين و / أو إعادة التأمين أثناء ممارستهم لعهدتهم.

-التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين.

2/المجلس الوطني للتأمينات :

1.2/تعريف المجلس الوطني للتأمينات[2]:

في الحقيقة إن المجلس الوطني للتأمينات تم إنشاؤه قبل مدة طويلة من إنشاء هيئة الإشراف، حيث تم إنشاؤه بموجب الأمر 95-07 الذي قامت الجزائر من خلاله بتحرير سوق التأمين كما أسلفنا من قبل.

ويتم تعريف المجلس الوطني للتأمينات كإطار للتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية في قطاع التأمين، شركات التأمين ووسطاء التأمين والمؤمن لهم والحكومة وأخيرا الموظفين العاملين في هذا القطاع، ولكن أيضا باعتباره بعد اقتراحاته فهو الهيئة الحكومية الاستشارية ومركز تصميم وإعداد الدراسات الفنية.

كما يمكن أن نقول عنه أنه جهاز استشاري لدى وزير المالية في المسائل المتعلقة بوضعية التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطويره، كما يمكن أن يعد المجلس مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلية في مجال اختصاصه، وذلك بتكليف من الوزير المكلف بالمالية أو باقتراح منه.

[1] نفس المرجع السابق، ص352.

[2] فطيمة يحياوي، **دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012، ص109.

ويعد المجلس الوطني للتأمينات جهاز استشاري يندرج ضمن الأجهزة الاستشارية لها الدور الفعال في إطار الآليات والتوجهات الحديثة لسياسة توفير الحماية في النشاط التأميني، ويؤدي المجلس دورا فعالا في مساعدة الهيئات الإدارية والقضائية أثناء ممارستها لمهامها الرقابية[1].

2.2/تكوينه وتنظيمه: وهو كالتالي[2]:

- تكوينه: يرأسه وزير المالية، ويتكون المجلس من عدة أطراف لهم علاقة بمجال التأمين وهم على النحو التالي:
  - ✓ ممثلو الدولة.
  - ✓ ممثلو المؤمنين والوسطاء.
  - ✓ ممثلو مستخدمي القطاع.
  - ✓ ممثلو خبراء في التأمين والاكتواريين.

وتكون صفة كل عضو من الأعضاء الممثلين داخل المجلس على النحو التالي:

- ✓ رئيس لجنة الإشراف على التأمينات.
- ✓ مدير مديرية التأمين بوزارة المالية.
- ✓ ممثل بنك الجزائر برتبة مدير عام على الأقل.
- ✓ ممثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ أربعة ممثلين لشركات التأمين تعينهم جمعياتهم من رتبة مسير رئيسي.
- ✓ ممثلان لوسطاء التأمين أحدهما للوكلاء العامين والآخر للسماسرة بعينهما زملاؤهما.
- ✓ خبير في التأمينات يعينه الوزير المكلف بالمالية.
- ✓ ممثل الخبراء المعتمدين تعينه جمعية المؤمنين ومعيدي التأمين.
- ✓ ممثل الاكتواريين يعينه زملاؤه.
- ✓ ممثلان للمؤمن لهم تعينهما جمعيتهما أو هيئاتهما الأكثر تمثيلا.
- ✓ ممثلان لموظفي قطاع التأمين أحدهما يمثل الإطارات التي تعينها الهيئات المؤهلة.

---

[1] قادة سليم، **تأثير هيكل قطاع التأمين على أداء المؤسسات**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012، ص73.

[2] فطيمة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص110.

ويعين أعضاء المجلس لثلاثة سنوات قابلة للتجديد بعد عملية التعيين.

وتتم أعماله وفقا لدورات يحدد وزير المالية أعمال كل دورة منها.

- تنظيمه: يتكون المجلس الوطني للتأمينات من أربع لجان هي لجنة الاعتماد، اللجنة القانونية لجنة تنظيم السوق، لجنة حماية مصالح المؤمن لهم.

- لجنة حماية مصالح المؤمن لهم: قبل أن يطلق عليها هذا الاسم كانت تعرف بلجنة التعريفة.

غير أنه بعد ذلك أصبحت تعرف بلجنة حماية مصالح المؤمن لهم والتسعير، ولجنة "حماية مصالح حاملي وثائق التأمين والتسعير " تقدم أراءها وتوصياتها بشأن حماية مصالح حملة وثائق التأمين، وأي مشروع متعلق بتسعير المخاطر، كما تقوم بدراسة وتقديم المشورة بشأن أي مسألة تتعلق مجال تخصصها.

- اللجنة القانونية: ويتمثل دورها في استعراض وتقديم المشورة بشأن أي تشريع أو لائحة تنظم أعمال التأمين، فضلا عن تقديم توصيات لتحسين أو تحديث التشريعات القائمة على التأمين ويتم اختيار أعضاء اللجنة من قبل نظرائهم في المجلس الوطني للتأمينات.
- لجنة الاعتماد: وتمنح الموافقة أو ترفض منح الاعتماد وتستند في ذلك إلى تقييم الجدوى والملاءة المالية للشركة. وتستند القرارات من حيث الشروط الشكلية المنصوص عليها في التشريع وكذلك الاهتمام الحماية حاملي وثائق التأمين واستدامة شركة التأمين و/أو إعادة التأمين، وتجتمع هذه الهيئة كلما دعت الضرورة أي أنها ليست دائمة.
- لجنة تنمية وتنظيم السوق: يتم اختيار أعضاء لجنة تنظيم السوق من طرف أعضاء المجلس الوطني للتأمينات، وتتمثل مهمة هذه اللجنة في إبداء الآراء والتوصيات فيما يخص تنظيم سوق التأمينات، وترقية التفكير في الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين سوق التأمينات وعملها سواء بالنسبة لشركات التأمين وإعادة التامين أو بالنسبة لوسطاء التأمين.
- الأمانة العامة: كما يتوفر المجلس على أمانة تعمل على ضمان تنسيق العمل الداخلي للمجلس والبيانات وإجراء الدراسات أو الأعمال المنصوص عليها في المجلس، وعلاوة على ذلك فإنها تلزم بوضع خطط عمل على المدى القصير والمتوسط، وتقدم تقريرا عن أنشطتها وأنشطة المجلس.

3.2/صلاحياته[1]:

وفقا للمرسوم التنفيذي 95-339 المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه وعمله، فإن صلاحيات المجلس تتمثل أساسا في:

1. التداول في جميع المسائل المتعلقة بجميع أوجه نشاط التأمين وإعادة التأمين وفي المسائل الخاصة بالمتعاملين الذين يتدخلون في هذا المجال، مع إخطار الوزير المكلف بالمالية أو بطلب من أغلبية أعضاء المجلس.

2. تقديم الاقتراحات الرامية إلى وضع الإجراءات الكفيلة بترشيد قطاع التأمين وترقيته إلى وزير المالية، كما يمكن أن يقترح كل الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- القواعد التقنية والمالية الرامية إلى تحسين الظروف العامة لعمل شركات التأمين وإعادة التأمين وظروف الوسطاء.

- الشروط العامة لعقود التأمينات والتعريفات.

- تنظيم الوقاية من الأخطار.

4.2/ أهدافه[2]:

من بين أهم الأهداف التي يسعى المجلس الوطني للتأمينات إلى تحقيقها، ما يلي:

-تحسين ظروف عمل شركات التأمين من أجل ضمان ملاءتها وبالتالي الحفاظ على مصالح المؤمن لهم.

-ضمان ترقية وتطوير سوق التأمينات لتسهيل تكامله في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

-المشاركة مع مؤسسات البلاد الأخرى في إعداد النصوص المؤسسة للمعايير القانونية والتنظيمية لتبيين كل الوسائل والإجراءات للوقاية والحماية من الأخطار وتشجيع الاستثمار من أجل التنمية، والتعاون مع البلدان الأخرى للاستفادة من تجربتها في قطاع التأمين.

---

[1] بوفلكة سارة، **دور المجلس الوطني للتأمينات في الرقابة على قطاع التأمين بالجزائر**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص132.

[2] نفس المرجع السابق، ص133-134.

-التكفل بتوازن حقوق وواجبات أطراف عقد التأمين بالنظر للمقاييس المرتبطة بالشروط العامة للعقود.

-اقتراح الحد الأدنى للضمانات لاسيما في فيما يخص عقود التأمين الإجبارية ومراقبة مدى كفايته بالنظر إلى مبلغ التأمين.

- تقديم استشارات بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بنشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطويره.

-تحسين وتحديث ظروف التسيير الداخلي لشركات التأمين وإدخال التقنيات الحديثة في الإدارة.

-ترقية القطاع من خلال تطوير وسائل وسياسات الحماية والوقاية للتقليص من فرص حدوث المخاطر، وتحديد أقساط التأمين بناء على المعطيات والإحصائيات الوطنية.

-المشاركة مع مؤسسات ومعاهد وهيئات دول أخرى، وذلك في وضع نصوص تؤسس قوانين وقواعد تنظيمية تحكم الطرق والأساليب المنتهجة في الوقاية والحماية من المخاطر وتشجيع الاستثمار.

-تنمية أعمال التعاون مع مجالس الدول الأخرى التي لها علاقة مع الجزائر، من أجل تطوير سوق التأمين الجزائري بالاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية، وجعل سوق التأمين أكثر حيوية وفتح قنوات جديدة لنشاط إعادة التأمين.

وما ينبغي التأكيد عليه أخيرا أنه بالرغم من هذه الصلاحيات الممنوحة للمجلس، إلا أن التشريعات لم تمكنه من اكتساب قوة تشريعية تؤهله لفرض مقترحاته على الجهات الحكومية، فالملاحظ أن قراراته والتوصيات التي تسفر عنها مداولاته تبقى في المقام الأخير غير ملزمة، ولوزير المالية كامل الصلاحيات في الأخذ بها أو تجاهلها.

ومع ذلك فوزير المالية ملزم بطلب المشورة والرأي من لدن هذه الهيئة الاستشارية خاصة فيما يتعلق بقرارات حتمية ومصيرية كمنح الإعتماد لممارسة نشاط التأمين أو سحبه، وهذا يعني أن استشارة هذه الهيئة قبل اتخاذ أي قرار أضحى ضروريا وإلا اعتبرت القرارات الأحادية للوزارة المعنية خارقة للتشريعات.

3/الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين(UAR) : أنشء في 22 فيفري 1994 وتم اعتماده

في 24 أفريل 1994 وفقا للقانون رقم 09/31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1994 المتعلق بالجمعيات التي لها صفة الجمعية المهنية، يهتم الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين بمشاكل المؤمنين وهذا من خلال السعى لتحقيق الأهداف التالية:

-ترقية وتطوير نشاطات القطاع وإبراز مزايا مهنة التأمين.

-السعي من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين.

-المساهمة في تحسين مستوى الكفاءة وتكوين عمال القطاع.

-المبادرة بكل عمل يهدف إلى ترقية ممارسة المهنة والتعاون على الأجهزة والمؤسسات المعنية.

4/وزارة المالية: تتدخل هذه الهيئة من خلال[1]:

-تحرير تراخيص مسابقة لفتح الفروع التأمين الأجنبية في الجزائر ومكاتب التمثيل الشركات التأمين وإعادة التأمين.

-اعتماد الجمعيات المهنية للمؤمنين الوكلاء العاملون والسماسرة.

-منح الاعتماد لشركات التأمين وإعادة التأمين.

-إعداد قائمة الوثائق التي يجب أن تبرزها شركاء التأمين لهيئة الإشراف(CSA) .

5/مديرية التأمينات: هي سلطة مراقبة تابعة لوزارة المالية، عن طريقها يمكن معرفة ما يجري داخل هذا القطاع، وتشكل مديرية التأمينات من[2]:

- نيابة المديرية للتنظيم.

- نيابة المديرية للتحليل والدراسات.

- نيابة المديرية للرقابة.

ومن مهامها مايلي:

-إعداد النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي التي لها علاقة بالتأمين وإعادة التأمين وتطبيقها.

---

[1]نور الدين بربار، **الرقابة على سوق التأمينات في الجزائر وأثرها على إقامة التحالفات الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين كمدخل لحماية الاقتصاد الوطني**، تنظيم ندوة وطنية افتراضية، التحول التكنولوجي ومستقبل قطاع التأمين في الجزائر، جامعة البليدة 2، ص 06.

[2]مريم قرواني، **دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص23.

-فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين.

-مساعدة الإدارات الأخرى والمساهمة في دراسة وإعداد مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية.

6/الجهاز المكلف بتحديد تعريفة الأخطار: يحدث لدى الوزير المكلف بالمالية جهاز متخصص في مجال التعريفات، يهتم هذا الجهاز المتخصص بإعداد مشاريع التعريفات ودراسة تعريفات التأمين سارية المفعول وتقييمها، كما يكلف بإبداء رأيه حول أي نزاع في مجال تعريفات التأمين من طرف شركات التأمين.

تتحدد العناصر المكونة لتعريفه الأخطار كما يلي[1]:

- نوعية الخطر واحتمالية وقوعه.

- نفقات اكتتاب وتسيير الخطر.

- أي عنصر تقني أخر يتعلق بالتعريفة الخاصة بكل عملية من عمليات التأمين.

في مجال التأمينات الإلزامية تحدد إدارة الرقابة التعريفة أو المقاييس الخاصة بها باقتراح من الجهاز المتخصص في ميدان تعريفة بعد ابداء رأي المجلس الوطني للتأمينات.

[1]مصعب بالي، **التأمين كأداة لإدارة الأخطار**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012، ص66.

المبحث الثالث: ماهية الأداء المالي

يعد الأداء المالي واحدا من المؤشرات المستخدمة في قياس نجاح المؤسسة ونشاطها، ولقد اختلف الباحثين والعلماء الاقتصاديين اختلافا كبيرا في مفهوم الأداء المالي، بسبب التغيرات التي تواجدة في الفكر الاقتصادي، لأن الأداء يضمن استمرارية المؤسسات ونجاحها في مجال عملها، باعتباره الدافع الأساسي لبقاء المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق لمفهوم الأداء المالي لابد من الإشارة على أنه لا يوجد تعريف موحد للأداء، والأداء المالي، فمصطلح الأداء ينتمي إلى عائلة المصطلحات متعددة المعاني، فأصل كلمة الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية PERFORMERالتي تعني المنح والإعطاء، حيث أن الأداء المالي يمكن تعريفه على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة تمكنها من الاستمرار من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة. وبناء على ذلك أعطيت عدة تعريفات للأداء المالي نذكر منها:

1/تعريف الأداء:

يستخدم الأداء على نطاق واسع في ميدان الأعمال، فهو يستعمل في موضوع اداء الاقتصادات والمجتمعات، وفي مواضيع الموارد البشرية وما يتعلق بالكفاءات والمجهودات المبذولة إلخ، ولكل من الاستعمالات معنى وهدف وطرق تقييم وتحديد على المتطرق إليها التمييز فيما بينها.

غير أن هناك وجهات نظر أخرى لمفهوم الأداء عند المؤسسات العمومية مثلا، إذ غالبا ما تكون لها بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية أهدافا أخرى ذات طبيعة اجتماعية، وهو ما يدفعنا بالقول على المؤسسة أن تعمل لبلوغ مستوى متميز من الاداء الشامل وعدم الاقتصار على النتائج المالية للحكم على أدائها[1].

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، ويمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة. ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية والعنصر المحوري لجميع فروع، وحقول المعرفة الإدارية بما فيها الإدارة الاستراتيجية. فضلا عن أنه البعد الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات، والذي يتمحور حوله وجود المؤسسة

[1] ناصر دادي عدون، **عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية العامة– الجزائر، بدون سنة، ص: 11.

من عدمه. وهو مفهوم واسع وتتجدد مكوناته بحدوث أي تجديد أو تغيير في مكونات المؤسسة على اختلاف أنواعها .

ويمكن التعبير عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها، كما يمكن التعبير عن الأداء على أنه انعكاس القدرة المؤسسة، وقابليتها على تحقيق أهدافها" (بلاسكة،2012).

ويمكن تعريف الأداء على أنه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وفق المعايير المحددة، وفي ضوء تفاعلها مع البيئة نتيجة استخدام الموارد المتاحة فيها بسلوك كفء، وفعال (أونيس 2016).

وقد عرفه ديفرز (Devris) بأنه عملية تحليل وقياس الأعمال المنجزة خلال فترة زمنية معينة (الصغير، 2014). كما يمكن تعريف الأداء بأنه قدرة المؤسسة على تنفيذ استراتيجيتها، وتمكنها من مواجهة القوى التنافسية أي قدرة المؤسسة على الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية متطورة (قلبو،2015).

كما يمكن تعريف الأداء بأنه المخرجات أو الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف، والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه نشاط المؤسسة، وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خلال هذه الأنشطة (السعدون، 2017)[1].

2/تعريف الأداء المالي:

إن مالية أي شركة هي عماد ذلك الشركة، وإذا افتقدت الشركة هذا العماد افتقدت توازنها؛ لذا يعد الأداء المالي من المقومات الرئيسة للشركات، والذي يساعد على استمرارها ونموها وحتى يتمكن متخذ القرارات المالية من القيام بعمله بكفاءة، لابد من وجود هدف أو أهداف محددة تحكم الأنشطة التي يقوم بها، ويوجه أفراد الشركة نحو تحقيق تلك الأهداف. فالمنظمات التي تهدف إلى تحسين الأداء المالي سواء كان ذلك من حيث الربحية، أو تخفيف الاعتماد على التمويل الخارجي، أو توفير السيولة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها، لابد من توجيه أفراد المنظمة وقراراتهم نحو تحقيق تلك الأهداف المالية. وبذلك يكون الهدف المالي مرشدا لهم ولقراراتهم، حيث أن المنظمة تقوم بالتخطيط المسبق لتحقيق تلك الأهداف.

والتخطيط السليم في الشركة هو أساس نجاحها، والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئتها الداخلية داخل المنظمة وكذلك الفرص والتهديدات من البيئة الخارجية خارج المنظمة، فلا

[1] كامل أجمد أبو ماضي، **بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مكتبة** نيسان للطباعة والتوزيع، فلسطين–قطاع غزة، 2018، ص17.

بد من تفهم نقاط القوة لاغتنام الفرص لأقصى درجة ممكنة وتجنب التهديدات من البيئة الخارجية، ولابد كذلك من معرفة نقاط الضعف؛ حتى يتمكن متخذ القرار من اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها لتجنب التهديدات من البيئة الخارجية (النجار، 2007:35). ومن ضمن نقاط القوة والضعف التي يجب معرفتها وتحليلها وضع المنشأة المالي، والأداء المالي فيها وذلك من خلال التحليل المالي للمنشأة؛ ولذلك لا بد من تسليط الضوء بعض الشيء على التحليل المالي[1].

يعد الأداء المالي من الجوانب الهامة في تقييم أداء المؤسسات عموما، وتزداد تلك الأهمية إذا انطلقنا من فكرة غياب مفهوم تام للأداء المالي ومحدداته، فكل طرف يفسره بما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته فيما تهدف المؤسسة إلى الاستمرار والبقاء، والموظف يعزف على وتر رفع الأجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب، والمجتمع بود وينتظر الرخاء الاقتصادي ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما يعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين في عمليات تقييم الأداء في مختلف المؤسسات.

وكذلك يمكننا تعريف الأداء المالي على أنه "مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع الموارد المتاحة لها للاستغلال الأمثل للتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة"[2].

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي وأهدافه

للأداء المالي مكانة بارزة في المؤسسة الاقتصادية وفيما يلي نذكر أهميته وأهدافه:

1/أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يخدم متطلبات المسيرين والمساهمين في آن واحد، بتوفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف ويساعد في ترشيد القرارات المالية، وفي التنبؤ باستمرار للأداء المالي المستقبلي، وفي إجراء مقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها المؤسسات في نفس القطاع أو بين الوضعيات المالية لعدة سنوات لنفس المؤسسة. ناهيك

[1] نواف سماح محمد الذنيبات، **أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء مدققي الحسابات الخارجين في الأردن**، رسالة ماجيستر، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، تموز 2011، ص17-18.

[2] حجاج نفيسة، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص16-15.

عن كون الأداء المالي يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجيين من عملاء، موردين مستثمرون ... الخ، مما يضفي الصورة الشفافة للوضعية المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في إلقاءه الضوء على ربحية، سيولة، التوازن المالي، اليسر المالي، إنتاجية ونمو المؤسسة، وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح وديمومة المؤسسة الاقتصادية في محيط يتسم بالمنافسة[1].

2/أهداف الأداء المالي[2]:

نمو المؤسسة: يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فان قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية، فالنمو وظيفة استراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية، وهي ظاهرة تعكس مدى النجاح ونجاع استراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمار، سياسات توزيع الأرباح، وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة .

توازن الهيكل المالي: يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة، والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل، وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين، وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، أي أن التكلفة المالية تلعب دورا هاما في التخصيص الأمثل للموارد المالية.

-تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

-يساهم في توفير السيولة والسير المالي للمؤسسة.

-تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.

-ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم السير المالي.

-الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.

---

[1] نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص151.

[2] سعاد بوغزاله محمد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015/2014، ص34-35.

-تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

-تحقيق الربحية والمردودية.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المعتمدة في تقييم الأداء المالي.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة إلا أنه لا يمكنها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة أدائها المالي وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

1/مفهوم تقييم الأداء المالي:

عرف البعض تقييم الأداء المالي بأنه: "عملية قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على مدى كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمشروع خدمة لأطراف مختلفة لها علاقة بالمشروع".

كما عرف آخرون تقييم الأداء المالي بأنه عبارة عن عملية مراجعة لما تم إنجازه في المشروع بالاعتماد على معايير العمل فمن خلال التقييم يتم واضع معايير التقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للمشروع والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق تلك الأهداف[1].

وقد تم تعريف تقييم الأداء بأنه "وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة" كما تم تعريفه أيضا "بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين" وعرف أيضا بأنه "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة المنظمة بهدف اكتشاف الانحرافات

[1]أحمد هاشم أحمد يوسف، **العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية**، الإصدار السادس، جامعة شقراء-المملكة العربية السعودية، 2023، ص68.

ومن تم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المتحققة فعلا والمستهدفة خلال مدة زمنية معينة"[1].

2/المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء[2] :

يمكن تحديد مصادر البيانات والمعلومات والإحصاءات التي يعتمد عليها في عملية تقييم الأداء من خلال الآتي :

1/القوائم المالية والمرفقات وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة، تضم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والكشوفات التحليلية المساعدة لها.

2/المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والتي تحتاجها عملية تقييم الأداء الأعراض الدراسة والتحليل وعقد المقارنات.

3/الموازنة التخطيطية وهي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة.

4/ التقارير الدورية، سواء كانت تقارير داخلية أم خارجية، حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء.

5/الاستبيانات التي تجريها الوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها، سواء كانت هذه الاستبانات تجري داخل الوحدة أو خارجها، حيث يتوفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء.

6/الزيارات الميدانية التي تقوم بها الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية أو مدراء الأقسام فيها أو أي فريق آخر الأغراض الوقوف على حركة نشاط معين في الوحدة والتعرف على المشاكل التي تواجهه وما إلى ذلك.

7/ البيانات والمعلومات الإحصائية عن نشاط الوحدات الاقتصادية المشابهة.

---

[1] رمضاني زينب/ مومني، **إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019/2018، ص24.

[2] زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**، رسالة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص: 23-24.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الأداء المالي

إن اختيار وتأسيس مؤشرات الأداء لا يتم من مصدر واحد، ولا يعتمد على الحدس والعادات البسيطة بل يجب اختيار مؤشرات ملائمة، وإلا ما نفع مؤشر يوفر معلومة تتمتع بمصداقية ولا تتناسب مع الأهداف المحددة أو لا يسمح بالتصرف.

1/مؤشرات الأداء المالية [1]:

تعد المؤشرات المالية من أقدم وأكثر الأدوات استعمالا في التحليل المالي وتقيم أداء المؤسسات، ويوجد عدد هائل من المؤشرات أهمها معدل هامش الربح، معدل العائد على الاستثمار (Return On Investement ROI)والقيمة المضافة الاقتصادية(Economic Value Added)

- **معدل العائد على الاستثمار:** يمثل هذا المعدل المؤشر الأكثر انتشارا لأنه يدمج ويدخل الأموال المستثمرة في مؤشر الأداء ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار= النتيجة/ الأموال المستثمرة

إن هذا المعدل عبارة عن تقييم محاسبي للنتيجة والأموال المستثمرة، كما أنه يمكس المردودية لرقم الأعمال والأموال المستثمرة.

ويختلف تحديد وتعريف النتيجة والأموال المستثمرة من مؤسسة إلى أخرى فبعضها يأخذ بنتيجة الاستغلال والبعض الآخر بالنتيجة الصافية، ومؤسسات تأخذ بمجموع الأصول وأخرى تعتمد على الأصول الصافية.

وحتى يتسنى تفسير أفضل لأداء الأموال المستثمرة وكذلك التأثير الممكن على عناصر هذا المعدل عادة ما يتم تجزئته إلى مكونات يمكن التأثير عليها وهي:

معدل العائد على الاستثمار= (رقم الأعمال/الأموال المستثمرة) × (النتيجة/رقم الأعمال)

[1] نعيمة يحياوي، **التحولات الكبرى في أنظمة مراقبة التسيير والموازنات التقديرية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص125.

وتشكل هذه التجزئة أهم العوامل الأساسية للمردودية، حيث أن استخدام الأصول يولد رقم الأعمال وهذا الأخير يولد النتيجة ويؤدي تحسين أحد هذه المكونات مع ثبات الأخرى إلى تحسين مردودية الأموال المستثمرة.

- **القيمة المضافة الاقتصادية:** يعود فضل ابتكارها إلى المكتب الاستشاري الأمريكي Stern Stiwarفي الثمانينيات، وتعد من أشهر المؤشرات المستعملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير وكذلك في متابعة وتقييم الأداء، وتحسب بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة الاقتصادية= الأصول الصافية (المعدل العائد لهذه الأصول – تكلفة رأس المال)

أو بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة الاقتصادية =نتيجة الاستغلال بعد الضريبة – {(التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال ضرب (إجمالي الأصول – الديون المتداولة)}

يتميز مبدأ هذا المؤشر بالسهولة والتعقيد في آن واحد، تتمثل سهولته في مقارنة المائد بتكلفة الموارد المستعملة، أما تعيده فيكمن في المعالجات المتكررة للأصول الصافية من أجل الوصول إلى تقييم سليم، فحسب Stern Stewart في على الأقل إجراء حوالي 150 إعادة نظر في المعطيات المحاسبية لهذه الأصول.

كما تتعرض طرق تقييم تكلفة رأس المال المناقشات الجمل من حساب القيمة المضافة الصافية ليس بالمسالة الهيئة، ولقد بين تحقيق أجري على 153 مؤسسة في أمريكا الشمالية أن حوالي ربع هذه المؤسسات تستعمل هذا المؤثر في تقييم أداتها. وبين أحمد الكتاب الله إذا كان EVA هو أحسن مؤشر معروف حاليا التدفق الأرباح إلا أنه ليس العلاج العام عند البحث عن المؤشر الأداء المثالي، كما أنه وسيلة التحديد الأهداف أكثر من كونه مؤثر يمسح بتحديد الاختيارات الاستراتيجية المثلي.

- **معدل هامش الربح:** كذلك بعد هذا الأخير من المؤشرات المالية الأكثر انتشارا واستعمالا ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل هامش الربح= نتيجة الاستغلال / رقم الاعمال

بالإضافة إلى مؤشرات أخرى يمكن أن تستعين بها المؤسسة في تقييم أدائها غير أنه وبالرغم من استعمال المؤشرات المالية منذ زمن بعيد (منذ عهد المصريين والسومريين والفنقيين) غير أنه في السنوات الأخيرة أصبحت لوحدها لا تكفي للحكم على الأداء ووجهت لها انتقادات من أهمها:

- ✓ أنها معطيات مجردة، لا تتحدث ولا تسمح بالعمل أو إمكانية ملموسة للعمل.
- ✓ تتعلق بالماضي حيث غالبا ما تعلن عن مشاكل قديمة وتترجمها بتراجع في الأداء المالي لا تسمح بتوقع المستقبل.
- ✓ قد تبين المؤشرات المالية وجود تحسن أو تراجع، لكنها لا تعني شيئا ملموسا ولا توضح الطريق الذي يجب إتباعه.
- ✓ تتعلق المؤشرات المالية بالمدى القصير وتشجع على الاستثمار في النتائج المباشرة، وتعرقل الاستثمار في المشاريع التي تخلق القيمة في المدى الطويل خاصة في الأصول المعنوية والفكرية التي تغذي النمو المستقبلي، على أساس أن ذلك سيؤدي إلى تراجع هذه المؤشرات في المدى القصير والتي على أساسها يتم التقييم.
- ✓ بصفة عامة توجد صعوبات في ترجمة وتبرير مشاريع البحث والتنمية والإبداع التكنولوجي للمدى البعيد بواسطة المؤشرات المالية، كما أن هناك بعض النشاطات كالإشهار الاتصال) لا يمكن تبريرها بواسطة هذه المؤشرات بالرغم من أن المؤسسات في حالة المنافسة تعلم جيد ضرورة هذه النشاطات لبقائها ومنافستها للمدى المتوسط.

وكنتيجة لذلك ولتفادي هذه النقائص والمواجهة تزايد عدم اليقين الذي يميز المحيط تم تطوير مؤشرات تتميز بالقدرة على التوقع والتفسير وتتجه نحو العمل.

2/مؤشرات الأداء غير المالية [1]:

جاءت هذه الأخيرة كضرورة فرضتها الحاجة إلى التكيف مع الظروف الجديدة والتي عجزت المؤشرات المالية لوحدها عن تفسيرها وتقييمها، كما أن العلاقات الجديدة بين المؤسسة ومختلف الأطراف المتعاملة معها جعلت من المؤشرات المالية غير صالحة لتقييم الأداء، فالمؤسسة الحديثة هي شبكة معقدة من العقود مع مختلف الأطراف الأخذة والذين قد يكونون داخليين أو خارجيين لهم المصلحة في أداء المؤسسة وقد يؤثرون

[1] نعيمة يحياوي، نفس المرجع السابق، ص128.

عليها، وبما أن الأداء هو المحدد لدرجة رضاء الأطراف الأخذة في المؤسسة، فان قياسه يكون على ضوء احتياجات هذه الأطراف، وهذا يعني ضرورة تحديد:

- ✓ جميع النتائج الممكنة لكل شريك .
- ✓ تطلعات مختلف الأطراف.
- ✓ التوازن بالنسبة لكل طرف لتعظيم حوافزه.

ويصبح المؤشر في هذه الحالة عبارة عن إشارة مهمته تقديم معلومات عن أحد الأبعاد التالية في المؤسسة: النتائج، الموارد، العمليات، الجودة، الكفاءة.

ويظهر المؤشر غير المالي بوجهين:

- ✓ وجه داخلي يتجه نحو العمليات الأساسية، كإرضاء الزبائن، والجودة.
- ✓ وجه خارجي يرتبط بالمحيط وتطورات الطلب والمنافسة.

ونتيجة لذلك فإن إعداد المؤشرات غير المالية يتطلب:

- ✓ توضيح الأهداف الاستراتيجية.
- ✓ التركيز على العمليات الأساسية في خلق القيمة.
- ✓ التركيز على المتغيرات والعوامل الأساسية للنجاح .
- ✓ ربط المؤشرات بقاعدة نظام المكافآت .
- ✓ إظهار مستويات الأداء المحققة.

إن الأداء يبحث عن مدى خلق القيمة بالمؤسسة، هذه القيمة التي لم تعد حكرا على المساهمين وإنما أصبح حق الاستفادة منها يعود كذلك للعمال نظير. مجهوداتهم، للموردين مقابل توريداتهم للمسيرين لقاء تنظيمهم وللزبائن مقابل اقتنائهم لمنتجات المؤسسة، ووفقا لذلك فان الأداء يجب أن يحقق نوعين من الأهداف: أهداف ترتبط بتحطيم القيمة المالية للمؤسسة، وأهداف تتعلق بإرضاء الأطراف المتعاملة معها. وبهذا تكون للمؤسسة فرصا أكثر لتحقيق النمو الدائم كلما ابتعدت عن المنطق الكلاسيكي للمؤشرات المالية كمعايير وجيدة للقياس واتجهت إلى المؤشرات غير المالية المتعددة الأبعاد. ويوجد عدد كبير من هذه المؤشرات ستطرق لنماذج منها في النقاط اللاحقة وتتميز بـ:

- ✓ علاقتها المحدودة باستراتيجية المنظمة.
- ✓ تعطي معلومات كمية غير مباشرة عن الأصول المعنوية.
- ✓ يمكن أن تكون أحسن المؤشرات للنتائج المالية المستقبلية .
- ✓ يمكن لها أن تحسن من أداء المسؤولين من خلال ضمان الشفافية في تقييم أعمالهم.

وبالرغم من هذه المميزات وقدرتها على سد النقص الذي كان يشوب المؤشرات المالية غير أنه يؤخذ عليها أنها :

- ✓ قد تكون مكلفة أثناء التنفيذ وتؤدي إلى ضياع الوقت.
- ✓ يتم التعبير عنها بشكل غير متجانس وبوحدات زمنية، بنسب، بوحدات مادية. الخ.
- ✓ في بعض الأحيان تكون دون علاقة حقيقية بالنتائج المحاسبية أو أسعار الأسهم وتفتقر إلى الصرامة الإحصائية.
- ✓ كثرتها تجعل من الصعب تلخيصها في بعض العوامل الأساسية للنجاح.

تختلف أنواع المؤشرات المستعملة في تقييم الأداء من مؤسسة إلى أخرى، بحسب الأدوات التي تستعملها في التقييم والتي عرفت بدورها تطورات ملحوظة كما يلخصها الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-01) تطور أدوات تقييم الأداء عبر القرون



المصدر: نعيمة يحياوي، نفس المرجع السابق، ص130.

نلاحظ أن التقييم ركز في القرن الخامس عشر والتاسع عشر على جانب واحد وهو الجانب المالي مستعينا في ذلك بالأدوات المحاسبية، ثم تحول في بداية القرن العشرين إلى الجوانب العملية والاستراتيجية ليشمل في نهايته جميع الجوانب من خلال أداة بطاقة الأداء المتوازن، وسنتناول بعضا من هذه الأدوات التقليدية والحديثة والتي حضت بنجاح أكاديمي وشاع استعمالها في المؤسسات .

لقد لعب المحيط دورا أساسيا في تحديد أساليب وأدوات التخطيط والرقابة في المنظمات، فلقد عملت الأدوات التقليدية لتقييم الأداء الشامل للمؤسسة (التحليل المالي، التقارير، مراقبة الموازنات التكاليف المعيارية) بنجاح في بيئة ميزها التوسع في القدرات الإنتاجية وإدارة العمليات من أجل الرقابة على التكاليف التي كانت الشغل الشاغل في تلك الفترة الجميع المؤسسات، وساعدت هذه الأدوات إدارة المنظمات على تحديد الأهداف، الموارد والأداء المستهدف، وساهمت في تحديد الأسباب والمسؤولين عن الانحرافات الواردة في الأداء الفعلي، وعملت على إيجاد الإجراءات التصحيحية المناسبة. واستعان المسيرون في تقييم أداء المؤسسة بعدة مؤشرات طغى عليها الطابع المالي والمدى القصير .

وعندما أصبحت البيئة أكثر تعقيدا واشتدت فيها المنافسة وتسارعت فيها التغيرات في المنتجات وأذواق المستهلكين، لم تعد المعلومة المحاسبية، المؤشرات المالية، المدى القصير لوحدهم كافين للحكم على الأداء، بل تطلب الأمر البحث عن معلومة خارجية عن المنافسين، العملاء الموردين... وكذلك التفكير في المدى الطويل وبناء استراتيجيات تسمح بتوقع والاستعداد لمفاجآت المستقبل غير الأكيد .

عجزت الأدوات التقليدية على توفير مثل هذه المعلومات، وكان هذا سببا في البحث عن أدوات جديدة تتناسب مع الظروف الجديدة، وتعد بطاقة الأداء المتوازن وجداول القيادة إحدى منتجات العصر الحديث ومن بين الأدوات المستحدثة في تقييم الأداء[1].

[1] نعيمة يحياوي، نفس المرجع السابق، ص130-131.

خلاصة الفصل:

من خلال ما استعرضنا لهذا الفصل نستنتج أن التأمين أصبح جزء ضروري يتعامل به الانسان من أجل تأمين ممتلكاته، فتعددت بذلك أنواعه وتطورت أفكاره وازداد اللجوء إليه، ولأن عقد التأمين يلعب دورا هاما في تحديد العلاقة القانونية بين المؤمن والمؤمن له واللذان يمثلان الركيزة الأساسية للعملية التأمينية، وفي حالة عدم قدرة المؤمن على الوفاء بالتزاماته اتجاه عملائه يمكنه اللجوء إلى عملية إعادة التأمين.

ونقول عن الأداء المالي أنه أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة الى لوحة القيادة والتي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة.

الفصل الثاني

فعالية نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين

تمهيد

يعتبر نظام المعلومات عاملا أساسيا في نجاح أو فشل أي شركة، وتتبع هذه الأهمية من كون المعلومات تستخدم كأداة من أجل التنسيق ودعم العملية الإدارية من جانب، وكأداة اتصال داخل الشركة ومع البيئة المحيطة بها من جانب آخر.

وتختص نظم المعلومات المحاسبية بتوفير المعلومات في الوقت المناسب، والمكان المناسب التي يمكن أن تعبر عنها ماليا وتساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة والأطراف الأخرى العديدة، وإننا نجد أن قدرة نظام المعلومات على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المعلومات قد تزوده نتيجة لتحسين وسائل القياس والتشغيل والتحليل باستخدام أنظمة الحاسبات الالكترونية المتطورة.

ولتسليط الضوء وتبسيط الأمور أكثر حول موضوعنا تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في الرفع من الأداء المالي.

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي

تهتم نظم المعلومات المحاسبية بتسجيل ومعالجة البيانات المالية الاقتصادية والتقرير عنها لعدة أطراف سواء داخلية أو خارجية، ويعتبر كذلك أحد أهم الأنظمة الفرعية الموجودة داخل أي شركة والتي تتكامل فيما بينها لتشكل النظام الكلي الذي يمثل الشركة.

المطلب الأول: نظرة حول نظام المعلومات

أولا. تعريف نظام المعلومات:

1-مفهوم النظام:

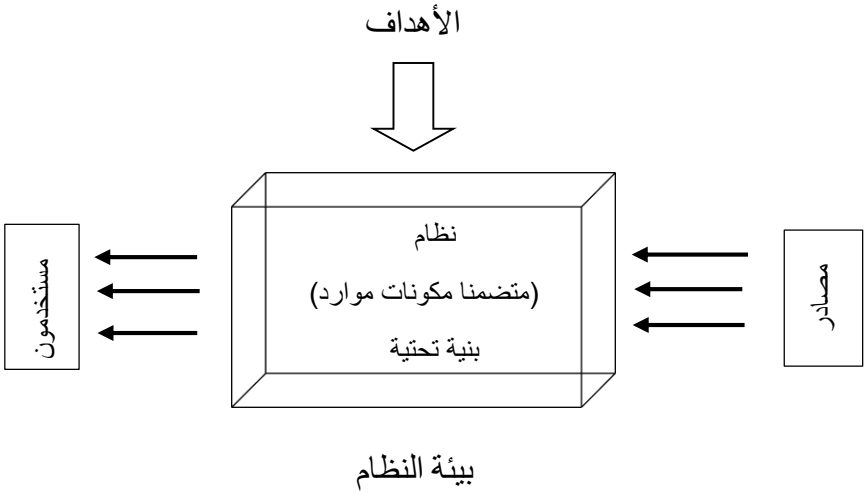
يمكن تعريف مصطلح النظام بصفة عامة على أنه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات...الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة[1].

وعرف أيضا على أنه مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة والتي تؤدي إلى تسوية وظيفة لتحقيق أهدافه، أن العالم يكون مرتبط بالأنظمة سواء كانت طبيعية أو بواسطة البشر فنهر دجلة أو النظام الشمسي هي أنظمة طبيعية بينما الساعة وشبكة الطرق السريعة هي أنظمة بشرية، وكل نظام له بنية تحتية مستقلة عن بئته. أن أغلب الأنظمة تكون مفتوحة بمعنى تقبل مدخلات من بئتها وتزود مخرجات الى البيئة، وكثير منها (الأنظمة) ملموسة حيث توظف الموارد الطبيعية كالمواد والأشخاص والشكل رقم (01-02) يقدم العناصر الأساسية للنظام[2]

[1] أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:13.

[2] براهيم الجز راوي، عامر الجنابي، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري، عمان، 2008، ص:19.

الشكل رقم (02-01) العناصر الأساسية لنظام مفتوح ملموس



المصدر: إبراهيم الجز راوي، عامر الجنابي، اساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري، عمان،2008، ص:.19

2-مفهوم المعلومات:

تعرف المعلومات بأنها: " المعرفة التي لها معني وتفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق أهدافه، وبالتالي فإن للمعلومات قيمة سواء لدي الوحدة الاقتصادية ذاتها أو لدي الأفراد المستخدمين لها وهذا ضروري حتى يتم اتخاذ قرار سليم ولتحقيق الأهداف المرغوبة، ومعظم المعلومات التي تطلبها إدارة الوحدة الاقتصادية تكون معلومات محاسبية، وهذه المعلومات تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وتنتج المعلومات عادة من بيانات تم تشغيلها من قبل أتصبح ذات قيمة. فالبيانات تمثل حقائق أولية وأرقام وإذا ما تم تجميعها معا فإنها تمثل مدخلات نظام المعلومات"[1].

3-مفهوم نظام المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه "ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال ويشمل هذا التعريف نظم المعلومات سواء كانت خاصة بجهات حكومية أو جمعيات ومؤسسات خيرية أو شركات عامة أو تجارية أو صناعية في مجال الأعمال وينطبق هذا

[1]أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2019، ص: 241-252.

التعريف على أي نظام للمعلومات سواء كان نظام يدوي بسيط يتكون من مجموعة من الملفات والدفاتر والمستندات أو كان نظام شامل ومعقد يقوم على استخدام الحاسبات الآلية"[1].

ثانيا. فعاليات النظام:

يتضمن نظام المعلومات على مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي يقوم بها حتى يستطيع الحصول على المعلومات الملائمة من خلال مراحل معالجة البيانات وهي:

1. المدخلات(Input):

حيث أن البيانات تشكل مدخلات النظام ولأنها متعلقة بعمليات الوحدة الاقتصادية وبقية الاحداث فيجب أن تجمع وتدخل الى النظام من اجل عمليات المعالجة اللاحقة، فالمستندات والوثائق التي تصور العمليات المالية بين الوحدة الاقتصادية والبيئة المحيطة تشكل مدخل النظام المحاسبي.

2. المعالجة (processing):

وهي تشكل الجانب الفني من النظام وهي مجموعة من العمليات المحاسبية، وعمليات المقارنة المنطقية، والتلخيص، والتصنيف، والفرز التي تجري على البيانات المدخلة بهدف تحويلها الى معلومات تقدم للمستفيد النهائي.

3. المخرجات(output):

يتم إيصال المعلومات الى المستفيدين وفق اشكال متعددة كالتقارير، والجداول، والقوائم، والاشكال البيانية وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات حيث ان الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو انتاج المعلومات المناسبة للمستفيدين.

4. التدقيق والرقابة:

إن المدخلات والعمليات والمخرجات خاضعة في النظام لعملية التدقيق والرقابة الداخلية (أجهزة الوحدة المحاسبية المختصة) وكذلك الى عملية التدقيق والرقابة الخارجية (مراقب الحساب او أي جهة أخرى).[2]

[1] أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، مرجع سبق ذكره، ص243، 244.

[2] إبراهيم الجز راوي، عامر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 20، 21.

5. التغذية العكسية (Feed back):

ويقصد بها المعلومات المرسلة عكسيا من مستخدمي النظام إلى القائمين على النظام تعليقا على أنشطة المدخلات، التشغيل، والمخرجات لنظام تشغيل البيانات. وعادة ما تتضمن هذه التعليقات بعض ملاحظات مستخدمي النظام على مخرجات النظام لكي تؤخذ في الحسبان في عمليات التشغيل المقبلة، كما أنها تتضمن تعبير مستخدمي المعلومات عن احتياجاتهم حتى يمكن للقائمين على النظام توفير هذه الاحتياجات. فمثلا، من الممكن أن تتضمن معلومات التغذية العكسية بعض الملاحظات عن تقرير البيع الذي يتضمن المجاميع الفرعية لمناطق البيع دون إعطاء الرقم الإجمالي للمبيعات ككل. وهنا يتطلب الأمر من القائمين على تشغيل البيانات إما تغيير المدخلات أو إجراءات التشغيل لتحظير الرقم الإجمالي للمبيعات.[1]

ثالثا. أهداف نظام المعلومات:

يهدف نظام المعلومات إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- ✓ الرقابة والمتابعة.
- ✓ التنسيق والاتصال.
- ✓ المساعدة على اتخاذ القرار.
- ✓ تقديم بأقل التكاليف وفي الشكل المناسب.

المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية.

نجد أنه لمن المفيد في بداية دراستنا أن نتعرف على مفاهيم أساسية هي: المحاسبة"Accounting"، المعلومات"Information".

فبالرغم من تعدد التعريفات لمفهوم المحاسبة، إلا أن هذه التعريفات يدور جوهرها حول التعريف التالي: «تتمثل المحاسبة كنظام للمعلومات في أنها عملية تتناول تحليل، وتسجيل، وتبويب، وتلخيص، وتوصيل المعلومات المالية عن الأحداث المالية لوحدة اقتصادية معينة إلى الأطراف المهتمة بأمر هذه الوحدة تفيدهم في مجال التقييم واتخاذ القرارات» [2].

[1] أحمد حسين على حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 37، 38.

[2] محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 11-12-13.

أما "المعلومات" فإنها المنتج النهائي للبيانات، حيث يستخدم لفظ المعلومات للدلالة على بيانات تم تشغيلها لكي تصبح ذات منفعة لمستخدميها في مجال التخطيط والرقابة.

ووفقا للخصائص السابقة، فإنه يمكننا القول بأن نظام المعلومات المحاسبي يعد نظاما بالمفهوم العملي لهذا المصطلح، حيث تتوافر في النظام المحاسبي الخصائص التالية:

- من حيث الهدف، فأن نظام المعلومات المحاسبي يهدف الى توفير المعلومات الازمة لاتخاذ القرارات والتي تكون في المقام الأول ذات صيغة اقتصادية.
- من حيث العناصر، تشمل المحاسبة عناصر محددة وواضحة تماما تتمثل في صورة موارد بشرية (المحاسبين) وموارد رأسمالية (حاسبات آلية).
- من حيث المكونات، تتضمن المحاسبة المكونات الرئيسية للنظام المتمثلة في المدخلات (بيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية)، تشغيل (طرق وإجراءات تستخدم في تسجيل، تبويب البيانات) ومخرجات (توصيل المعلومات إلى مستخدمين محددين أو مجموعات من المستخدمين في شكل تقارير مصممة مقدما.

وتأسيسا على ما تقدم، يتضح أن نظام المعلومات المحاسبي يتصف بخصائص النظام، وإن الهدف الرئيسي لهذا النظام هو توفير معلومات تقابل احتياجات مستخدمي المعلومات، وإذا تم تحديد طبيعة وخصائص مخرجات النظام، ويقصد بذلك ضرورة توافر الاتساق والمواءمة بين مخرجات النظام واحتياجات مستخدمي تلك المخرجات[1].

ويمكن تعريف "نظام المعلومات المحاسبي " بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر

خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية[2].

ويمكن كذلك تعريفه: " بأنه ذلك النظام الفرعي الذي يحول البيانات المحاسبية إلى معلومات محاسبية ضرورية لتدعيم عملية صنع القرار "هو نظام فرعي داخل المؤسسة يقوم بتجميع البيانات المالية وغير المالية وتحليلها

[1] محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، مرجع سبق ذكره، ص 47.

وتبويبها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات وتقدم هذه المعلومات إلى الأطراف المختلفة داخل المؤسسة وخارجها وذلك بهدف مساعدة الأطراف في اتخاذ القرار المتعلق بها[1].

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي وأهميته

أولا. أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

يدور جوهر الأهداف التي يسعى الى تحقيقها نظام المعلومات المحاسبي حول توفير معلومات تفيد مستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، ولعلى أهم الأهداف مايلي:

1. توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، وكذلك استغلال هذه الموارد.

2. توفير معلومات تفيد في توجيه الموارد البشرية والموارد المالية بصورة فعالة، والرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة.

3. توفير معلومات تساعد الإدارة في أداء مهامه باعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة والتقرير عنها لمن يهمه الأمر، وذلك لمعاونتهم في اتخاذ قراراتهم بالاستمرار أو عدم الاستمرار في النشاط.

4. توفير معلومات تفيد في مجال تيسير الوظائف الاجتماعية والرقابة على أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مجموعة المعايير والمبادئ المقبولة قبولا عاما لدى الهيئات العلمية في المجال المحاسبي التي تهتم بتطويرها باستمرار ومتابعة تطبيقها لضمان حقوق كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصالح دون تمييز.[2]

ثانيا. أهمية نظام المعلومات المحاسبية: تتمثل في[3]:

1- استخدام المعلومات في عملية اتخاذ القرارات.
2- طبيعة تصميم واستخدام، تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية.
3- عملية إعداد تقارير المعلومات المحاسبية والمالية.

---

[1] سامي ذياب عبد الرزاق الغريري، **نظم المعلومات إدارية، مالية ومصرفية، ومحاسبية**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2019، ص: 192.

[2] محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، مرجع سبق ذكره، ص:14،13.

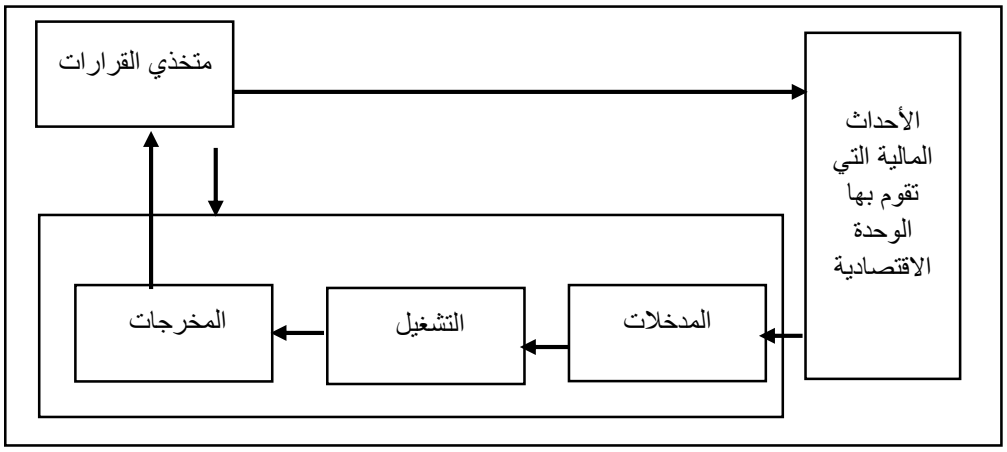
[3] ياسر صادق مطيع وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 29.

المطلب الرابع: مدخلات، تشغيل نظام المعلومات المحاسبية ومخرجاتها.

أتضح مما سبق أن نظام المعلومات المحاسبي يعد أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات، حيث يتكون من عدة عناصر تتمثل في المدخلات والتشغيل والمخرجات والتي تتفاعل معها لتحقيق هدف توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

ويمكن توضيح عناصر نظام المعلومات المحاسبي من خلال الشكل(01-03) التالي:

الشكل (02-02): عناصر نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: محمد عباس بد وي، عبد الوهاب نصر على، نفس المرجع السابق، ص: 16.

ومن الشكل (01-03) السابق يتضح ما يلي:

أولا. المدخلات:

تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بمثابة مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي، وبعبارة أخرى فإنها تعد المادة الخام التي يجري علبها عمليات التشغيل، وعلى ذلك فإن البيانات التي تتولد عن الأحداث الاقتصادية والتي تعد مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي ينبغي أن تتوافر فيها ثلاث خصائص هي:

أن تكون مرتبطة بنشاط الوحدة الاقتصادية دون غيرها من الوحدات، وذلك ارتباطا بغرض محاسبي معين كما سنرى حالا.

أن تكون قابلة للقياس الكمي في صورة نقدية، وذلك ارتباطا بفرض محاسبي أخر كما سنرى حالا.

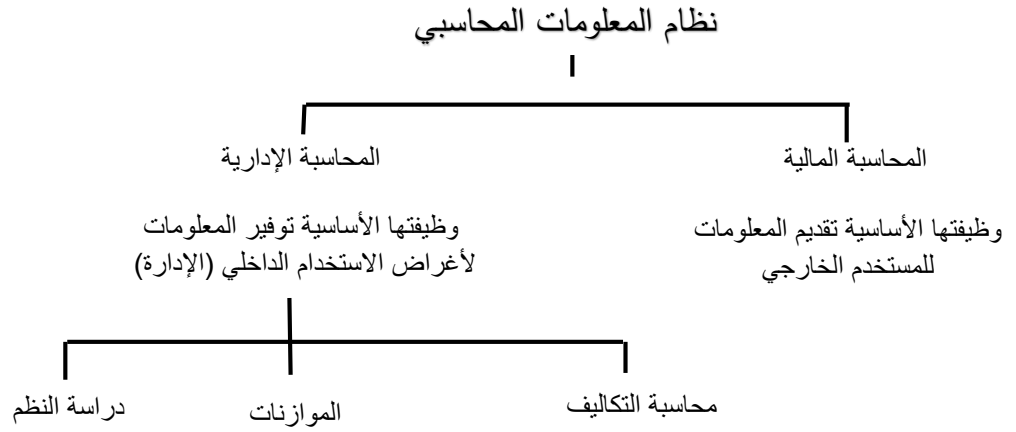
أن تكون قابلة للتحقيق، وذلك ارتباطا بمبدأ محاسبي سنوضحه حالا.

ومن ثم فإن عمليات شراء بضاعة أو بيع بضاعة أو تحصيل إيرادات أو سداد أجور أو إيجار أو مصاريف كهرباء تعد بمثابة أحداث اقتصادية تولد بيانات كمدخلات لنظام المعلومات المحاسبي يعبر عنها في شكل مستندات كفواتير الشراء أو البيع، وايصالات القبض والسداد...الخ. [1]

ثانيا. التشغيل:

سبق الإشارة إلى الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال هو إنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة والتي تساعد المستخدمين الخارجين والمستخدمين الداخليين في اتخاذ القرارات. ونظرا للتباين والاختلاف الشديد بين نوعيه وتوقيت وعموميه أو خصوصيه المعلومات التي يحتاجها كل من المستخدمين الخارجيين والمستخدمين الداخليين فغالبا ما يتكون النظام المحاسبي بدوره من نظامين فرعيين هما المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية وذلك كما يلي:

الشكل (02-03): تشغيل نظام المعلومات المحاسبية



المصدر: ياسر صادق مطيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص53.

وكما هو واضح أن المحاسبة المالية ليست بديلة للمحاسبة الإدارية بل كل منها يعتبر مكملا للنظام الآخر. بمعنى أن المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية تستخدم في بعض أغراض المحاسبة الإدارية، كما أن معلومات المحاسبة الإدارية تستخدم لبعض أغراض المحاسبة المالية كما سيرد ذكره بالتفصيل فيما بعد. وفيما يلي مناقشة موجزه لكل من هذين النظامين[2].

[1] محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

[2] ياسر صادق مطيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص53-54.

ثالثا. المخرجات:

تعتبر التقارير المحاسبية الأداة الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المستفيدين داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها لذلك تعتبر أحد مؤشرات فاعلية نظام المعلومات المحاسبي جودة تلك التقارير وملائمتها للمستخدم او المستفيد بحيث يجب أن تكون التقارير فعالة تعمل على إزالة العديد من المشاكل التي قد ترافقها وأهمها:

1. القضاء عل تأخير المعلومات: مما يتطلب تقارير تتضمن معلومات سريعة لاسيما عندما يتطلب الامر السرعة في اتخاذ قرارات مطلوبة.

2. القضاء على الزيادة في المعلومات: هناك فلسفة خاطئة تقول "الأكثر هو الأفضل" وبالنتيجة ستكون التقارير المعدة ضخمة جدا وبالتالي صعوبة تحليل هذه التقارير من قبل مستخدميها.

3. التخلي عن الاستخدام الزائد للورق.

4. التقليل من عمليات التوزيع: يجب اقتصار إرسال نسخ التقارير الى الجهات والمواقع الإدارية التي تحتاج فقط الى المعلومات التي تتضمنها مما يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك فب نفقات التوزيع والتخفيف من الاستهلاك الزائد للورق.[1]

[1] أبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص101.

المبحث الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين

تقوم شركات التأمين كغيرها من المنشآت المالي بدور هام وحيوي من حيث تحقيق العوائد الاقتصادية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع، كما بإمكانها تحقيق قدر من الأرباح طالما تقوم بوظائف متنوعة.

ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى نظرة حول النظام المحاسبي في شركات التأمين، ثم إلى المجموعة المستندية والدفترية في شركات التأمين دليل الحسابات والقوائم المالية، ثم إلى المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات التأمين.

المطلب الأول: نظرة حول النظام المحاسبي في شركات التأمين

أولا. مفهوم النظام المحاسبي في شركات التأمين: يمكن تعريفه بأنه:

" نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل خلال المنظمة، ويقوم بإعداد معلومات مالية والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتحضير وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة "[1].

كما يمكن تعريفه أيضا: "النظام المحاسبي بمثابة نظام معلومات يقوم بتجميع البيانات وتبويبها وتحليلها وصياغتها في مجموعة من التقارير لخدمة أغراض متعددة وجهات مختلفة ومن ثم فإن التقارير المحاسبية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي يتعين أن تحقق إشباع رغبات مستخدميها من المعلومات والحقائق والتحليلات"[2].

---

[1]محمد جلال هلالي وآخرون، **محاسبة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص275.

[2]إسماعيل أحمد عصر، **محاسبة المنشئات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص353.

ثانيا. وظائف النظام المحاسبي في شركات التأمين:

يتميز النظام المحاسبي في شركات التأمين بوظائف متعددة وهي[1]:

جمع البيانات: تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الاقتصادية ومثال ذلك استلام طلبات التأمين وتحصيل الأقساط، ومن ثم يتم تسجيل هذه الأحداث على المستندات الخاصة بها والمعدة تبعا لطبيعتها، وفي هذه المرحلة قد يلزم نقل المعلومات من مكان إلى آخر.

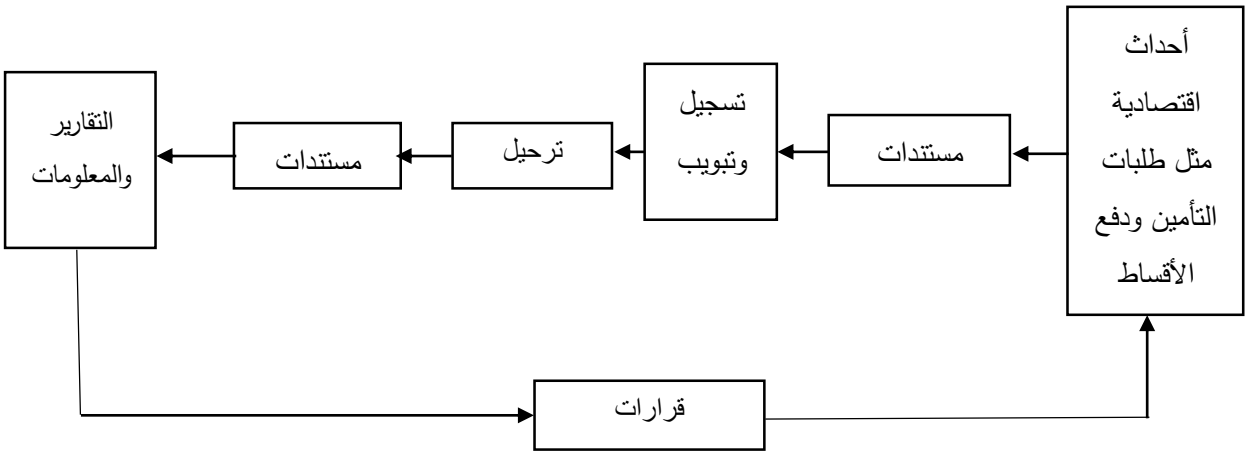
معالجة البيانات: تتمثل هذه المرحلة في مجموعة الإجراءات أو الخطوات التي يجب تنفيذها لتحويل المدخلات (البيانات) إلى منتج نهائي والذي يتمثل في المعلومات، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات مثل تبويب البيانات طبقا لمعايير معينة مثل أنواع المؤمنين تبعا لأنواع التأمين والقيام ببعض العمليات المنطقية بتحويل البيانات إلى معلومات ويلي ذلك تلخيص تلك النتائج في صورة عرض نسائية.

إنتاج المعلومات: تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير ومعلومات تقدم المستخدمي هذه المعلومات.

مراقبة البيانات وإنتاج المعلومات: تتضمن هذه المرحلة جزئين أساسين، الأول يتمثل بحراسة البيانات وحمايتها بوصفها أحد أصول المنشأة، والتأكد من أن هذه البيانات صحيحة وكاملة أما الجزء الثاني فيتضمن مراقبة عملية معالجة هذه البيانات، حيث يتم عمل تغذية رجعية للتعرف على نقاط الضعف في هذه العملية وكيفية معالجتها والشكل التالي يمثل تلخيصا للوظائف.

[1]أبو خضرة، حسام عبد الله وعشيش، **نظم المعلومات المحاسبية**، المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص17.

الشكل رقم (02-04): وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين



المصدر: أبو خضرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص18.

المطلب الثاني: المجموعة المستندية والدفترية لشركات التأمين

أولا. المجموعة المستندية لشركات التأمين[1]:

تعتبر المستندات الدليل الموضوعي للإثبات في الدفاتر والسجلات المحاسبية وتحتوي المستندات على بيانات تمثل مدخلات النظام المحاسبي وتعتبر دليل على صحة الأحداث الاقتصادية المرتبطة بنشاط التأمين، وتختلف طبيعة المستندات والدورة التي يمر بها وفقا لطريقة تنفيذ النظام المحاسبي هل يدوي أو آلي. وعادة ما تكون العمليات المالية مؤيدة بمستندات، حيث يوجد نوعين من المستندات في شركة التأمين هما:

المستندات الداخلية: وهي المستندات التي تعد داخل الشركة، ومن أمثلتها وثائق التأمين الصادرة وكشوف المتحصلات الواردة من أقسام تحصيل الأقساط.

المستندات الخارجية: وهي المستندات التي تنشأ خارج الشركة ومن أمثلتها كشوف حسابات البنوك، شعارات الخصم، الإضافات التي ترد من شركات التأمين الأخرى عن عمليات إعادة التأمين.

وتعتبر المستندات نقطة البداية لتدفق المعلومات المحاسبية أي هي بيانات محاسبية تستعمل كمدخلات النظام المعلومات المحاسبية لشركات التأمين.

[1]أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الطبعة الأولى، كلية التجارة جامعة الزقازيق، الدار الجامعية، 2003، ص20.

ثانيا. المجموعة الدفترية:

نظرا لشيوع استخدام الطريقة الفرنسية في الإثبات والتسجيل المحاسبي في شركات التأمين فإنه يراعى عند تصميم النظام المحاسبي في شركات التأمين ضرورة أن تتضمن المجموعة الدفترية مجموعتين رئيسيتين تتمثل في[1]:

1/الدفاتر والسجلات المحاسبية:

1.1/ يومية عامة بالإضافة إلى مجموعة دفاتر اليوميات المساعدة حيث يخصص كل منها العمليات المتماثلة في طبيعتها، على أن يتم التسجيل اليومي لهذه العمليات المتماثلة في دفتر اليومية المساعد الخاص بها، وفي نهاية كل دورة يتم جمع كل يومية مساعدة في اليومية العامة.

2.1/ دفتر الأستاذ العام بالإضافة إلى دفاتر أستاذ مساعدة، حيث يستخدم دفتر الأستاذ العام لتبويب العمليات التي تم إثباتها في دفتر اليومية العامة، في حين دفتر الأستاذ المساعد هو سجل فرعي يستخدم لتوفير معلومات تفصيلية عن حساب المراقبة بدفتر الأستاذ العام، ومن أهم دفاتر الأستاذ المساعدة في شركات التأمين مايلي:

- ✓ دفتر استاذ مساعد للنقدية بالصندوق ولدى البنوك.
- ✓ دفتر أستاذ مساعد الشركات التأمين وإعادة التأمين.
- ✓ دفتر استاذ مساعد للوكلاء والمنتجين.

2/سجلات وحسابات الأقسام المختلفة لشركات التأمين:

1.2/سجلات أقسام التأمين: تقوم أقسام التأمين بتسجيل العمليات الفنية لشركة التأمين والمتمثلة في إصدار وثائق التأمين وتجديدها وتعديل شروطها والعمولات، وتمسك أقسام التأمين السجلات التالية[2]:

- ✓ سجل الوثائق أو دفتر اليومية المساعدة لإصدار وثائق التأمين: ويسجل فيه جميع وثائق التأمين وعمليات التأمين المباشرة أما عمليات إعادة التأمين فيخصص لها يومية أخرى.
- ✓ سجل التعويضات: وتقيد به جميع المطالبات التي تقدم للشركة مع بيان تاريخ كل مطالبة ومقدمها وعنوانه.

---

[1] ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص70.

[2] صباغ أحمد، **أسس وصيغ التأمين الإسلامي**، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية، دمشق، 2008، ص4.

- ✓ سجل التجديدات أو دفتر اليومية المساعد للتجديدات: حيث تقوم شركة التأمين بتجديد وثائق التأمين قبل انتهاء مدة التأمين، ثم يتم تجميع هذا السجل في نهاية كل شهر ويجرى قيد اجمالي في دفتر اليومية العامة.
- ✓ سجل التعديلات أو الإلغاءات: ويخصص هذا السجل لإثبات ما يطرأ على وثيقة التأمين من تعديل أو إلغاء.
- ✓ سجل العمولات: وهو يخصص للعمولات المستحقة للوسطاء أو وكلاء التأمين عن وثائق التأمين التي تصدر بمعرفتها.
- ✓ سجل الخصم: ويخصص لتسجيل الخصم الذي يحصل عليه المستأمن عند إبرامه لوثيقة التأمين مع الشركة دون وسيط.
- ✓ سجل إعادة التأمين أو اليوميات المساعدة لعمليات إعادة التأمين.

2.2/سجلات أو يوميات مساعدة لقسم الخزينة: حيث يقوم بإمساك السجلات التالية[1]:

- ✓ سجل الأقساط المحصلة: حيث يخصص سجل مستقل لكل فرع من فروع التأمين (تأمينات الحياة، تأمينات عامة).
- ✓ سجل التعويضات: ويسجل به التعويضات المسددة عند وقوع الخطر المؤمن منه

3.2/ سجلات قسم الحسابات العامة: يمسك قسم الحسابات العامة الدفاتر التالية:

- ✓ دفتر اليومية العامة: ويتم القيد في دفتر اليومية العامة من واقع المجاميع الشهرية للسجلات في نهاية كل شهر
- ✓ دفتر الأستاذ العام: ويعتبر هذا الدفتر سجلا للحسابات الإجمالية ويتخذ كوسيلة للرقابة على دفاتر الأستاذ المساعدة.
- ✓ دفاتر الأستاذ المساعدة: ويتم التسجيل إلى هذه الدفاتر من واقع السجلات واليوميات المساعدة.

[1]صباغ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص5.

المطلب الثالث: دليل الحسابات، التقارير والقوائم المالية

أولا. مدونة الحسابات:

مدونة الحسابات عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات مبوبة ومرمزة (مرقمة) وفقا لنظام معين يؤدي إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة والجهات الخارجية، وتبويب الحسابات في شركات التأمين إلى الحسابات الرئيسية التالية[1]:

-الأصول.

-الخصوم.

- حقوق الملكية.

-الإيرادات.

-الأعباء (المصروفات).

ثم يتم تقسيم الحسابات الرئيسية إلى حسابات فرعية لتسهيل إعداد الحسابات الختامية والمركز المالي ولتحقيق أهداف الرقابة وحماية الممتلكات والوفاء باحتياجات الإدارة من البيانات التفصيلية عن الحسابات المختلفة. وبعد تبويب الحسابات إلى رئيسية وفرعية، يتم ترقيمها بترقيم معين وذلك لتسهيل عمليات التسجيل والتجميع والتوجيه المحاسبي للحسابات.

ثانيا. التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين وتنقسم إلى:

1-تقارير دورية: وهذه التقارير تعد على فترات دورية قصيرة (سنة أو أقل) بهدف تحديد نتائج أعمال الفروع المختلفة بالشركة ونتيجة أعمال الشركة ككل ومركزها المالي. ومن أمثلتها الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

2-تقارير خاصة: وهذه التقارير تعد الأغراض خاصة مثل الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء، ومن أمثلتها:

[1]طايلب فاتح، **محاسبة شركات التأمين في ضل المعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجيستر، علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص30-31.

تقارير الأقساط، تقارير المطالبات، تقارير رسوم الإشراف، تقارير المخصصات التقنية، تقارير عن الأنشطة الاستثمارية بالشركة.

ثالثا. القوائم المالية: تعد القوائم المالية جزءا من التقرير المالي، وهي الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين منها، وفي معظم الأحوال تشمل القوائم المالية التالية[1]:

1/قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي: تعتبر الميزانية بيانا لكافة الأحداث التي تتم تسجيلها في المؤسسة وقد جرى العرف لإعدادها في شكل يتضمن الجانب الأيمن منه عناصر الأصول ويتضمن الجانب الأيسر الالتزامات.

2/حساب النتيجة (جدول حسابات النتائج): هو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والنواتج خلال السنة المالية، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزا بين الربح والخسارة.

3/جدول التدفقات المالية (جدول تدفقات الخزينة): وهو يوضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو خارجة.

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها[2].

جدول تغير الأموال الخاصة: يعبر عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تتمثل في: النتيجة الصافية للسنة المالية، توزيع النتيجة والمخصصات خلال السنة المالية[3].

---

[1] سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات في ضل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجيستر، علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص27.

[2] أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص50.

[3] كركاشة حسين، **أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية**، مذكرة ماستر، مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص43.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات شركات التأمين

أولا. المعالجة المحاسبية لإيرادات فروع التأمينات العامة: تنقسم الإيرادات في فروع التأمينات العامة إلى[1]:

1/ أقساط التأمين أو الاشتراكات: تعتبر أقساط التأمين المقابل الذي يدفعه المستأمن إلى شركة التأمين نظير تعهد الأخيرة بتعويض الضرر، وتنقسم الأقساط بحسب مصدرها إلى[2]:

1.1/ أقساط التأمين المباشر: وهي أقساط التأمين على عمليات التأمين التي قامت بها الشركة مباشرة وتكون المحاسبة لها كما يلي:

أ/ إثبات استحقاق الأقساط المباشرة

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/411			×××	
	ح/70			×××

ب/ إثبات تحصيل أقساط المباشرة

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/512			×××	
ح/53			×××	
	ح/411			×××

2.1/ أقساط إعادة التأمين الواردة: وهي الأقساط التي تحصلها من شركات إعادة التأمين.

أ. اثبات استحقاق أقساط إعادة التأمين الوارد:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/4000			×××	
	ح/7091			×××

[1]تم الإعتماد على النظام المحاسبي المالي **SCF** والمخطط المحاسبي الخاص بشركات التأمين**SAA** .

[2]ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ب/ إثبات تحصيل أقساط إعادة التأمين الوارد:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/512أوح/53			×××	
	ح/4000			×××

3.1/أقساط إعادة التأمين الصادر: وهي الأقساط التي تدفعها الشركة إلى شركات إعادة التأمين.

أ/ إثبات استحقاق أقساط إعادة التأمين الصادر:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/7092			×××	
	ح4001			×××

ب/ إثبات سداد أقساط إعادة التأمين الصادر:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/4001			×××	
	ح/512			
	أو ح/53			×××

2/ عمولة إعادة التأمين الصادر: وهي العمولة التي تحصل عليها الشركة عندما تقوم بإعادة التأمين لدى شركات أخرى وتعتبر هذه العمولة إيرادا للشركة، وفيما يلي المعالجة المحاسبية لعمولة إعادة التأمين الصادر[1].

أ/ إثبات استحقاق عمولة إعادة التأمين الصادر:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/4000			×××	
	ح/75			×××

ب/ إثبات تحصيل عمولة إعادة التأمين الصادر:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/512			×××	
أو ح/53	ح/4000			×××

[1] فؤاد الفسفوس، **محاسبة المنشآت المالية**، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة، عمان، 2010، ص229-231.

3/ صافي الدخل من الاستثمارات: تقوم شركات التأمين على استثمار الأموال بهدف تحقيق أكبر عائد حيث ركزت على الاستثمار في الأوراق المالية أو الودائع لدى البنوك أو استثمارات أخرى وفيما يلي القيود المحاسبية لأحد أنواع الاستثمارات[1].

❖ الاستثمار في الأوراق المالية:

أ/ إثبات تحصيل إيرادات الأوراق المالية:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/460			×××	
	ح/773			×××

ب/إثبات تحصيل إيرادات الأوراق المالية:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/512 أو ح/53			×××	
	ح/460			×××

ج/ إقفال حساب إيرادات الأوراق المالية:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/773			×××	
	ح/767			×××

[1]خيرت ضيف، **محاسبة المنشآت المالية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص24.

ثانيا. المعالجة المحاسبية لمصروفات فروع التأمينات العامة: تتضمن مصروفات فروع التأمينات العامة[1].

1/ التعويضات المدفوعة والمستحقة: وهي المبالغ التي تدفعها شركة التأمين لتعويض المؤمن عند وقوع الأخطار المؤمن منها، وتنقسم التعويضات بحسب مصدرها إلى:

1.1/ تعويضات التأمين المباشر: وهي التعويضات التي تدفعها الشركة للمؤمن لهم عن عمليات التأمين المباشر عند وقوع الخطر المؤمن منه، وتكون المعالجة المحاسبية للتعويضات كما يلي:

أ/ إثبات استحقاق التعويضات المباشرة:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/602			×××	
	ح/412			×××

ب/ إثبات سداد التعويضات المباشرة:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/412			×××	
	ح/512 أو 53			×××

[1]تم الإعتماد على النظام المحاسبي المالي **SCF** والمخطط المحاسبي الخاص بشركات التأمين**SAA** .

2.1/ تعويضات إعادة التأمين الواردة: وهي التعويضات التي تدفعها شركة التأمين نتيجة لتحقيق الخطر ونتيجة لعمليات التأمين التي قبلتها شركات التأمين الأخرى.

أ/ إثبات استحقاق تعويضات إعادة التأمين الوارد:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/609			×××	
	ح/4001			×××

ب/ إثبات سداد تعويضات إعادة التأمين الوارد:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/4001			×××	
	ح/512			
	أو ح53			×××

3.1/ تعويضات إعادة التأمين الصادر: وهي التعويضات التي تحصلها شركة التأمين نتيجة لعمليات التأمين التي أسندتها إلى شركات تأمين أخرى.

أ/ إثبات استحقاق تعويضات إعادة التأمين الصادر:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/4000			×××	
	ح/7093			×××

ب/ إثبات تحصيل تعويضات إعادة تأمين الصادر

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/512 أو ح/53	ح/4000		×××	×××

2/ العمولات المدفوعة: وهي عبارة عن العمولات المدفوعة إلى وسطاء التأمين وكذلك للشركات التي أعادت لتأمين وتنقسم العمولات إلى[1]:

1.2/ عمولة إعادة التأمين الوارد: وهي العمولة المستحقة والمدفوعة للشركات التي أعادت التأمين لدى الشركة "تأمين وارد" وفيما يلي المعالجة المحاسبية لها:

أ/ إثبات استحقاق عمولة إعادة التأمين الوارد:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/6095	ح/4001		×××	×××

ب/ إثبات سداد عمولة إعادة التأمين الوارد:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/4001	ح/512 أو ح/ 53		×××	×××

[1]ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص85-90.

2.2/ عمولة وسطاء التأمين: وهي العمولات التي تدفعها الشركة إلى وسطاء التأمين مقابل توسطهم في إبرام الوثائق بين المؤمن (الشركة) والمؤمن لهم (المستأمنين)، وفيما يلي المعالجة المحاسبية لهما:

أ/ إثبات استحقاق عمولة وسطاء التأمين:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/65			×××	
	ح/410			×××

ب/ إثبات سداد عمولة وسطاء التأمين:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/410			×××	
	ح/512			
	أو ح/53			×××

3/ المعالجة المحاسبية للمخصصات بإستثناء المتعلقة بالمخصصات الفنية: وهي[1]:

1.3/ مخصص انخفاض أسعار الأوراق المالية: ويكون في حالة انخفاض القيمة السوقية لها ويعالج محاسبيا على النحو التالي:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/686			×××	
	ح/296			×××

[1]عبد الإله نعمة جعفر، **محاسبة المنشآت المالية**، دار حنين للنشر والتوزيع، 1996، ص405.

2.3/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها: ليعبر عن المبالغ المستحقة على المؤمن لهم ومعيدي التأمين، ويعالج محاسبيا كما يلي:

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
ح/685			×××	
	ح/491			×××

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في الرفع من الأداء المالي

إن الهدف من نظام المعلومات المحاسبية هو إنتاج وتقديم معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية بحيث تكون ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الداخليين بهدف تقييم الأداء المالي ومن تم اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية بغية تحسين الأداء المالي ورفعه وهذا ما سنراه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مصادر المعلومات المالية للمساعدة في تقييم الأداء المالي.

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في تطوير وتحسين الأداء المالي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

المطلب الرابع: التوجيهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية

المطلب الأول: مصادر المعلومات المالية للمساعدة في تقييم الأداء المالي

ويمكن تصنيف مصادر المعلومات كما يلي[1]:

أولا-المعلومات المحاسبية للأداء المالي:

1-التقدير السنوي للحسابات الختامية: حيث يعتبر التقدير السنوي والحسابات الختامية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية عن الشركات والتي تستخدم من قبل المحللين الماليين وهذه عادة ما تتضمن ثلاثة قوائم مالية:

- ❖ قائمة الدخل.
- ❖ قائمة المركز المالي.
- ❖ قائمة التدفقات النقدية.

وهذه المعلومات غالبا ما يتم دعمها بملاحظات تعطى معلومات مفصلة بشكل أكبر.

2-القوائم المالية نصف السنوية: في الغالب تحتوي هذه القوام نصف السنوية على بعض المعلومات عن المبيعات والأرباح والضرائب وتوزيعات الأرباح ونصيب السهم العادي الواحد من الأرباح.

[1] فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص56، 57.

3-تقارير مفصلة رسمية: في بعض الدول مثل أمريكا يتم نشر المعلومات عن المؤسسات عن طريق تقارير مفصلة مثل تقارير (k10) حيث تحتوي هذه التقارير على كل المعلومات التي يحتاج المستثمر معرفتها عن الشركة.

4-المنشورات : يتم نشرها وتوزيعها من قبل مؤسسات المساهمين والمتوقعين حيث تحتوي هذه المنشورات على معلومات معينة خاصة عندما تنوي الشركة طرح أسهم جديدة وتريد تسويقها.

5-المعلومات المالية: المتعلقة بمستوى النشاط الاقتصادي العام والتي تصدر على شكل إحصائيات من قبل الحكومة أو المؤسسات التجارية المتخصصة في نشر المعلومات المالية.

6-المعلومات عن المؤشرات: الأسواق المالية والتي يمكن استخدامها للمقارنة من أداء الشركات.

ثانيا-معلومات غير مالية وكمية: وتمثل هذه المعلومات إحصائيات عن الإنتاج والطلب والعمالة والتي تساعد المحلل المالي في عمله، كذلك تتضمن هذه المعلومات الإحصائية الرسمية والتي تصدر عن الحكومة.

ثالثا-معلومات غير كمية: وتحتوي على معلومات مثل تقرير المدقق، ورسالة مجلس الإدارة المنشورة في التقرير السنوي والمجلات الخاصة بالموظفين أو العاملين، وملاحظة الإدارة عن موضوع معين، وملاحظات المحللين الماليين وتوصيتهم، وسجل الاتفاقيات السابقة بين الشركات والمتعاملين معهم وآخر الاتصالات الشخصية مع الإدارة وخاصة التقاء الإدارة مع المحللين الماليين حيث تبين الدراسات في هذا المجال تأثير اللقاءات عن تذبب في الأسعار.

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في تطوير وتحسين الأداء المالي

تقوم المؤسسات بتقييم أدائها المالي بالاعتماد وبشكل أساسي على القوائم المالية وذلك باستخراج مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد على التعرف على المركز المالي للمؤسسة واستخراج نقاط القوة والضعف الخاصة بالمؤسسة وتحليلها ومن تم اتخاذ القرارات المناسبة والتي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

إن القوائم المالية تعتبر مصدر هام ورئيسي للمعلومات المحاسبية لكافة الأطراف المستخدمة لها سواءا الداخليين أو الخارجيين، إلا أن هذه القوائم المالية تتميز بمجموعة من المحددات التي تأثر على فائدتها لذا وجب على هؤلاء المستخدمين أخذها بعين الاعتبار عند استخدامها، ومن أهم هذه المحددات نذكر[1]:

1-افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:

تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ افتراض ثبات وحدة النقد ألا أنه في الحقيقة نجدها متغيرة بمرور الوقت بسبب تغير الأسعار، وقد أجرى العديد من الدراسات والأبحاث المحاولة قياس أثر التغيرات في مستوى الأسعار على القوائم المالية إلا أنه إلى حد الآن لم تصل إلى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليه.

2-التسجيل التاريخي:

تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية التسجيل الأحداث العمليات التي تحدث خلال الفترة المالية.

3-قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية:

إن الإدارة قادرة في التأثير على محتوى القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترات المالية، ويمكن ذلك من خلال صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم عنها والذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة في التقارير المالية لذا وجب أخذها بعين الاعتبار.

[1] عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، علوم التسيير، رسالة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012، ص113-114.

4-الحكم والتقدير الشخصي:

للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم المشروعات إلى فترات مالية معينة (عادة سنة) وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير الشخصي.

5-مرونة اختيار الطرق والأساليب المحاسبية:

أثناء المعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية يواجه المحاسب العديد من الطرق والأساليب والبدائل التي تلغي القبول العام سواءا من الناحية العلمية والعملية والتي يختار من بينها ما يناسب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي المر بها المؤسسة، وينجرعن هذه المفاضلة في عملية الاختبار آثار مختلفة على القوائم المالية التي يتم اتخاذها من قبل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

6-البنود التي يصعب التسجيل المحاسبي لها:

لا يمكن للنظام المحاسبي تسجيل جميع مظاهر نشاط المؤسسة والتي يمكن أن تمثل أحد أهم العوامل النجاح المؤسسة وتعد الموارد البشرية من تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة ولكن القوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية التي يمكن قياسها وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولهذا ينظر إلى القوائم المالية باعتبارها تمثل جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

إن هذه القيود والمحددات سالفة الذكر ينجر عنها آثار على جودة القوائم المالية ومن أجل التغلب على هذه المحددات تبدل المنظمات المهنية في الوقت الحاضر جهودا مستمرة بهدف تحسين جودة القوائم المالية والتقليل من أثارها السلبية ومن ثم زيادة فاعليتها في تقييم الأداء المالي[1].

[1] عجيلة حنان، مرجع سبق، ص114.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي[1].

أولاً. الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الادارية هي الوظائف الادارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الافقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الادوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل الإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

ثانياً. المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء واما اتخاذ القرار هو اخذه بطريقة عقلانية وتقيمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من ادائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، واعطاء معلومات لمتخذي القرارات الرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين المعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

ثالثاً. التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2017، ص48-49.

وتكون وفقا للواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب ان التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

رابعاً. الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إن بزيادة الحجم فان عملية ادارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وايجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وان سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد اجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت ان العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية[1].

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص48.

المطلب الرابع: التوجيهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية.

تسعى الجهات المهنية المحاسبية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بغية إعطاءها أهمية أكثر لمتخذي القرارات فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1991 بتأسيس لجنة خاصة بالتقارير المالية حيث قامت هذه اللجنة في سنة 1995 بإصدار تقرير عن الحاجات المعلوماتية للمستثمرين والدائنين حيث أوصت فيه أن تشمل التقارير المالية[1].

- البيانات المالية وغير المالية: تتضمن التقارير المالية الافصاحات المحاسبية ذات الصلة بها وبمعلومات عن نشاط الإدارة العليا وقياس أدائها.
- تحليلات الإدارة: تتضمن أسباب التغيرات في البيانات المتعلقة بالجانب المالي وتقييم الأداء.
- معلومات مستقبلية: حيث يتم توضيح الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة بها وتقييم الأداء الفعلي مقارنة بالمخطط، إضافة إلى كفاءة وفعالية التنبؤات السابقة.
- معلومات عن الإدارة: وهي معلومات حول الإدارة والمساهمين والأطراف ذوي العلاقة بها. خلفية عن الشركة: حيث يتم تحيد الأهداف والاستراتيجية العامة للمؤسسة ووصف نشاطها.

ومنذ سنة 2003 يدرس مجلس المعايير المحاسبية الدولية إمكانية إصدار قوائم مالية عن أداء المؤسسة وهذا لكي:

- تسمح لمستخدمي التقارير المالية بأخذ صورة عن الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة نتائج وتكاليف الأنشطة سواء التشغيلية أو التمويلية.
- يعطي تصور لمستخدمي التقارير المالية عن الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة فتقييم عناصر الميزانية القيمة الحالية مما يساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلية.

المشروع لم ينتهي بعد لكن هذه القوائم ستحل محل جدول حسابات النتائج وقائمة التغييرات في الأموال الخاصة.

[1] زقراري حياة، مرجع سبق ذكره، ص84.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المعلومات المحاسبية التي تعتبر أهم المصادر المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي فهي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الذي يزود جميع الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية بمعلومات ذات قيمة تؤثر على متخذي القرار، وتتنوع هذه المعلومات وتعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أهم ما يجعلها مفيدة وذات أهمية لمستخدميها وأهم هذه الخصائص الخاصيتين الأساسيتين الملائمة والموثوقية إضافة إلى خصائص ثانوية لا تقل أهمية عنها كالقابلية للمقارنة والثبات والأهمية النسبية.

فيعتبر تنظيم المعلومات المحاسبية في المؤسسات مفتاح أساسي لنجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات، وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عملية التنسيق والدعم المعلوماتي للعمليات المحاسبية في جميع المستويات التنظيمية، ومن جهة أخرى تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة بمعلومات محاسبية مفيدة.

الفصل الثالث

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA

تمهيد:

بعد استعراضنا في الجزء النظري إلى كل من نظام المعلومات والأداء المالي في شركات التأمين، وباعتبار هذه الأخيرة وحدة اقتصادية هدفها تحقيق الربح هنا استلزم الأمر إلى معرفة النظام المستخدم الذي يعتبر من أبرز الوسائل الحديثة التي تعمل على تحقيق الأهداف.

وتدعيما للجانب النظري، تم القيام بدراسة حالة الوكالة الفرعية للشركة الوطنية للتأمين SAA بولاية المدية التابعة لمديرية الجهوية "موزايةDR "، حيث سيتم تبني المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الشركة الوطنية للتأمين.

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي بالشركة الوطنية للتأمين.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية لوكالة SAA فرع مدية وتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشركة الوطنية للتأمين

يمكننا تقديم الشركة الجزائرية للتأمين من خلال قيامنا بتقديم مفهوم شامل للشركة وكذا استعراض مهامها وأهدافها بالإضافة إلى التطرق للهيكل التنظيمي للشركة، وأخيرا تقديم الوكالة محل الدراسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للتأمين[1].

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى تقديم الشركة الوطنية للتأمينات التي تمت فيها دراستنا التطبيقية، من خلال نشأتها ومفهومها.

أولا. نشأة الشركة الوطنية للتأمين:

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين بالشراكة مع مصر في 12 ديسمبر 1963 برأس مال مقسم بنسبة 661 للجزائر و 31% لمصر، وكان الغرض من انشاءها هو التكفل بالوضعية الصعبة، وسد الفراغ الذي تركته الشركات الأجنبية، التي تراجعت على إجراء التأمين في ظل السيادة الوطنية.

وابتداءا من 21 فيفري 1987 انتقلت إلى الحكم الذاتي في إطار الإصلاحات الاقتصادية وهو تاريخ تحول الشركة الوطنية للتأمين SAA إلى شركة وطنية اقتصادية بالأسهم مستغلة المنافسة مع شركات القطاع في كل فروع التأمين.

ثانيا. تعريف الشركة الوطنية للتأمين:

الشركة الوطنية للتأمين هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA) ذات رأس مال اجتماعي يقدر بـ 1.6 مليار دج، (وتحتل المرتبة الأولى بين شركات التأمين في الجزائر حيث تستحوذ على نسبة 28% من السوق) ويقع المقر الحالي للشركة في 5 شارع أرنستو شي قيفارة –الجزائر.

تشترك الشركة الوطنية للتأمين (SAA) في رأس مال عدة شركات وطنية وأجنبية، حيث تجدها تمتلك حصة تقدر بنسبة 100% في الشركة الوطنية للخبرة (SAE) كما تمتلك حصة تقدر بنسبة 50% في كل من الوطنية الطباعة وكذلك الشركة (SAA Immobilière)

كما تمتلك ما مقداره 33.33% في كل من شركة (SOHCOP) وشركة(SICAV) .

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الشركة الوطنية للتأمين[1].

بما أن الوكالة أو الشركة SAA للتأمينات عبارة عن مؤسسة اقتصادية، فلا بد من وجود مهام وأهداف، نحصرها في مايلي:

أولا. مهام الشركة الوطنية للتأمينات:

إن لكل شركة تأمينية مهام، وتكمن مهمة الشركة الوطنية للتأمين في:

- منح ضمان للمؤمنين لهم لما يتعرضون الأخطار في حياته الاجتماعية والمهنية.
- تنظيم نشاط التأمين على حساب احتياجات الزبائن.
- تشكيل ادخار على المدى البعيد والاشتراك في التنمية الوطنية.
- دراسة خطط التنمية الاقتصادية وكذا مراقبة شبكاتها عبر كل القطر الوطني.

ثانيا. أهداف شركة الوطنية للتأمينات:

من بين الأهداف التي تصبو إليها الشركة الوطنية للتأمينات نجد:

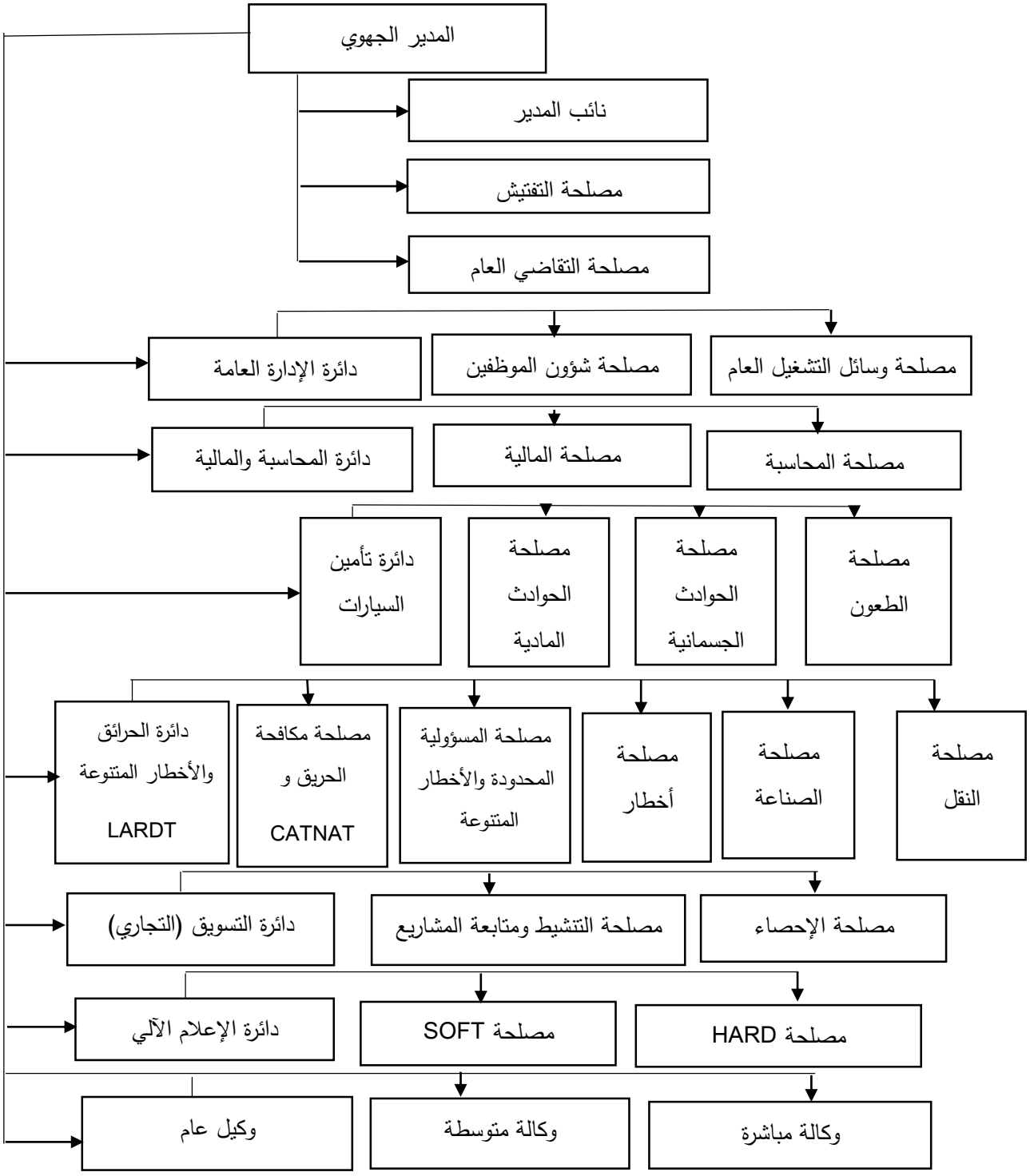
- الربح من أجل الاستمرارية في سوق التأمين.
- تنظيم وتجديد الوظائف وذلك للسعي والوصول للريادة.
- المساهمة في تطوير وازدهار السوق الجزائرية للتأمين.
- خلق صورة للمؤسسة.
- التقرب من الزبائن وخلق الثقة.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين

فيما يلي يظهر الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للتأمين بموزاية.

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بموزاية



المصدر: وثائق خاصة من المديرية الجهوية للتأمين موزاية DR

1/المديرية الجهوية الموزاية:

تتكون المديرية الجهوية من عدة مستويات، بما يسمى بمراتب تسلسل أخذ القرار من مدير جهوي ونائب مدير جهوي وله علاقة مباشرة مع مصلحة التقاضي العام ومصلحة التفتيش، كما لديه علاقة مع ست دوائر موجودة داخل الشركة منها دائرة إدارة الوسائل، دائرة السيارات، دائرة الاعلام الآلي، دائرة التسويق.... إلخ

1.1/ المدير الجهوي:

باعتبار المديرية مركز ربح فالمدير الجهوي مسؤول عن كل النتائج التقنية والمالية، والتنمية التجارية التي تحصل في الشركة، لهذا يقوم بمتابعة كل التطورات الحاصلة في الشركة وبين المنافسين، وتنشيط ومراقبة سير كل الأعمال، داخل المؤسسة ومع الوكالات التابعة لها.

كما يقوم بتطوير المبيعات والأعمال داخل المؤسسة ومع الوكالات التابعة لها، كما يقوم بتطوير المبيعات والأعمال التجارية والحفاظ على المداخيل بمساعدة نائبه ومختلف المصالح والإدارة وكذا القيام بزيارات دورية للزبائن وينسق حالات التقاضي أمام المحاكم.

2.1/ نائب المدير الجهوي:

وهو الذي يأتي بعد المدير الجهوي مباشرة له الصلاحية في التعامل مع كل الدائرات الموجودة داخل الشركة، كما يسير كل الأمور الإدارية والتقنية بعقلانية. وفي حالة غياب المدير الجهوي ينوبه في حضور الاجتماعات، كما يراقب القضايا الموجودة في المحاكم بمساعدة رئيس مصلحة التقاضي.

3.1/مصلحة التفتيش:

لديه علاقة مباشرة مع المدير الجهوي، بحيث يقوم بـ:

-تنفيذ مهمة التفتيش بتكاليف من الاداريين اتجاه المديرية الجهوية.

-إنشاء تقارير للبعثات.

4.1/مصلحة التقاضي العام:

هو أيضا لديه علاقة مباشرة مع المدير الجهوي يقوم بـ:

-توكيل محاميين وقضاة للدفع عن مصالح الشركة.

-التشارك مع المحامين في صياغة استنتاجات واستفسارات مقدمة.

-إدارة ومراقبة الحالات المثيرة للجدل فيما يتعلق بجميع المجالات والنشاطات والنزاعات عندما ينطوي على مبالغ كبيرة ومسائل جنائية.

-المشورة والتوجيه المساعدة الوكالات والوسطاء في ادارة التقاضي المتعلقة بأهم النشاطات.

5.1/دائرة الإدارة العامة:

وتحتوي على مصلحة شؤون المواطنين ومصلحة التشغيل العام، وهذه الدائرة مكلفة بالتسيير الأمثل للموارد البشرية والمادية، توفير مناصب شغل، صرف الأجور والعطل المرضية، التربصات وتكوين العمل والترقية وخصم الأجر، كما يتم توجيه الطلبة المتربصين حسب تخصصاتهم.

6.1/ دائرة المحاسبة والمالية:

تشكل هذه الدائرة بالمحاسبة على مستوى المديرية الجهوية ووكالات الإشراف ومراقبة الحسابات والتسيير الأمثل للموارد المالية، وكذلك إعداد الميزانية السنوية للمديرية الجهوية وتحتوي هذه الدائرة على مصلحة المالية ومصلحة المحاسبة، كما أن المعاملات يتم عن طريق الصك البريدي مع فرع الخزينة وفرع المقاربات البنكية.

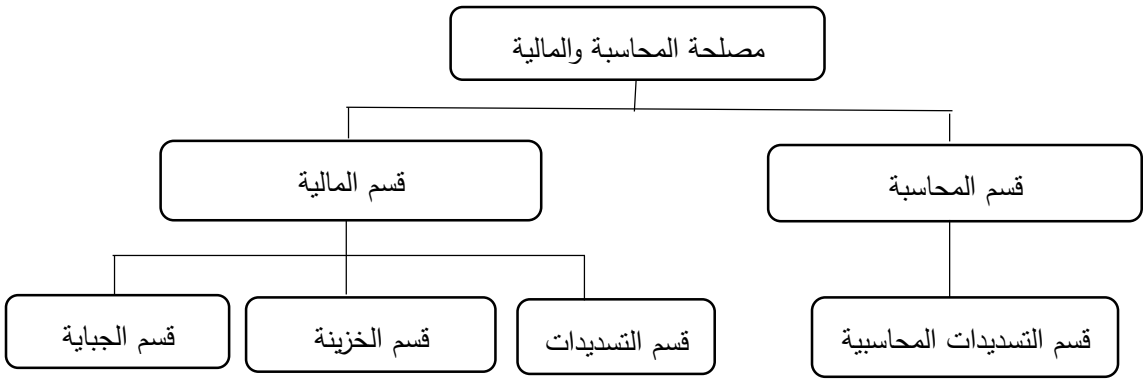
ثانيا. الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة بالمديرية الجهوية للتأمين "موزايةDR ":

تتكفل مصلحة المحاسبة والمالية للمديرية الجهوية بموزاية بالإشراف والرقابة على المحاسبة على مستوى الوكالات التابعة لها وتسيير ومراقبة الحسابات والتسيير الأمثل للموارد المالية، وتتفرع هذه المصلحة إلى:

1/قسم المحاسبة: وهو مكلف بتنظيم وتسيير ومتابعة كل العمليات المحاسبية للشركة ومراقبتها وإعداد القوائم المالية والذي يتبعه قسم الكتابات المحاسبية.

2/قسم المالية: تقوم هذه الأخيرة بمتابعة حركة التدفقات المالية في نهاية كل شهر، وتوجيه الوكالات من أجل السير الحسن، والذي ينقسم إلى قسم الجباية، قسم الخزينة وقسم التسديدات.

الشكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة بالمديرية الجهوية موزاية



المصدر: وثائق خاصة من المديرية الجهوية للتأمين موزاية " DR".

الجدول رقم (03-01): الوكالات الجهوية التابعة لموزاية رقم16

الوكالة	الرقم	الوكالة	الرقم
وكالة البليدة "أ"	1601	وكالة حنيش	1656
وكالة البليدة "ب "	1602	وكالة بلحوت	1657
وكالة البليدة "ج"	1603	وكالة مليانة	1701
وكالة بوفاريك	1604	وكالة الخميس	1708
وكالة شرشال	1605	وكالة ثنية الحد	1710
وكالة حجوط	1606	وكالة المدية " ب "	1804
وكالة بوسماعيل	1607	وكالة عين بوسيف	1805
وكالة القليعة	1608	وكالة البرواقية	1806
وكالة موزاية	1609	وكالة بني سليمان	1807
وكالة تيبازة	1610	وكالة قصر البخاري	1808
وكالة واد العلايق	1611	وكالة البرين	1809
وكالة الداموس	1612	وكالة حاسي بحبح	1811
وكالة العفرون	1613	وكالة عين وسارة	1812
وكالة تابلاط	1614	وكالة العمارية	1814
وكالة الأغواط "ج"	1615	وكالة بني لياس	1850
وكالة المدية	1617	وكالة الأغواط " ب "	1902
وكالة برشوة	1653	وكالة الجلفة	1905
وكالة عمور	1654	وكالة مسعد	1906

المصدر: وثائق من مصلحة المحاسبة بالمديرية الجهوية للتأمين موزاية" DR "

من خلال هذا الجدول يمكننا القول إن الشركة الوطنية للتأمين SAA المديرية الجهوية لموزاية لها 38 وكالة موزعة على عدة ولايات عبر الوطن.

المطلب الرابع: تقديم الوكالة محل الدراسة

بعد تقديم الشركة الوطنية للتأمين نليها بتقديم الوكالة محل الدراسة

أولا. التعريف بالوكالة:

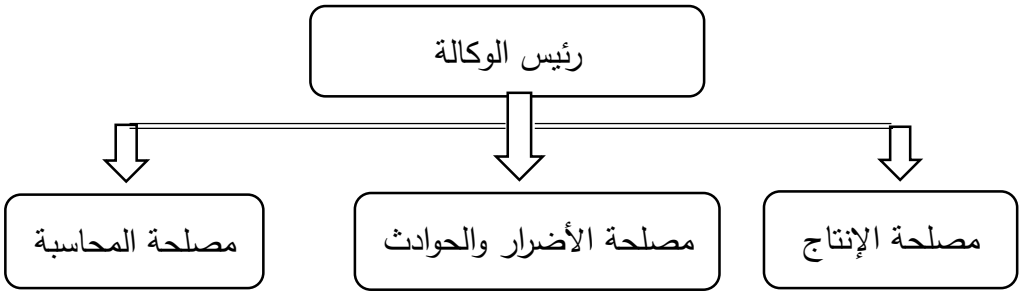
إن الوكالة الوطنية للتأمين بالمدية فتحت أبوابها للمتعاملين وكان غرضها تجاري اقتصادي كباقي الوكالات تستمد مصدرها من الوزارة المالية، أقيمت منذ نشأتها ولسنوات عديدة في وسط أحياء عريقة تسعى جاهدة لتطوير نشاطها.

كما تضم هذه الوكالة ثلاث مصالح إضافة رئيس الوكالة وهي:

- ✓ مصلحة الإنتاج.
- ✓ مصلحة الحوادث والاضرار.
- ✓ مصلحة المحاسبة.

أما الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة الشركة الوطنية للتأمين Saa المدية.

الشكل رقم (03-03): الهيكل التنظيمي لوكالة الشركة الوطنية للتأمين المدية



المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الشركة.

أما مهام المصالح السابقة فتتلخص فيما يلي:

1/مكتب رئيس الوكالة:

رئيس الوكالة هو الشخص المسؤول عن تسيير الوكالة، ولديه مهام محدودة، متمثلة فيما يلي:

- مراقبة جميع أعمال المصالح الأخرى.
- مراقبة الموظفين داخل الوكالة.
- المصادقة على جميع الأعمال.

– تحويل الأعمال المنجزة خلال مدة تتراوح بين 10 أيام إلى المديرية العامة بولاية بالمدية وهذا لمراقبتها من طرف المسؤولين هناك، سواء كانت عبارة عن ملفات أو مبالغ مالية في شكل شيكات[1].

2/ مصلحة الإنتاج:

تعتبر الوظيفة الأولى والأساسية للوكالة حيث أن عملها مرتبط بالوضعية المالية لأنها تقوم بالنشاط الفعلي للتأمين من حيث اكتتاب العقود ومن ثم الحصول على الأقساط.

- **مهامها:** تقوم مصلحة الإنتاج بالتامين على المخاطر التالية:

➢ التأمين على الأشخاص والذي يتضمن التامين على:

– الحادث الفردي.

– تامين وكالة السفر.

– التامين على القروض الممنوحة.

➢ التامين على الأخطار المتعددة والذي ينقسم بدوره إلى:

– الأخطار البسيطة كالمسؤولية المدنية، السكن، المياه والكوارث الطبيعية.

– الأخطار الصناعية كالحريق، الأخطار على التركيب والمسؤولية المدنية العشرية.

– أخطار النقل ونجد فيها التأمين البري والبحري والجوي.

– الأخطار الفلاحية ويتم التامين فيها على الأراضي الفلاحية والماشية، الجرارات والغلة.

➢ التأمين على السيارات ويضم كل من:

– الأخطار الإجبارية من ضمان المسؤولية المدنية، المتابعة، الدفاع والركاب.

– الأخطار الغير إجبارية وتشمل كافة المخاطر، السرقة، الحريق وانكسار الزجاج.

[1] معلومات الدراسة الميدانية في الوكالة

3/مصلحة الأضرار والحوادث ونجد فيها:

تعتبر من أهم مصالح وكالة التأمين، حيث أن اسمها مقترن بالحوادث وتختص في تسيير هذه الحوادث بكل أنواع فروعها حيث انطلاقا من هنا تزداد ثقة المؤمن لهم حسب كيفيات التعويض ونوع الخدمات المقدمة.

- **مهامها:**

- تسيير الحوادث المتعلقة بالسيارات.
- تسيير الحوادث المتعلقة بالأخطار المختلفة(R.D) .
- مسك سجلات خاصة بالحوادث المصرح بها، (مادية وجسمانية).
- مسك سجلات خاصة بالتعويضات المقدمة.
- مسك سجلات خاصة بالأتعاب.
- إمداد مصلحة المحاسبة بملخص عن الحوادث المسددة وكذلك الأتعاب (الخبرة المحاماة).
- إرسال الوثائق التالية للوحدة الجهوية.

✓ التصريح بالحوادث وكذا نسخ من جدول الحوادث المصرح بها.
✓ نسخ من جدول الطعون المقدمة من الوكالات الأخرى.
✓ نسخ من جدول الطعون المسلمة من الوكالات الأخرى.
✓ نسخ من جدول الحوادث المقدمة للزبائن (المؤمن لهم).
✓ القيام كل نهاية سنة بإحصائيات بالنسبة للحوادث وإرسالها للوحدة.

يقوم المؤمن له بإخطار شركة التأمين بتحقق الخطر عن طريق تحرير نموذج معد لهذا الغرض مثل "محضر ودي الحادث مادي".

ويحتوي سجل التعويضات على البيانات التالية[1]:

- تاريخ المطالبة بالتعويض.
- إسم مقدم الطلب وعنوانه.
- تاريخ بدء التأمين وانتهائه.

[1]وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

- بيانات عن الحادث.

- إسم المؤمن له.

- قيمة التعويض المقدرة.

وبعد أن حصلت مصلحة الحوادث على جميع البيانات، وقيمت الحادث والخسائر اللاحقة من الجهتين تقوم بتقديم التعويض للمؤمن له عن طريق شيك بالقيمة المحدد.

4/ مصلحة المحاسبة :

من المهم أن تكون للمؤسسة مصلحة محاسبة لضبط حساباتها وضمان التوازن لها بين الوظيفة المالية وحاجيات المؤسسة كما أن وكالة التأمين ككل المؤسسات هي بحاجة إلى المصلحة حيث أن محاسبة وكالات التأمين هي محاسبة خاصة أو شبه محاسبة لأن معظم الحسابات التي تضبطها هي

عبارة عن عمليات مالية فقط وليس لديها ميزانية ولا تستعمل المخطط الوطني المحاسبي في دفاترها المحاسبية، وإنما الوحدة الجهوية هي التي تعمل بهذه الحسابات وتقوم بضبط الميزانية.

كما أن الشركة تلتزم بإمساك مجموعة من السجلات والوثائق بالنسبة لكل مصلحة من مصالح

التأمين طبقا لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين.

- **مهامها:** يقوم المحاسب بمتابعة أعماله وتدوينها يوم بيوم وهذا من خلال:

- تدوين كل أعمال اليوم في ورقة مسودة.

- حساب الصندوق ومقارنتها بجميع المدخلات.

- تحويل موجودات الصندوق إلى البنك.

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي بالشركة الوطنية للتأمين SAA:

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى نظام المعلومات المستخدم في شركة التأمين وأهم السيايات الأمنية لنظام ومميزاته ومشاكله.

المطلب الأول: نظام المعلومات المستخدم في الشركة الوطنية للتأمينات SAA[1]:

1-/ البرامج: تستخدم الشركة الوطنية للتأمينات SAA نظام معلومات تحت اسم ORASS كنظام متكامل لتسيير التأمينات، يعمل هذا النظام بقاعدة بيانات ومحيط ORACIE، حيث رأينا في دراستنا أن هذا النظام يدخل ضمن تخطيط موارد المؤسسة منذ سنة 2004.

حيث تستخدم الشركة نظام ORASS لتسيير جميع النشاطات الخاصة بالتأمينات يقسم إلى عدة تطبيقات يحتاج إلى خادم به نظام Windows 2003 Dever موصل بعدة أجهزة لإدخال البيانات واجراء العمليات المختلفة في الوكالة من تسجيل العقود وتحصيلها إلى غاية تقييدها المحاسبي، كله يمر بنظام ORASS الآلي وعبر موظفين من مختلف المهام.

2/ الشبكات: هي نظام لربط جهازين أو أكثر باستخدام احدى تقنيات نظم الاتصالات من أجل تبادل المعلومات والموارد والبيانات، نذكرها من خلال ما يأتي:

- **الأنترنت:** هو نظام اتصال عالمي لنقل البيانات عبر أنواع مختلفة من الوسائط، ويمكن وصفه بأنه شبكة عالمية تربط شبكات مختلفة سواء كانت شبكات خاصة، أو عامة، أو تجارية، أو أكاديمية، أو حكومية بواسطة تقنيات لاسلكية أو ألياف ضوئية.
- **الإنترانت:** هي البنية الرقمية التي تمكن الموظفين داخل المؤسسة أو الشركة من التواصل والوصول إلى المعلومات والموارد الداخلية بطريقة آمنة وفعالة.
- **الاكسترانت:** هي الشبكة المكونة من مجموعة شبكات إنترانت ترتبط ببعضها البعض عن طرق الإنترنت وتحافظ على خصوصية كل شبكة إنترانت مع منح أحقية الشراكة.

3/ قواعد البيانات: تستعمل الشركة نظام ORASS من أجل تسيير مجموعة من المهام أو النشاطات التي تقوم بها شركة التأمينات والمتمثلة في:

- تحرير جميع عقود التأمين بشتى أنواعها نذكر منها:

- تأمين السيارات

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

- تأمينات النقل
- التأمينات الفلاحية
- تأمينات الأخطار المتعددة والصناعية
- التحصيلات المالية لعقود الإنتاج والمتابعة
- التصريح وتسديد التعويضات المالية بالحوادث لجميع العقود المحررة
- تقييد العمليات المحاسبية آليا

وهو نظام متكامل تم شراؤه من شركة ORSYS المختصة في تطوير البرامج الخاصة بالتأمينات أصلها من فرنسا ولها فروع في المغرب الذي تم التعاقد معه لشراء الحقوق والمتابعة لعمليات التطوير لنظام تسيير التأمينات ORASS، يعمل هذا النظام في محيط ORACLE من خلال قاعدة البيانات والوصول إليها عن طريق التطبيقات المختلفة.

يستخدم هذا النظام في ثلاث مستويات مختلفة:

- ❖ على مستوى الوكالات التجارية وهي أصل التصميم المعتمد من إدخال البيانات الخاصة بالعقود وتعويضات الحوادث.
- ❖ على مستوى المديرية الجهوية لتجميع المعلومات من جميع الوكالات التجارية من قاعدة البيانات CONSOLIDE.
- ❖ على مستوى المديرية العامة لتجميع كل البيانات القادمة من المديرية الجهوية المحققة.

المطلب الثاني: دراسة لنظام الإدارة الإلكتروني [1] ORASS:

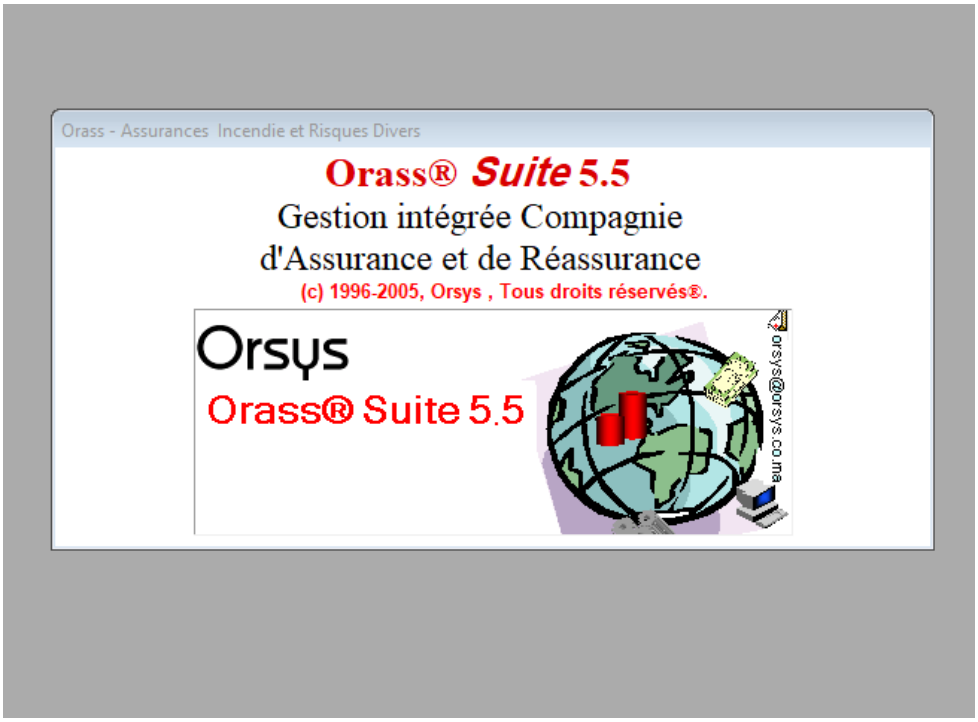
استغلال نظام الإدارة الالكتروني الخاص بالصناعة التأمينية سيسمح بحل مجموعة لا بأس بها من المشاكل المرتبطة فيما بينها والخاصة بالمنتجات التأمينية، (الإنتاج، التعويضات والمراقبة)، فهو يسمح بتحليل أحسن للأخطار ومعرفة جيدة لمدى احترام الشركة لالتزاماتها وبذلك المساعدة على اتخاذ القرارات وبطريقة جد فعالة، من بين أهم الأنظمة الالكترونية المستعملة في المجال نظامORASS وفيما يلي نبذة عامة عن أهم تطبيقات النظام.

1/إدارة عمليات الإنتاج الجديدة les opérations de production: يسمح النظام بالتكفل الكامل بالعملية التأمينية في مرحلة الإنتاج وبطريقة أوتوماتيكية، بحيث يمنح المفتاح (الرمز التسلسلي المناسب) إضافة إلى

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

مختلف العناصر المكملة كتحديد الشروط الخاصة لعقد التأمين إلى التسجيل المحاسبي لقسط التأمين، كما يسمح بتحرير مشروع لعقد تأمين، والذي يبقى مخزنا إلى مرحلة التثبيت la validation أو إلغاء العملية L'annulation.

الشكل رقم (03-04): نافذة نظام orass مرحلة الإنتاج.

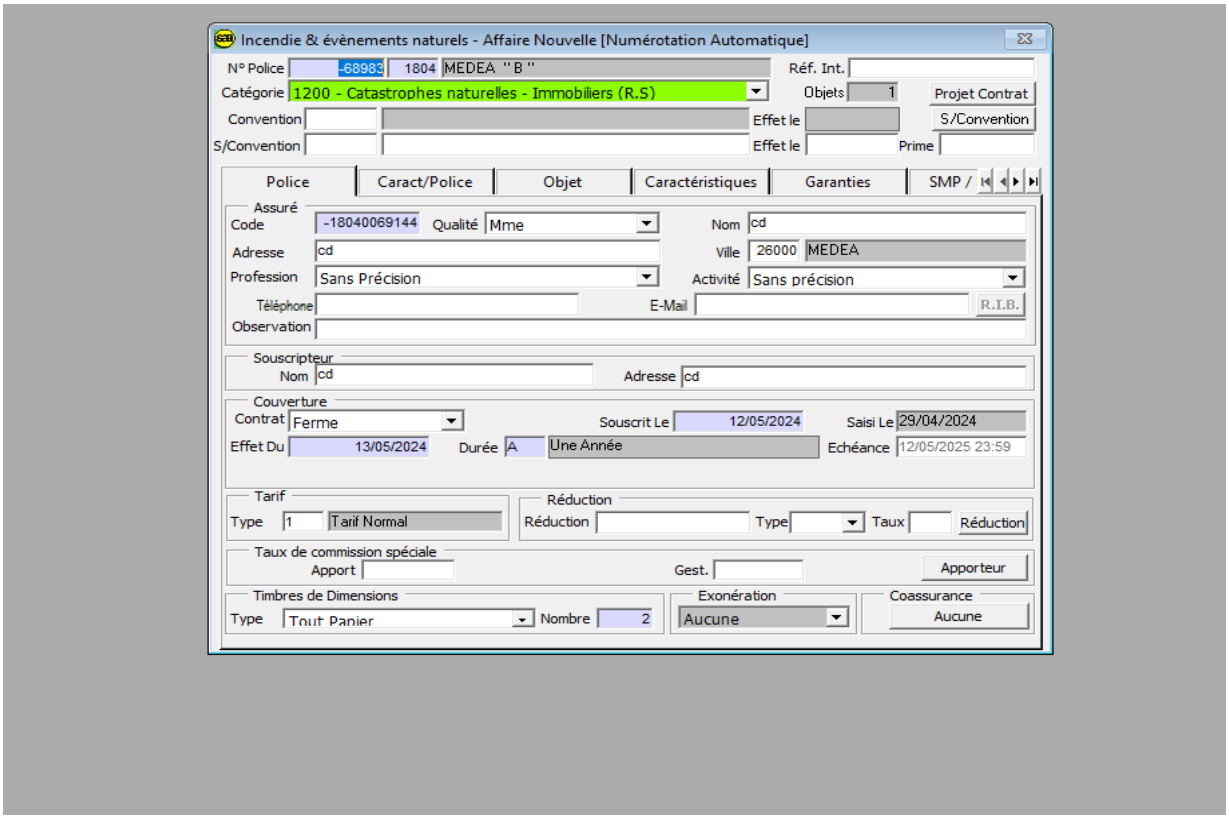


المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

تبدأ إجراءات إدخال المعلومات الضرورية للنظام من خلال مجموعة من العناصر أهمها:

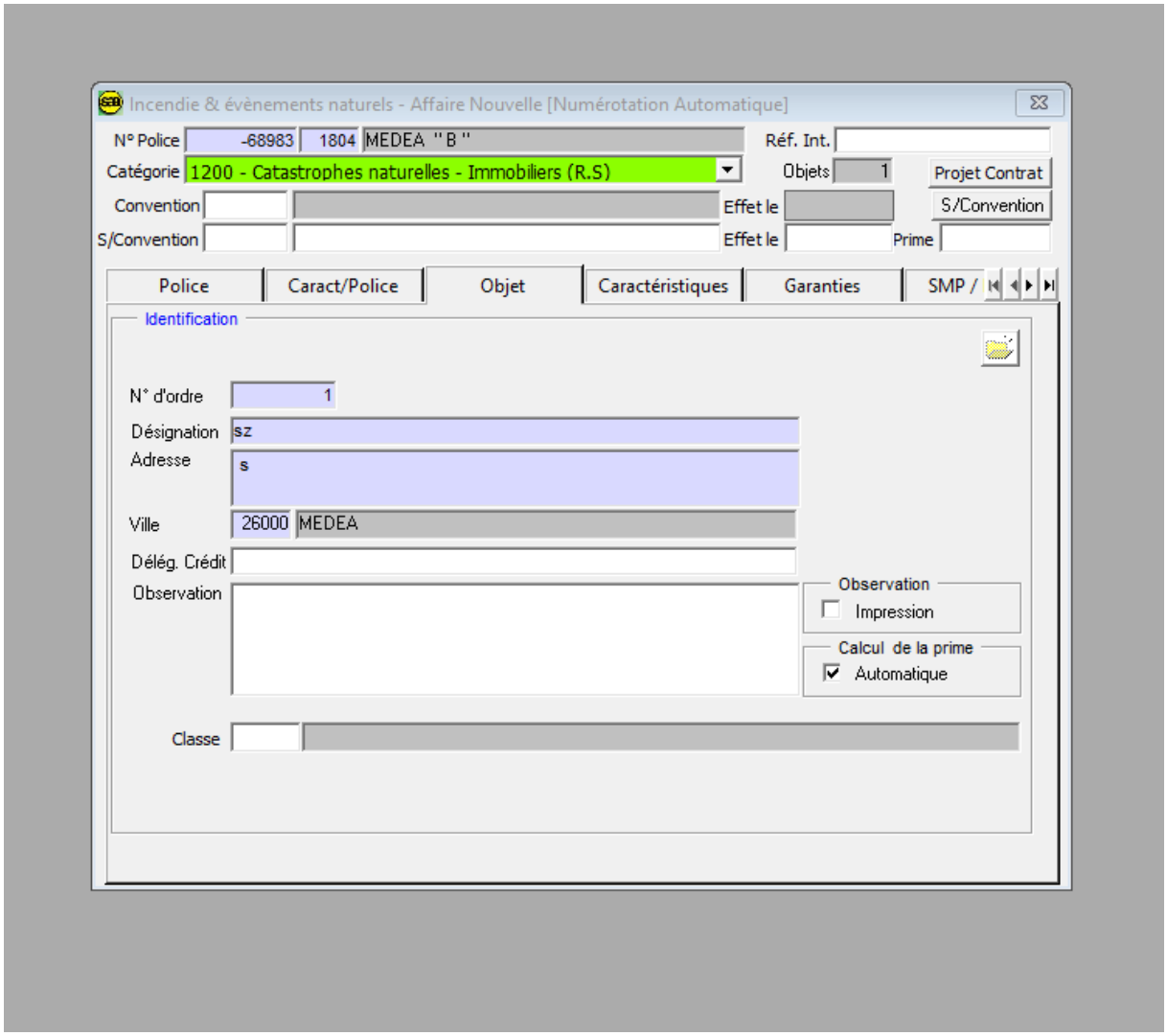
- ✓ **عناصر مكونة لوثيقة التأمين police**: بها معلومات متعلقة بالمؤمن له، طبيعته، عنوانه، وظيفته، نوع التغطية المطلوبة (سنوية، دورية...)، نوع التسعير المستعمل (عادي، خاص)، معدلات العمولات الموزعة (عمولة التحصيل والتسيير)، ومعلومات أخرى يمكن إدراجها كإمكانية خضوع الخطر للتأمين المشترك la coassurance، كما تجدر الإشارة إلى أن كل عنصر يمكن أن يشمل على مجموعة مفصلة من المعلومات الثانوية حسب حاجة المؤسسة إليها، فمثلا في مجال العمولات يمكن إضافة بعض البيانات الخاصة بسماسرة التأمين.

الشكل رقم (03-05): نظام orass –مكونات وثيقة التأمينpolice:



المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

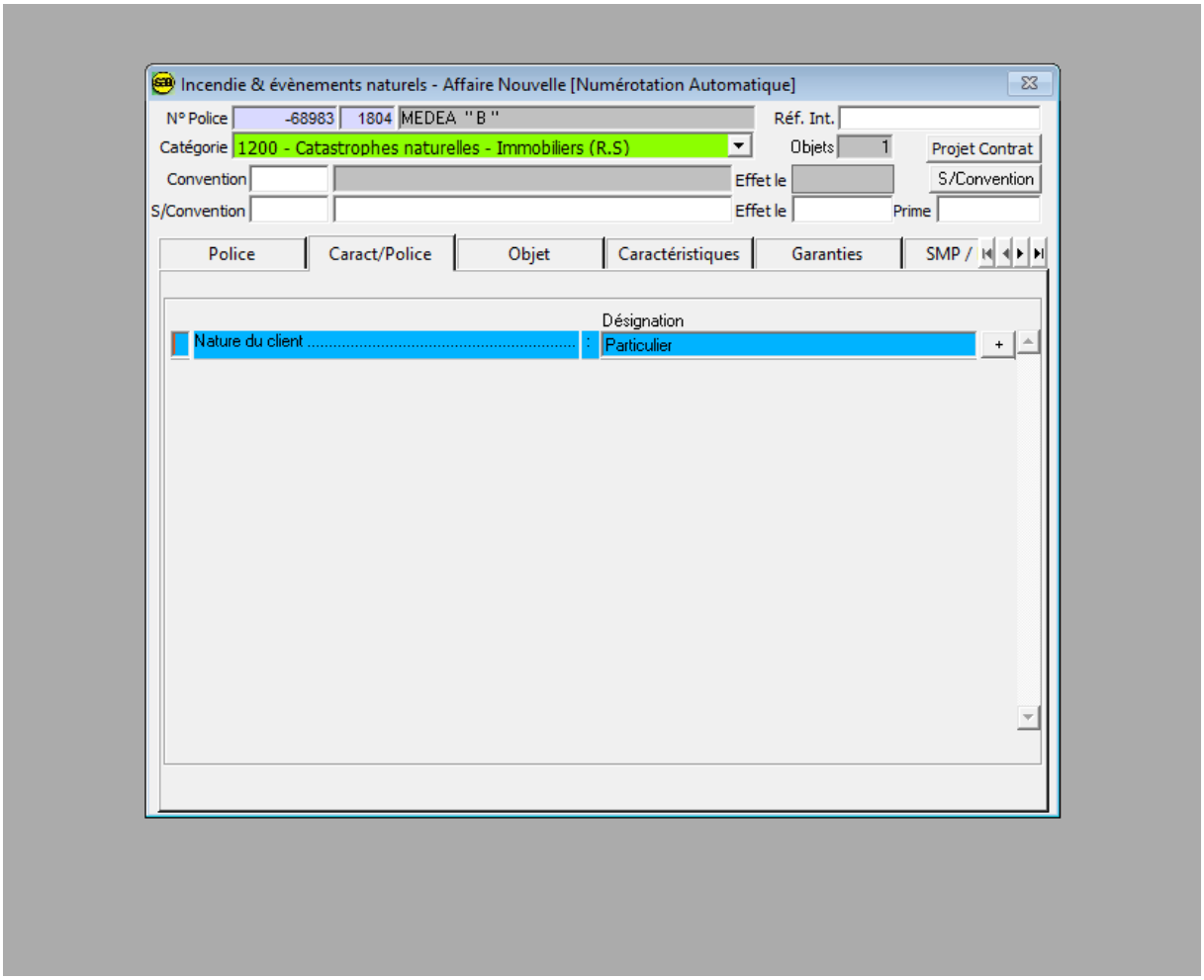
الشكل رقم (03-06): نظام orass-وثيقة التأمين police-التأمين المشترك coassurance



المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

✓ **خصائص caractéristiques:** وهي عبارة عن معطيات ضرورية لوصف محل التأمين وكذا حساب قسط التأمين، فكل العناصر المستعملة في تقييم الخطر من المفروض أن تظهر في خصائص وهي تختلف من خطر لأخر.

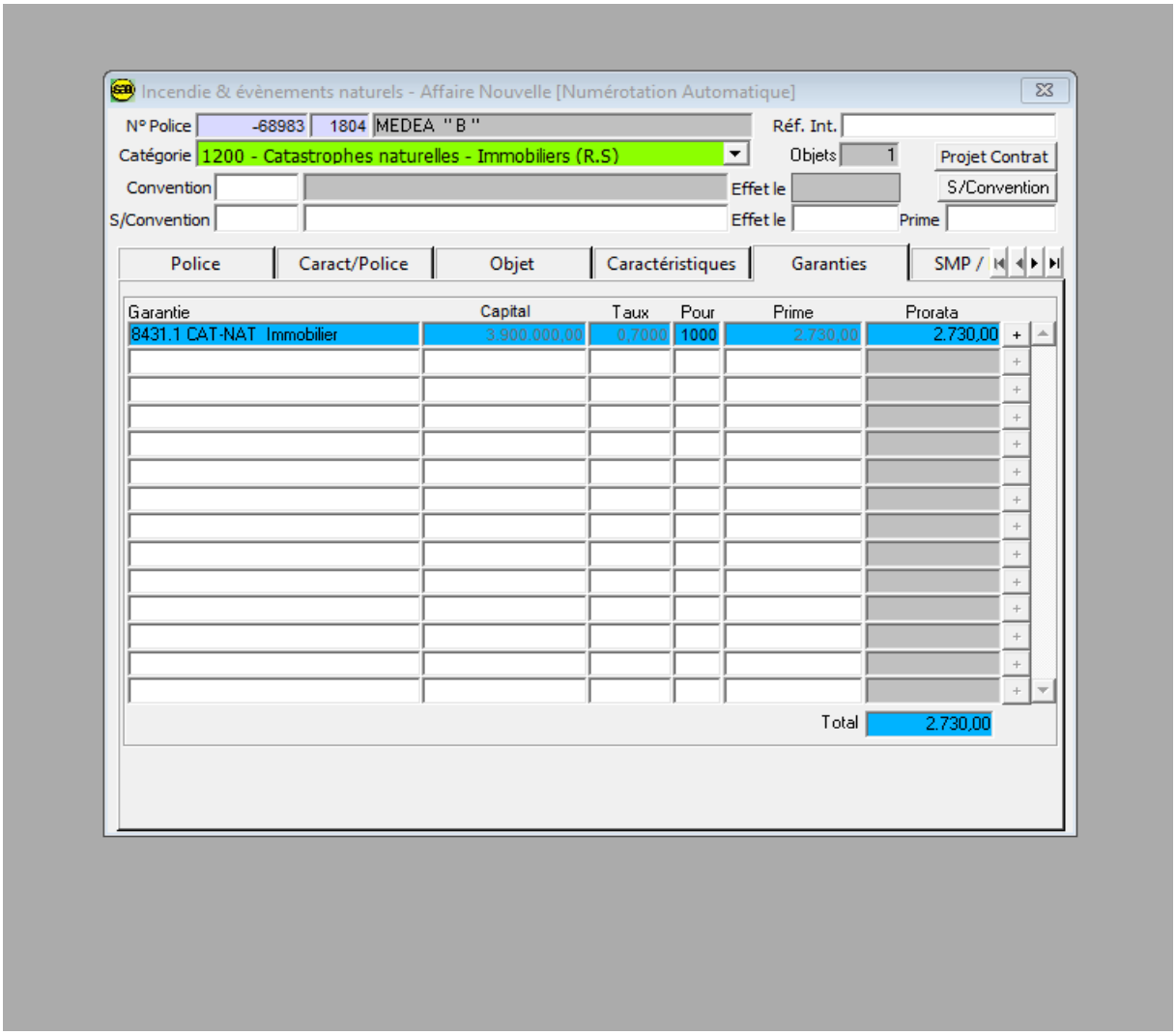
الشكل رقم(03-07): نظام caractéristiques-orass :



المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

✓ **الضمانات garanties:** وهي تظهر الضمانات الإجبارية حسب فرع التأمين وكذا بعض الضمانات الاختيارية والتي يمكن إضافتها حسب الحالة، كما تظهر مبلغ رأس المال، معدل القسط، وكذا قيمة الأقساط حسب كل نوع من الضمانات.

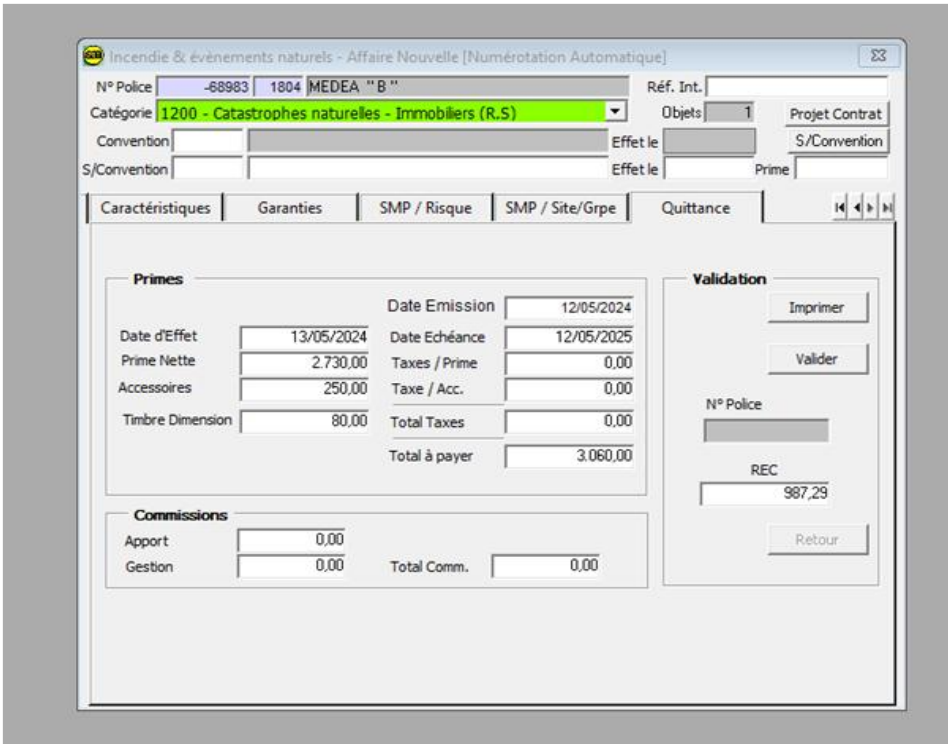
الشكل رقم (03-08): نظام orass-garanties



المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

- ✓ **المخالصةla quittance** : وهي تلخص كل عناصر العملية التأمينية التي من المفروض أن تسجل لاحقا وترسل أوتوماتيكيا من قبل النظام إلى محاسبة المؤسسة. النظام بعد ذلك يقترح بعض العمليات كطبع الفاتورة الأولية أو الشروط الخاصة لعقد التأمين.

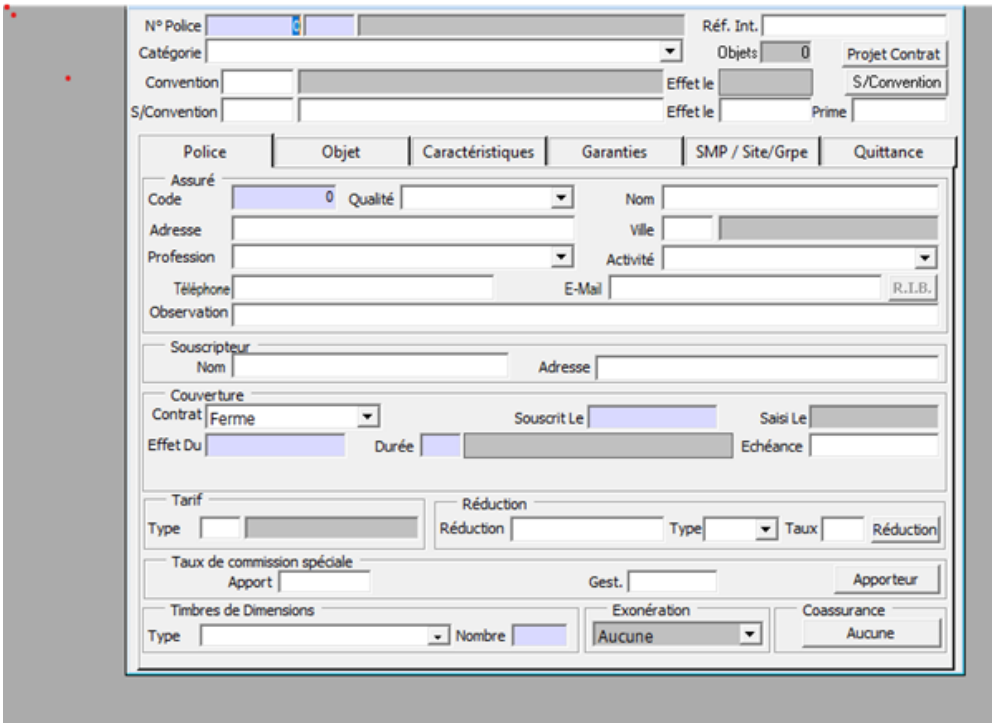
الشكل رقم(3-09): نظام la quittance-orass



المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

2/ الإطلاع la consultation: وهي إمكانية الإطلاع بالإعتماد على معايير مختلفة كالرقم التسلسلي للعقد، رقم الوسيط، تاريخ العقد، نوع عقد التأمين.

الشكل رقم(3-10): نظام la consultation-orass

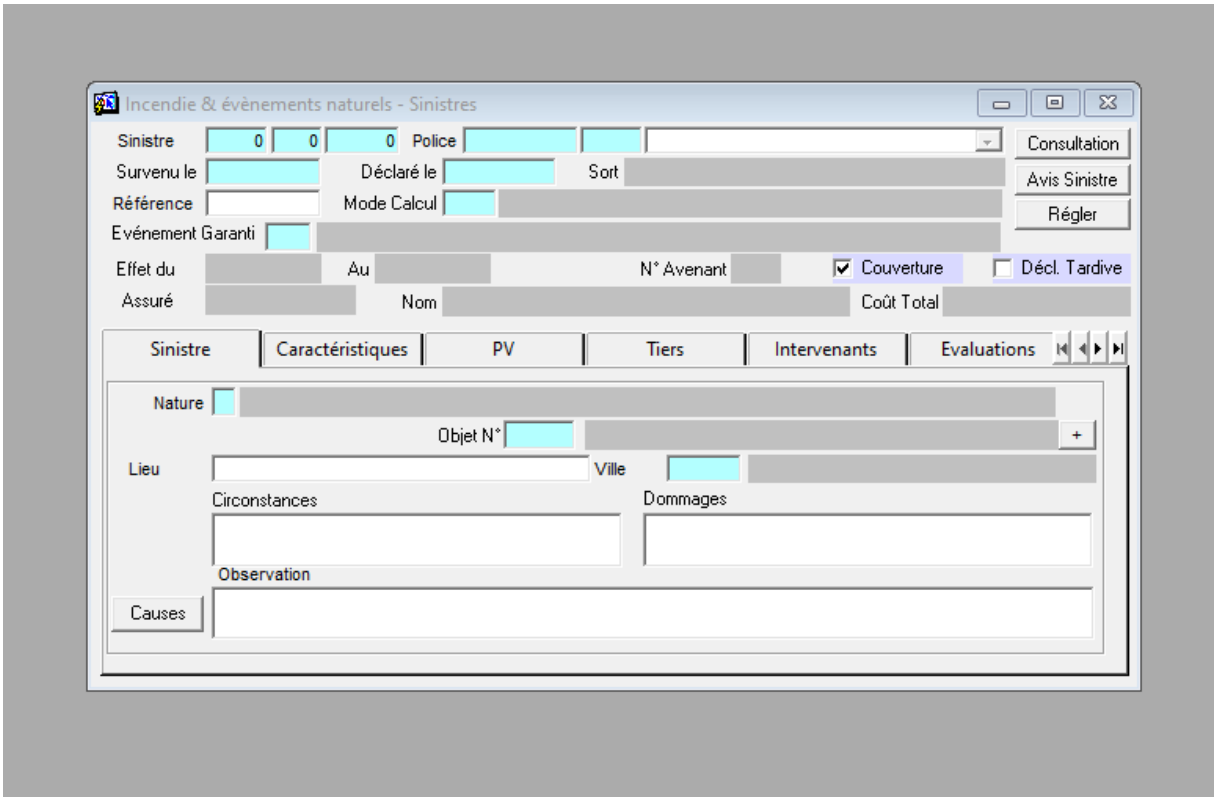


المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

تبدأ إدارة مرحلة التعويض بإدخال الرمز المناسب لذلك والذي من المفروض أن يرتبط أوتوماتيكيا بما يوافقه في مرحلة الإنتاج بحيث يسترجع وبطريقة أوتوماتيكية كل المعلومات المسجلة في مرحلة الإنتاج ولا يبق على مشغّل النظام إلا إضافة البيانات المرتبطة بمرحلة التعويض كتاريخ الحادث، قيمة الأضرار وطبيعتها ... ويقوم النظام بالتأكد من موافقة المعلومات المدرجة حديثا في مرحلة التعويض مع معلومات مرحلة الإنتاج. كما يظهر النظام مراحل تسيير التعويض عن الحوادث، أهمها:

✓ **خصائص الحادث caractéristiques:** هذه الخصائص تكون معرفة مسبقا حسب فرع التأمين، ويمكن أن تدرج حسب حاجة مستعمل النظام.

الشكل رقم(03-11): نظام orass-caractéristiques

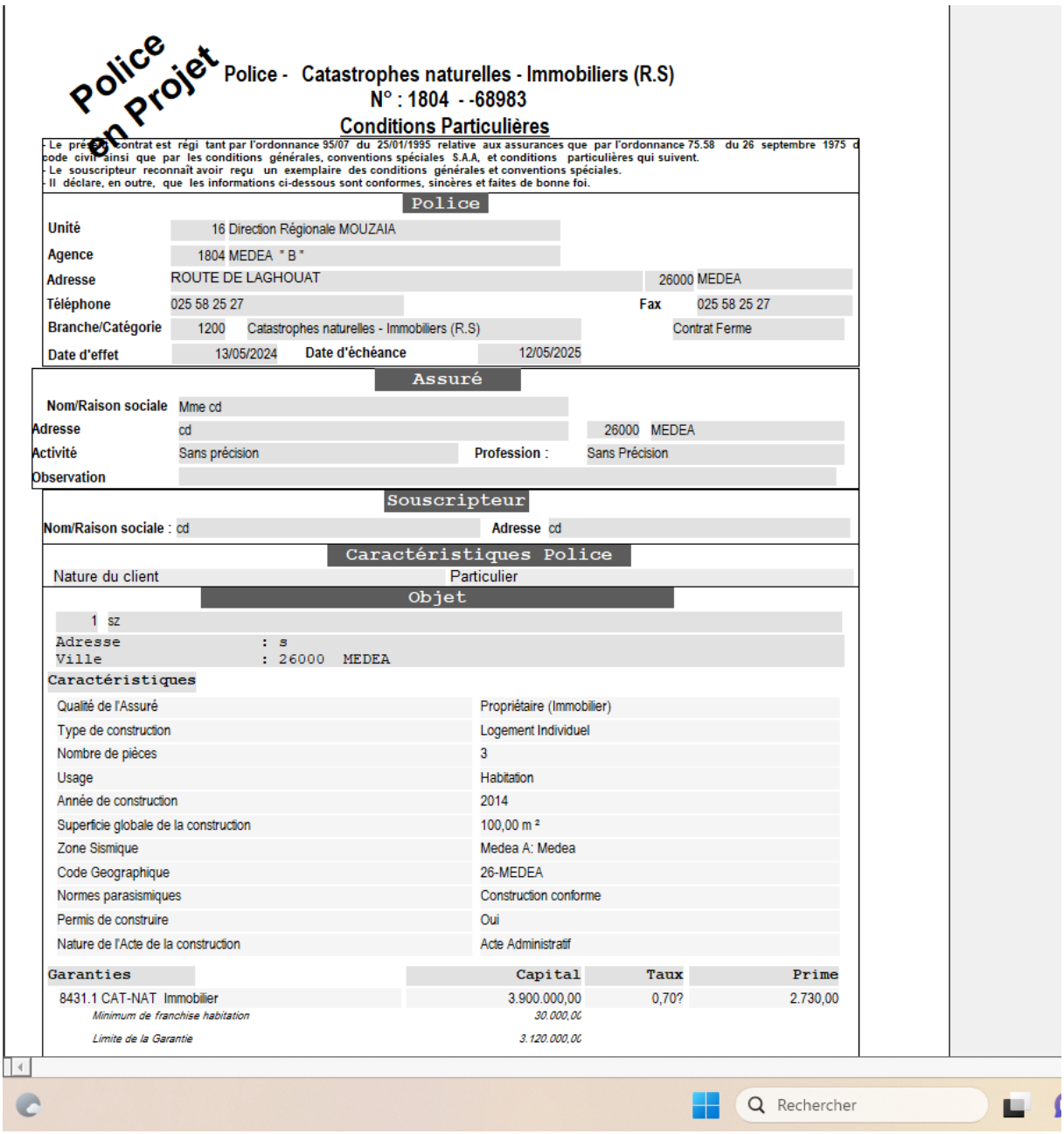


المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة

كما يمكن النظام أن يسمح للمستعمل إمكانية إدارة الطعون les recours، وضعية ملف التعويض le sort du dossier وأهم حوادث إدارة ملف التعويض وبطريقة الكترونية. كما يسمح النظام باستغلال المعلومات آليا وبطريقة فعالة بحيث يسمح بتحديد أهم المعلومات الخاصة بالعميل، بالإنتاج، بالتعويضات وحسب الفروع، حسب الفترات، حسب المبالغ وفي فترة زمنية قياسية. يسمح النظام كذلك بتوحيد تحرير العقود بطريقة تسمح بتجنب الأخطاء واستغلال فقال لها.

المطلب الثالث: مخرجات النظام

1/ العقد (contrat):



Police en Projet

Police - Catastrophes naturelles - Immobiliers (R.S)
N° : 1804 - -68983

Conditions Particulières

- Le présent contrat est régi tant par l'ordonnance 95/07 du 25/01/1995 relative aux assurances que par l'ordonnance 75.58 du 26 septembre 1975 d code civil ainsi que par les conditions générales, conventions spéciales S.A.A, et conditions particulières qui suivent.
- Le souscripteur reconnaît avoir reçu un exemplaire des conditions générales et conventions spéciales.
- Il déclare, en outre, que les informations ci-dessous sont conformes, sincères et faites de bonne foi.

Police

Unité	16 Direction Régionale MOUZAIA		
Agence	1804 MEDEA " B "		
Adresse	ROUTE DE LAGHOUAT	26000	MEDEA
Téléphone	025 58 25 27	Fax	025 58 25 27
Branche/Catégorie	1200 Catastrophes naturelles - Immobiliers (R.S)		Contrat Ferme
Date d'effet	13/05/2024 Date d'échéance		12/05/2025

Assuré

Nom/Raison sociale	Mme cd		
Adresse	cd	26000	MEDEA
Activité	Sans précision	Profession :	Sans Précision
Observation			

Souscripteur

Nom/Raison sociale : cd Adresse cd

Caractéristiques Police

Nature du client Particulier

Objet

1 sz

Adresse : s
Ville : 26000 MEDEA

Caractéristiques

Qualité de l'Assuré	Propriétaire (Immobilier)
Type de construction	Logement Individuel
Nombre de pièces	3
Usage	Habitation
Année de construction	2014
Superficie globale de la construction	100,00 m²
Zone Sismique	Medea A: Medea
Code Geographique	26-MEDEA
Normes parasismiques	Construction conforme
Permis de construire	Oui
Nature de l'Acte de la construction	Acte Administratif

Garanties	Capital	Taux	Prime
8431.1 CAT-NAT Immobilier	3.900.000,00	0,70?	2.730,00
Minimum de franchise habitation	*30.000,00*		
Limite de la Garantie	*3.120.000,00*		

Police en Projet

Police - Catastrophes naturelles - Immobiliers (R.S)
N° : 1804 - -68983
Conditions Particulières

Décompte de prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	Autres Taxes	Timbres	Prime Totale
2.730,00	250,00	0,00	0,00	80,00	3.060,00

Fait à MEDEA, le 20/05/2024 ,par HADJ SADOK Z

Pour la SAA

Le Souscripteur

2/ التصريح بالحادث (avis de sinistre):

والذي يتضمن هوية المضرور ماديا ويقدم التصريح من المعني لشركة التأمين من أجل التسوية الودية

AVIS DE SINISTRE 2023 1804

Agence 1804 MEDEA " B "	Branche **Automobile**
SINISTRE	**POLICE**
..... 2023 1804	1804 1100000000
Date du Sinistre : 23/09/20 23 17:00 Date déclaration : 24/09/20 23 Nature sinistre : M Recours : Oui	Date d'effet : : Date echéance 02/03/2023 00:00 01/03/2024 Capitaux : Garanties : ,RC,DR,ASVC,DASC1,BDG,PT Franchises :
Assuré : -18040067352 XXXXXXXXXXXXXXXXXX XXXXXXXXXXXXXX MEDEA MEDEA	
Centre d'Expertise MEDEA	1006 Centre d'Expertise de 24/09/2023
Cause Sinistre :	

Evaluation :	le MEDEA A 3/2029/042 **Le responsable du service**
- D'origine : 90.500,00	
- Définitive : 3.000,00	
Recours : 0,00	

CADRE COMPTABLE

Comptes à débiter	Comptes à créditer	A MEDEA l e **Le responsable du service**

A
MEDEA

le

4/ التعويض عن الحادث (التسوية):

الشركة الوطنية للتأمين
SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

DIRECTION REGIONALE DE

Agence:	1004 MEDEA " B "
N° dossier sinistre	2022 \.....
Accident du	13/09/2022
Date de déclaratio	14/09/2022

ODS N° :2022-.....
Nature des dommages : Matériel

ORDRE DE SERVICE

SINISTRE AUTOMOBILE

Ordre de service est donné au Centre d'Expertise de MEDEA à l'effet de procéder à l'expertise du véhicule dont les caractéristiques sont indiquées ci-dessous :

RENSEIGNEMENTS DE L'ASSURE	RENSEIGNEMENTS DU TIERS
Assuré XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX	Assuré XXXXXX
Adresse: XXXXXXXXXXXXXX	Adresse XXXXXXXXXXX
Marque du véhicule:	Marque du véhicul .....
Immatriculation: 16	Immatriculation 16
Num Châssi 4222	Compagnie d'assurance .....
Police N°: 110000000000	Agence .....
Effet: 01/01/2022 Echéance: 01/01/2024	Police N° .....
	Effet 22/01/2022 Echéance 21/01/2024

Carnet De Bienvenue : NON

Signature et griffe de l'ordonnateur

Etabli le 14/09/2022

Par : XXXXXXXX

NB: ODS doit être accompagné de la déclaration du sinistre

ويتم بعد الحصول على محضر المعاينة من طرف الخبير

QUITTANCE DE REGLEMENT

Structures Gestionaire

Uni
té
Ag
enc
e

16 Direction Régionale MOUZAIA
1804 MEDEA "B"

XXXXXXXXXXXXXXXX
180 11000…….
111 Automobile Particulier

rs

Identification de l'assuré	**Identification du Tiers**
Assuré:	…… Assuré:
Police	
Produit :	…….. Police
01/03/2024 02/03/2023 Echéance : Effet	22/01/2023 Echéance : Effet 21/02/2024
	Code …….. Agence tie……..

Références du dossier

23/09/2023 Survenu le **1804 - 2023 - ……** N ° Dossier Sinistre

Accord de règlement

26/09/2023 Du **1804 / ……** N ° Règlement

Mode de règlement

Bénéficiaire de l'indemni XXXXXXXXXXXXXXXX

Banque
B.A.D.R

N° cheque
……..

Montant :
……

27/09/2023 Date d'Emission du chèqu

Dommages *DASC à 200 000 DA*
Matériels

Total:

5/ الطعون لدى شركات الخصم (recours):

عندما يكون المؤمن لدى الغير هو المسؤول عن الحادث فإن الشركة الخصم تقوم بتسديد مبالغ الخسائر للمؤمن لدى شركة SAA وبعد الحصول على مبالغ التسوية تقوم الشركة بتحصيله عن طريق وصل الطعون encaissement de recours

ENCAISSEMENT DE RECOURS

	Références		
N ° Recours	**16/05/2024** Du	**1804 / ……..**	
			Sinistre
	23/09/2023 N ° Dossier Sinistre	**1804 - 2023 - …….** Survenu le	
	Police		
Unité	16 Direction Régionale MOUZAIA		
Agence Directe	1804 MEDEA " B "		
Souscripteur	XXXXXXXXXXXXX		
Police	1804 1100000000		
Produit	1110 Automobile Particulier		
Date d'effet	01/03/2024	02/03/2023 Date d'échéance :	Contrat Ferme

Nous, la **Société Nationale d'Assurance,** reconnaissons avoir reçu de la somme de (DA) **en lettre ……..(s)** sur

Responsabilité Civile	*Recours Abouti*	

Fait à MEDEA,
le 16/05/2024

6/ وصل التسوية بعد الطعون quittance de règlement après recours:

بعد تحصيل الشركة لمبالغ الطعون من شركة التأمين للخصم يتم إرجاعها للمؤمن لدى شركة saa

QUITTANCE DE REGLEMENT

Structures Gestionaire

Unité Agences

16 Direction Régionale MOUZAIA
1804 MEDEA "B"

XXXXXXXX
180 1100000000
111 Automobile Particulier

Identification de l'assuré		Identification du Tiers	
Assuré:		XXXXXXXXXX Assuré:	
Police			
Produit :		…… Police	
01/03/2024 02/03/2023 Echéance : Effet		22/01/2023 Echéance : 21/02/2024 Effet	
		Code Agence tie……. …….	

Références du dossier

23/09/2023 Survenu le **1804 - ……..** N ° Dossier Sinistre

Accord de règlement

16/05/2024 Du **1804 / ……** N ° Règlement

Mode de règlement

Bénéficiaire de l'indemni **XXXXXXXXX**
Banque
B.A.D.R
N° cheque
……
Montant :
000000000000
20/05/2024 Date d'Emission du chèqu

المطلب الرابع: السياسات الأمنية لنظام وأهم مميزاته ومشاكله

أولا. مميزات النظام[1]:

– يتميز ORASS بكماله وقدرته على إدارة جميع العمليات التجارية لشركة التأمين في أداة ويب بنسبة 100%، ولكنها تتميز أيضًا بقدرتها على إطلاق منتجات جديدة بسرعة على الإنترنت وفي شبكات التوزيع لدينا.

– تتيح لك ORASS إدارة جميع منتجات الأضرار التي تلحق بالممتلكات (جميع الفروع) بالإضافة إلى التأمين الشخصي والتأمين على الحياة. ويغطي الوظائف الرئيسية، بما في ذلك إدارة الإنتاج، وإدارة المطالبات، وإدارة المحاسبة، وإعادة التأمين، والتأمين التكميلي(M. marketing) ، والتأمين عبر الهاتف المحمول، والشبكات الخارجية (العملة عبر الإنترنت، ومنطقة العملاء، ومنطقة الآفاق) وصنع القرار.

– تلبي ORASS أهدافًا وظيفية قوية على سبيل المثال: رؤية العميل، ووضع العميل في قلب العلاقة مع شركة التأمين الخاصة به، والرؤية العالمية للعميل، من بين جميع عقودها، مطالباتها مهما كانت، قيمتها، عائلتها، بيئتها المالية والمهنية....

– الأداء: إنه ذو أبعاد لإدارة كميات كبيرة من المنتجات والعقود والمطالبات والسداد وما إلى ذلك.

– إمكانية التتبع: يتم تتبع كل معاملة باستخدام نظام تخزين مناسب.

– تغطية قصوى ومبتكرة: مستوحاة من تجربتنا في العديد من الحالات الإدارة وتهدف إلى تغطية اكتمال الاحتياجات.

– عناصر التحكم التي تم تكوينها قابلة للتطبيق مباشرة في تطبيق الويب ولاستدعاءات خدمة الويب، يسمح بتخزين معلومات العميل والرجوع إليها في أي وقت يعطي بيانات موجزة عن أرقام الوكالة.

ثانيا. مشاكل النظام:

رغم كل الميزات التي يختص بها النظام إلا أنه وكغيره من الأنظمة الالكترونية يمكن أن يتسبب في جملة من المشاكل لمؤسسة التأمين والتي يجب أن تبحث عن الحلول المناسبة لمواجهتها، أهم المشاكل نذكر:

– مشاكل متعلقة بترميز منتجات التأمين والضمانات بحيث يصعب تغييرها لتوافق التغيرات التي يمكن أن تحدث من الناحية القانونية.

[1]مقابلة مع رئيس قسم التكنولوجيا في الشركة2024/04/12.

– بعض حقول النظام les champ du système ليست عملية وتعترضها توقفات مستمرة.

– في بعض الأحيان، لا يسمح النظام بأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بعض منتجات التأمين ومتطلّبات بعض مؤسسات التأمين.

– يتسبب النظام في أخطاء التقييم سواء في مرحلة الإنتاج أو مرحلة التعويض نتيجة لأخطاء في تكييف النظام مع حاجيات المؤسسة مما يستدعي المراقبة الدائمة للنظام يدويا.

– نتيجة لعدم تحكّم المستخدمين في النظام بطريقة صحيحة، يتوقّف النظام بطريقة مستمرة ويعرقل في كثير من الأحيان، العملية التأمينية برمجتها، الأمر الذي يستلزم تدخل مورّد النظام باستمرار وبتكاليف إضافية بالنسبة للمؤسسة.

ثالثا. السياسات الأمنية:

1–عدم السماح بإيصال أي حاسوب خارجي داخل شبكة الشركة.

2–وجود برنامج مضاد للفيروسات الحماية الحواسيب يسمىSymantec .

3–استعمال شبكة كهربائية خاصة بالحواسيب مستقلة عن باقي المؤسسة.

4–التخزين الآلي لقاعدة البيانات يوميا في حواسيب أخرى.

5–الصيانة الدورية للأجهزة من الغبار مع توفير الأغطية لكل جهاز.

6–توفر مخزن الطاقة يحمي أجهزة الحاسوب من التلف.

7–وضع خزانة شبكة الانترانت في مكان عالي مع توفر التكييف المناسب.

8–ترك الباب الخاص بمخزن الطاقة مفتوح.

9–توفر الشركة على المطافئ في أماكن مختلفة منها.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية لوكالة SAA فرع مدية وتقييم الأداء المالي

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى عرض القوائم المالية في الشركة الجزائرية للتأمين وذلك بالتركيز على تقييم الأداء المالي بالاستخدام المؤشرات والنسب المالية.

المطلب الأول: عرض القوائم

سنحاول عرض الميزانية المالية المختصرة للأصول وجدول النتائج للمؤسسة

أولا. عرض الميزانية المالية[1]:

الجدول رقم(03-02): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2021-2022)

(الوحدة: الدينار الجزائري)

البيان	2021	2022
الأصول الثابتة	64.140.531.400,61	71.764.987.257,48
مجموع الأصول الثابتة	64.140.531.400,61	71.764.987.257,48
الأصول المتداولة	22.892.417.452,54	22.129.747.106,87
قيم الاستغلال	-	-
قيم قابلة للتحقيق	-	-
قيم جاهزة	-	-
مجموع الأصول المتداولة	22.892.417.452,54	22.129.747.106,87
مجموع الأصول	87.032.948.853,15	93.894.734.354,35

[1]وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

2-جانب الخصوم للفترة:

الجدول رقم(03-03): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2021-2022)

(الوحدة: الدينار الجزائري)

البيان	2021	2022
الأصول الدائمة	30.000.000.000,00	30.000.000.000,00
الأموال الخاصة	9.678.361.361.356,01	11.561.339.995,93
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	9.031.389.050,47	10.113.451.714,42
مجموع الأموال الدائمة	48.709.750.406,48	51.674.791.710,35
الديون قصيرة الأجل	38.323.198.446,67	42.219.942.654,00
مجموع الخصوم	87.032.948.853,15	93.894.734.364,35

ثانيا. عرض جدول حسابات النتائج للفترة 2021-2022[1]:

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ويقتصر إعداد حساب النتائج بالشركة الوطنية للتأمين على حساب النتائج حسب الطبيعة، ومن خلال جدول حسابات النتائج للشركة ترى أن الإيرادات تتشكل أساسا من الأقساط والإيرادات المالية المتأنية من الاستثمارات، أما الأعباء تتكون خصوصا من الأضرار ومصاريف تسيير الشركة.

الجدول رقم (03-04): يمثل جدول حسابات النتائج للفترة 2021-2022

(الوحدة: الدينار الجزائري)

رقم الحساب	البيان	2021	2022
70	قسط التأمين عن العمليات المباشرة	21423880381,23	21521262682,08
72	التعويضات المؤجلة	457054872,85	350702364,11
1	رقم الأعمال الصافي	21880935254,08	21871965046,19
60	أداءات عن الكوارث في العمليات	12169827370,21	10783619170,94
62-61	المصالح الخارجية ومستهلكات أخرى	3725597245,49	3865663089,98
2	استهلاكات السنة المالية	15895424615,7	14649282260,92
3	القيمة المضافة	5985510638,38	7222682785,27
63	أعباء المستخدمين	5031406250,48	5244895939,80

[1]وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

64	الضرائب والرسوم والمدفوعات الشبيهة	567056451,96	433699347,23
4	الفائض الإجمالي للاستغلال	387047935.94	1544087498,77
75	إيرادات العمليات الأخرى	664424718,85	245123004,00
78	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	1124509539,68	399535951,72
65	أعباء العمليات الأخرى	152294200,92	165951707,21
68	مخصصات المؤونات والاهلاك وخسائر القيمة	2281724000,62	2160758844,82
5	النتيجة العملياتية	-258036007,07	-137964097.54
76	الإيرادات المالية	2117993004,94	2409036192,80
66	المصاريف المالية	114828898,07	140747035,44
6	النتيجة المالية	2003164106,87	2268289157,36
7	النتيجة قبل فرض الضريبة	1745128099,8	2130325059,82
698-695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	479032335,73	371837885,67
692-693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	4679851,95	6341814,52
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1261415912,12	1752145.359,63
77	عناصر غير عادية (إيرادات)	-	-
67	عناصر غير عادية (أعباء)	-	-
9	النتيجة غير العادية	-	-
10	صافي الربحية المالية	1261415912,12	1752145359,63

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن النتيجة الصافية لسنة 2022 والتي قدرت ب 1752145359.63دج و2021 والتي قدرت ب 1261415912.12دج موجبة وهذا ما يدل على أنه تم تغطية جميع التكاليف من الإيرادات.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بالاستخدام المؤشرات

سوف نستعرض في هذا المطلب إلى أهم المؤشرات والنسب المالية لتقييم الأداء المالي

أولا. دراسة مؤشرات التوازن المالي[1]:

1-حساب رأس المال العامل:

الجدول رقم (03-05): حساب رأس المال العامل الدائم للمؤسسة خلال الفترة 2021-2022

البيان	2021	2022
الأموال الجارية	22892417452.54	22129747106.87
الخصوم جارية	38323198446.67	42219942654.00
رأس المال العامل الدائم	-15430780994.13	-20090195547.13

من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنتين حيث حقق سنة 2021 ما قيمته 15430780994,13-دج، ثم ارتفع بشكل طفيف سنة 2022 حيث قدر ب 20090195547,13-دج، وهذا يعني أن الأصول الدائمة غير كافية لتغطية الأصول غير جارية وبالتالي المؤسسة لا تملك هامش أمان.

2-حساب احتياجات رأس المال العامل :

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول الجارية-خزينة الأصول) - (الخصوم الجارية-خزينة الخصوم)

الجدول رقم (03-06): حساب احتياجات رأس المال العامل للسنوات 2021-2022

البيان	2021	2022
الأصول الجارية-خزينة الخصوم	18727627754,79	16125447868,93
الخصوم الجارية-خزينة الخصوم	38322951878,66	42219720480,65
حساب احتياجات رأس المال العامل	-19595324123,87	-26094272611,72

يتبين من خلال الجدول(06) أن الاحتياج في رأس المال العامل قد حقق نتائج سلبية خلال السنتين وهذا يدل أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي أصولها غير الجارية أي أنها ستعتمد على مصادر تمويل خارجية.

[1]وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

3-حساب الخزينة:

الخزينة=رأس المال الدائم-احتياجات راس المال العامل **او** الخزينة=خزينة الأصول-خزينة الخصوم

الجدول رقم (03-07): حساب الخزينة لمؤسسة خلال الفترة2021-2022

البيان	2021	2022
خزينة الأصول	4164789697,75	6004299237,94
خزينة الخصوم	246568,01	222173,35
الخزينة	4164543129,74	6004077064,59

نلاحظ أن الخزينة ارتفعت في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021

ثانيا. دراسة النسب المالية:

1-نسب السيولة:

الجدول رقم (03-08): يمثل الجدول السيولة لفترة مابين2021-2022 للمؤسسة:

البيان	2021	2022
نسبة السيولة العامة=$\frac{\text{الأصول الجارية}*100}{\text{خصوم الجارية}}$	59,74%	52,42%
نسبة السيولة الفورية=$\frac{\text{خزينة الأصول}*100}{\text{الخصوم الجارية}}$	18.19%	14.22%

- نلاحظ ان نسبة السيولة العامة انخفضت في سنة2022 مقارنة بالسنة السابقة مما يعني ان المؤسسة ليس لديها سيولة كافية لمواجهة ديونها.

- نلاحظ ان نسبة السيولة الفورية خلال سنة 2021تفوق النسبة المرجعية 30% الا أن النسبة انخفضت بشكل طفيف في سنة 2022 وهذا ما يجعل المؤسسة غير قادرة على عدم القدرة لتسديد ديونها في آجالها عن طرق الخزينة.

2-نسبة التمويل:

الجدول رقم (03-09): نسبة التمويل للفترة 2021-2023

البيان	2021	2022
نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة*100 / الأصول الجارية	42,28%	52,24%
نسبة السيولة الخاصة=الأموال الخاصة*100 / الأصول غير جارية	46,77%	41,80%

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبت التمويل الدائم أكثر من الواحد وبالتالي الأموال الدائمة غطت كل الأموال الغير جارية والمؤسسة حققت تمويل دائم موجب.

-نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص خلال السنتين أقل من 100% وبالتالي المؤسسة لا تستطيع تغطية أصولها غير جارية بأموالها الخاصة.

3-نسبة المردودية: وفيها نوعان

أ-نسبة المردودية الاقتصادية= 100*النتيجة الصافية / مجموع الاصول

ب-نسبة المردودية المالية= 100*النتيجة الصافية / الاموال الخاصة

الجدول رقم (03-10): يمثل نسب المردودية

البيان	2021	2022
النتيجة الصافية	2882978639,92	3147906248,51
مجموع الأصول	87032948853,15	97504235604,99
المردودية الاقتصادية	0.033	0.032
نتيجة الصافية	2882978639,92	3147906248,51
الأموال الخاصة	30000000000000	30000000000000
المردودية المالية	0.09	0.09

- نلاحظ أن المردودية الاقتصادية غير ثابتة وهي منخفضة بشكل ملحوظ.

-نلاحظ ان المردودية المالية للمؤسسة منخفضة كثيرا وغير ثابتة.

4-نسبة النشاط:

أ-معدلات دورات الأصول:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم (03-11): يمثل نسب النشاط

البيان	2021	2022
رقم الاعمال	21880935254,08	21871965046,19
مجموع الأصول	8703294885315	9389473435435
معدل دوران الأصول	0.25	0.002

معدلات دورات الأصول المتداولة:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{رقم الاصول المتداولة}}$$

الجدول رقم (03-12): يمثل معدل دوران الأصول المتداولة

البيان	2021	2022
رقم الاعمال	21880935254,08	21871965046,19
مجموع الأصول المتداولة	22892417452,54	22129747106,87
معدل دوران الأصول الثابتة	0,95	0,98

-نلاحظ من خلال الجدول ان معدل دوران الأصول كان مرتفعا في السنة2021 والسنة 2022 كانت هي الأفضل وتتقدر بـ(0.98) يعني ان كل أصل مستثمر في المؤسسة يولد 0.98 دج وهذا يدل كفاءة المؤسسة لإدارة أصولها وكلما ارتفع هذا معدل دل على استخدام المؤسسة لأصولها بصورة حسنة.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة SAA

تقوم الشركة الوطنية للتأمين بإعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وهي الطريقة الموصى بها من طرف النظام المحاسبي المالي، ويتم بموجب هذا الجدول الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية المكونة لهذا الجدول[1].

جدول رقم (03-13): يمثل تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	2021	2022
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من أنشطة التأمين وإعادة التأمين	38060683694.97	38274913591.85
المبالغ المدفوعة على أنشطة التأمين وإعادة التأمين	20845736858.04	19369194427.98
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	4809714849.74	5449850167.31
المبالغ المدفوعة للدولة والتنظيمات الأخرى	7830085528.72	8188502054.78
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى	149637562.84	35498256.41
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	404841093.00	326349825.00
الضرائب على النتائج المدفوعة		
تدفقات الخزينة قبل العناصر قبل العناصر غير العادية		
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية		
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)	4020667802.63	4905518860.37
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية		
المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية	(13191368695.06)	2008124692.80
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية	151173837.28	185893091.14
المسحوبات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية	(18085781000.00)	11433269168.70
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية	17017846303.00	8159060329.09

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة، بالإعتماد على الملاحق

الفوائد المحصلة عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة	1838392597.54 67115094.66	1964162640.55 90880278.10
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)	(402621862.58)	(3041397522.62)
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	 100000000000 945126000.00	 150000000000
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)	(1945126000.00)	(150000000000)
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة		
تغير تدفقات الخزينة في الفترة(أ+ب+ج)	1672919940.05	364121337.75
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	3190678995.77	4863598935.82
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	4863598935.82	5227720273.57
تباين التدفق النقدي للفترة	1672919940.05	364121337.75

1–صافي التدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية: سجل هذا البند تغير إيجابي بقيمة 4905518860.37 دج، وهذا ما يدل على أن التحصيلات المقبوضة غطت كامل المبالغ المدفوعة.

2–صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: أظهر هذا البند رصيدا سالبا خلال سنة 2022 يقدر ب 3041397522.62دج وهذا ما يفسره النشاط العالي لشركات التأمين في السوق من خلال اقتناء التثبيتات بمختلف أنواعها.

3–صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية: سجل هذا البند رصيدا سالبا خلال سنة 2022يقدر ب 150000000000دج.

4–تغير أموال الخزينة خلال الفترة: من خلال الجدول يظهر رصيد الخزينة لسنة 2022 موجبا بقيمة 5227720273.57دج وهو تغير إيجابي ب 364121337.75 دج مقارنة بسنة 2021.

المطلب الرابع: مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المصدر الرئيسي للمعلومة المحاسبية في المؤسسة، حيث يساهم بشكل كبير في إعداد التقارير المالية بطريقة مرنة وفي مدة وجيزة مع تقليل الأخطاء، وكذلك تخفيض التكاليف والجهد، حيث يقيم الأداء المالي للوكالة التأمينية SAA على أساس المعلومة المنتجة من طرف هذا النظام التي من خلالها تتخذ القرارات المصيرية، فالمؤسسة تسعى إلى التطوير في نظام المعلومات المحاسبي لديها من أجل تحسين المعلومات و بالتالي تحقيق الأهداف المرجوة سواء كانت متعلقة بنشاطها وبتحسين الربحية ، فالنظام المعلومات المحاسبي دورا هاما لتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناوله هذا الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية وبتفسير الإجابات المتوصل إليها واستنتاج النتائج المتعلقة بدراسة حالة وكالة SAA المدية، حاولنا تأكيد مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين هذه المؤسسة.

الشركة الوطنية للتأمين تلعب دورا هاما في سوق التأمينات الجزائرية، نظرا لكونها تطبق جميع عمليات التأمين لكل الفروع، كما أن الشركة اعتمدت نظام محاسبي مستمد من النظام المحاسبي المالي والمكيف حسب طبيعة وخصوصية نشاط شركات التأمين، وهذا النظام يعتمد على برنامج خاص حسب أنشطتها، يساعدها في إعداد مختلف العمليات المحاسبية.

وقد لاحظنا من كل ذلك بأن تطبيق النظام المعلومات المحاسبي في مجال التأمين ساهم في تحسين التنظيم الداخلي لتوزيع الوظائف بين مختلف الأقسام من خلال تسهيل العمل المحاسبي، حيث ساعد المحاسب في التركيز أكثر على ترجمة نشاط المؤسسة وإعداد المعلومات المطلوبة، وهذه الخاصية سمحت لنا بالتوصل إلى نتائج أخرى تتمثل في:

- لا تقوم بإعداد القوائم المالية التي تعتبر كمخرجات لهذا النظام باعتبارها وكالة تابعة للشركة الأم SAA.
- كما قمنا باعتبار القوائم المالية للشركة الأم SAA كمخرجات لهذا النظام.
- أن الوكالة تقوم بالتسجيل المحاسبي فقط للعمليات.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، وحاولنا من خلال فصوله الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومجموعة التساؤلات الفرعية المرتبط بها، وحاولنا إسقاط الجانب النظري على التطبيقي للتعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية وكيفية تحسين الأداء المالي في المؤسسة، ومن خلال تطرقنا إلى المفاهيم وطرق التقييم والمؤشرات والدراسات بتعمق، لقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية ومجموعة من التوصيات والاقتراحات.

1/ نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج حاولنا تلخيصها فيما يلي:

1-يعتبر التأمين أداة فعالة في تقليل أثر الأضرار التي تصيب الفرد حيث ينقل عبئ الخطر إلى عاتق مؤسسات التأمين والذي يكون في شكل تعويض نقدي أو عيني يدفعه المؤمن مقابل إلزام المؤمن له بسداد تكلفة التأمين المتفق عليه في الوثيقة.

2-يوفر التأمين الراحة والطمأنينة للمؤمن له.

3-يتم الاعتماد على البيانات والمعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي لشركات التأمين، لذا فالأمر يتطلب السير قدما نحو تطوير المحاسبة، حتى تستجيب لاحتياجات المستخدمين.

4-إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية على أسس ومبادئ سليمة يسمح له من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية وملائمة لاتخاذ القرارات في المكان والوقت المناسبين.

5-تتسم مخرجات النظام بالشفافية والموضوعية والدقة والملائمة وهذا بسبب النظم المعلومات المحاسبية المحكمة.

6-نظم المعلومات المحاسبية لها أهمية كبيرة في تحسين الأداء المالي في المؤسسة من خلال التحكم في المعلومات.

2/ اختبار الفرضيات:

يتم تقييم الأداء المالي من طرف المؤشرات المالية لغرض إعطاء صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

يقوم نظام المعلومات المحاسبي من خلال مقوماته أو عناصره التي تتمثل في المجموعة المستندية والتي تعتبر كمدخلات لنظام المعلومات المحاسبية، ثم المجموعة الدفترية ومن خلالها يتم المعالجة المحاسبية في الدفاتر وأخيرا القوائم المالية وهي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

حيث يعمل نظام المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة من المؤسسات ومن بينها شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

نظام المعلومات المحاسبي لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى، إلا أن فهم طبيعة نظام المعلومات المحاسبي للشركة الجزائرية للتأمينات يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات نظرا لوجود خصائص مميزة لنشاطها، حيث أن الوكالة لا تقوم بتصميم نظام المعلومات المحاسبي وذلك لأنها لا تقوم بإعداد الميزانية الختامية والتي تعتبر من مخرجات النظام ولهذا لا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي على مستوى الوكالة فعالا، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

3/ التوصيات والاقتراحات: يمكن تقديم جملة من التوصيات نقترحها في النقاط التالية:

1-ينبغي على شركة التأمين بزيادة الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات وذلك من خلال مختلف المعلومات التي تقدمها والإعانات التي تقوم بها.

2-محاولة العمل على ترغيب المستهلكين في خدمات التأمين من خلال دفع التعويض في الوقت وبالمبلغ المناسب في حال تحقق الخطر المؤمن ضده، مما يؤدي إلى خلق الثقة بين المؤمن لهم ومؤسسة التأمين.

3-الاهتمام أكثر بموضوع جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها وسيلة لاكتساب الثقة لمستخدمي نظام المعلومات المحاسبي.

4-إعطاء أهمية أكثر لمحاسبة التأمين على مستوى الوكالة، لتوفير معلومات محاسبية تتلاءم واحتياجات الإدارة من المعلومات.

5-يستوجب تخصيص عدد أكبر من الوكالات حتى يتسنى للمواطن الحصول على خدمات تأمينية بصورة سهلة.

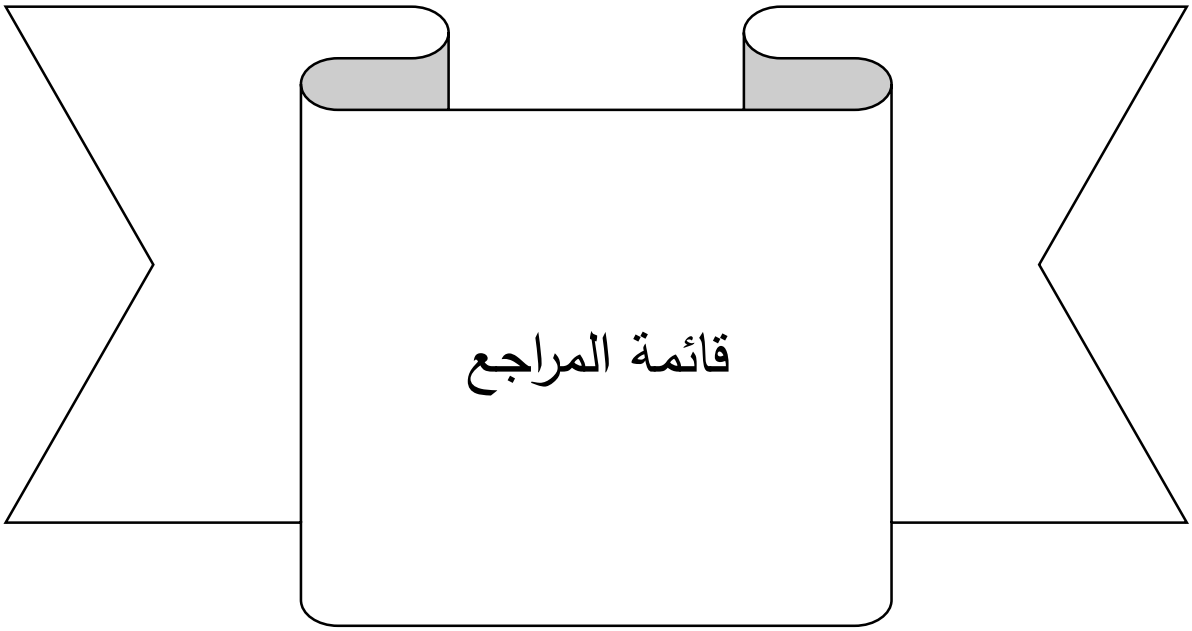
6-القيام بدورات تكوينية للموظفين لتحسين مستواهم في الميدان وإعطاء خدمة جيدة للزبائن.

4/ أفاق الدراسة:

نظرا لحداثة الموضوع واتساعه وأهميته البالغة بالنسبة للمؤسسة، وانطلاقا مما هو موجود في هذه الدراسة يمكن أن يكون منطلق للعديد من الأبحاث والدراسات فيما يلي:

1-دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

2-مدى استفادة شركات التأمين في الجزائر من برامج نظام المعلومات المستخدم.


قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا. الكتب:

01.أبو خضرة، حسام عبد الله وعشيش، نظم المعلومات المحاسبية، المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

02.أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

03. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الطبعة الأولى، كلية التجارة جامعة الزقازيق، الدار الجامعية، 2003.

04. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

05. أحمد هاشم أحمد يوسف، العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، الإصدار السادس، جامعة شقراء–المملكة العربية السعودية، 2023.

06. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2009.

07. إسماعيل أحمد عصر، محاسبة المنشئات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007.

براهيم الجزراوي، عامر الجنابي، اساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري، عمان، 2008.

08. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.

09. حسان ناصف، **دور** شركات التأمين في مكافحة الاحتيال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، .2018

10.خيرت ضيف، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

11. راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2000

12.رمضان أبو السعود، أصول التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000.

13. سامي ذياب عبد الرزاق الغريري، نظم المعلومات إدارية، مالية ومصرفية، ومحاسبية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2019.

14.سلامة عبد الله، الخطر والتأمين، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، بدون بلد نشر، 1986.

15.صباغ أحمد، أسس وصيغ التأمين الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية، دمشق، 2008.

16.طارق قندوز أبو مازن، الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، .2016

17.عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين للنشر والتوزيع، 1996.

18.عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000.

19.عرفات إبراهيم فياض، إدارة التأمين والمخاطر، دار البادية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

20.فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، 2010.

21.فؤاد الفسفوس، محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة، عمان، 2010.

22.كامل أجمد أبو ماضي، بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، فلسطين–قطاع غزة، 2018.

23.محمد جلال هلالي وآخرون، محاسبة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

24.محمد حسين منصور، أحكام التأمين، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

25. محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

26.محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2017.

27. محمد وحيد عبد الباري، إدارة الخطر والتأمين الاجتماعي والتجاري، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1997.

28.ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة–الجزائر.

29. نعيمة يحياوي، التحولات الكبرى في أنظمة مراقبة التسيير والموازنات التقديرية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

30. ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

ثانيا. الاطروحات الرسائل والمذكرات:

01. برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية (1995-2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.

02. بناي مصطفى، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ضل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014.

03. بوجنان خالدية، طرق وأساليب قياس الأقساط التأمينية باستخدام التقنيات الإكتوارية، أطروحة دكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015.

04. بيشاري كريم، التوجه التسويقي كمدخل لتطوير قطاع التأمينات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012.

05. حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

06. حسان ناصف، دور شركات التأمين في مكافحة الاحتيال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018.

07. حمداوش سميرة، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية لشركات التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2020.

08. رمضاني زينب/ مومني، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019/2018.

09. زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

10. سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات في ضل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجيستر، علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.

11. سعاد بوغزاله محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015/2014.

12. طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ضل المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجيستر، علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015.

13. عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، علوم التسيير، رسالة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012.

14. فطيمة يحياوي، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.

15. قادة سليم، تأثير هيكل قطاع التأمين على أداء المؤسسات، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012.

16. كركاشة حسين، أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، مذكرة ماستر، مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

17. كريمة شيخ، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات المغرب، رسالة ماجيستر، كلية علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010.

18. مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التأمين، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2010.

19. مريم قرواني، دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

20. مصعب بالي، التأمين كأداة لإدارة الأخطار، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.

21. نواف سماح محمد الذنيبات، أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء مدققي الحسابات الخارجين في الأردن، رسالة ماجيستر، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، تموز 2011.

22. نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

ثالثا. المجلات:

01. أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2019.

02.أيمن زيد، الطاهر العمودي، إدارة المخاطر في شركات التأمين، مجلة رؤى اقتصادية، العدد09، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ديسمبر 2015.

03.باديس بوخلوه، خارف صفية، أثر جودة خدمات التأمين في تعزيز رضا العملاء، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

04.بالي مصعب، صديقي مسعود، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.

05. بوفلكة سارة، دور المجلس الوطني للتأمينات في الرقابة على قطاع التأمين بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، 2019.

06. سعاد لفتاحة، مهيدي الذوادي، دور إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التأمين، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد02، 2021.

07. عامر أسامة، تقييم واقع صناعة التأمين في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد12، العدد01، جامعة سطيف، 2022.

08. لونيسي بوعلام، فكارشة سفيان، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد09، العدد01، جامعة خميس مليانة، جامعة بليدة، ديسمبر2019.

09. موزاوي العياشي، براق محمد، دور برامج إعادة التأمين في إدارة المخاطر وتعزيز الملاءمة المالية لشركات التأمين على الأضرار، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد12، العدد01، 2016.

رابعا. تقارير والمنشورات:

01. راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000.

02. مغني دليلة، مفاهيم أساسية لتأمين، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، بدون ذكر سنة.

خامسا. الندوات والملتقيات:

01. زروقي إبراهيم، بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012.

02. نور الدين بربار، الرقابة على سوق التأمينات في الجزائر وأثرها على إقامة التحالفات الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين كمدخل لحماية الاقتصاد الوطني، تنظيم ندوة وطنية افتراضية، التحول التكنولوجي ومستقبل قطاع التأمين في الجزائر، جامعة البليدة 2.

قائمة الملاحق

CONSTAT AMIABLE D'ACCIDENT AUTOMOBILE

معاينة ودية لحادث سيارة

à signer obligatoirement par les deux conducteurs

Ne constitue pas une reconnaissance de responsabilité, mais un relevé des identités et des frais, servant à l'accélération du règlement.

نوقع هذه المعاينة إجباريا من طرف السائقين و لا تشكل إعترافا بالمسؤولية بل كشفا بالبيانات و الوقائع قصد الإسراع بالتسوية

Date d'accident le ..... 20 ..... heure : ..... تاريخ الحادث في ..... 20 ..... الساعة .....

Lieu précis ..... المكان بالضبط .....

Dégâts matériels autres qu'aux véhicule **A** et **B** Oui ☐ نعم Non ☐ لا الخسائر المادية اللاحقة بغير السيارتين أ و ب

Témoins : Nom et adresse s'il s'agit de passagers d'un véhicule préciser duquel : **A** ou **B** ..... الشهود الإسم و العنوان و إذا تعلق الأمر بمسافرين في إحدى السيارتين بين أيهما أ أو ب .....

Véhicule A سيارة أ

Véhicule .....
Marque, Type : .....
N° d'immatri : .....
Venant de : .....
Allant vers : .....

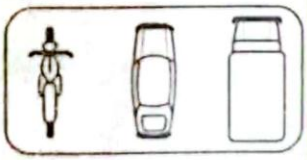
Assuré (voir attest. d'assurance) : .....
Nom : .....
Prénom : .....
Adresse : .....

Ste d'assurances : .....
N°police : .....
Attest valable du : ..... au .....
Agence : .....

Conducteur (voir permis de conduire):
Nom : .....
Prénom : .....
Adresse : .....

Permis de conduire N° : .....
Délivré le : .....
Par la wilaya de : .....
Catégorie A1 A B C D E F
(entourer la catégorie)

Indiquer par une flèche ⟶ le point de choc initial



Dégâts apparents .....

Observations .....

A

Mettre une croix (x) dans chacune des cases utiles — اجعلوا علامة (x) داخل إحدى الخانات الصالحة

1) Heurtait à l'arriere, en roulant dans le même sens et sur la même file	1) اصطدام من الخلف و كان يسير في نفس الإتجاه و على نفس الصنف
2) Roulait dans le même sens et sur une file différente	2) يسير في نفس الإتجاه و على صف مختلف
3) Roulait en sens inverse	3) يسير في الجهة المعاكسة
4) provenait d'une chaussée d'ifférente	4) قادما من طريق مختلفة
5) Venait de droit (dans un carre-four)	5) قادما من اليمين (داخل مفترق)
6) S'engageait sur une place à sens giratoire	6) داخلا في ساحة ذات اتجاه دائري
7) Roulait sur une place à sens giratoire	7) سائرا في ساحة ذات اتجاه دائري
8) En stationnement	8) في حالة وقوف
9) Quittait un stationnement	9) خارجا من الوقوف
10) Pronait un stationnement	10) على وشك الوقوف
11) Reculait	11) يتأخر
12) Doublait	12) يتجاوز
13) Dépassement irrégulier	13) تجاوز غير قانوني
14) Changeait de file	14) يغير خط السير
15) Virait a droite	15) ينحرف الى اليمين
16) Virait a gauche	16) ينحرف الى اليسار
17) S'engageait dans un parking un lieu privé, un chemin de terre	17) يدخل في موقف عمومي في محل خصوصي في طريق غير معبدة
18) Sortait d'un parking, d'un lieu privé, d'un chemin de terre	18) يخرج في موقف عمومي في محل خصوصي في طريق غير معبدة
19) Empiétait sur la partie de la chaussée reservée à la circulation en sens inverse	19) ينتهج جزء الطريق المخصص للإتجاه المعاكس في السير
20) Roulait en sens interdit	20) يسير في إتجاه ممنوع
21) Inobservation d'un signe de priorité	21) لم يحترم علامة الأسبقية
22) Faisait un demi-tour	22) يقوم بنصف دورة
23) Ouvrait une portière	23) يفتح باب سيارته

Indiquer le nombre de cases marquées d'une croix ⟵ ⟶ — بينوا عدد الخانات التي وضعت فيها علامة (x)

Croquis de l'accident — مخطط الحادث

Signature des conducteurs — إمضاء السائقين

Véhicule B سيارة ب

السيارة : .....
الصنف، الطراز : .....
رقم التسجيل : .....
القادمة من : .....
المتجهة إلى : .....

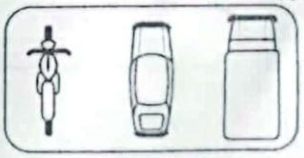
المؤمن له (انظر شهادة التأمين) : .....
اللقب : .....
الإسم : .....
العنوان : .....

شركة التأمين : .....
رقم وثيقة التأمين : .....
شهادة صالحة من ..... الى .....
الوكالة : .....

السائق (انظر رخصة السياقة) .....
اللقب : .....
الإسم : .....
العنوان : .....

رقم رخصة السياقة : .....
المسلمة في : .....
من طرف ولاية : .....
من صنف 1 أ ب ج د و ه
(أشر للصنف في دائرة)

بينوا بواسطة سهم نقطة الإصطدام الأولية



الخسائر الواضحة .....

ملاحظات .....

B

Ne rien modifier au constat après séparation des exemplaires

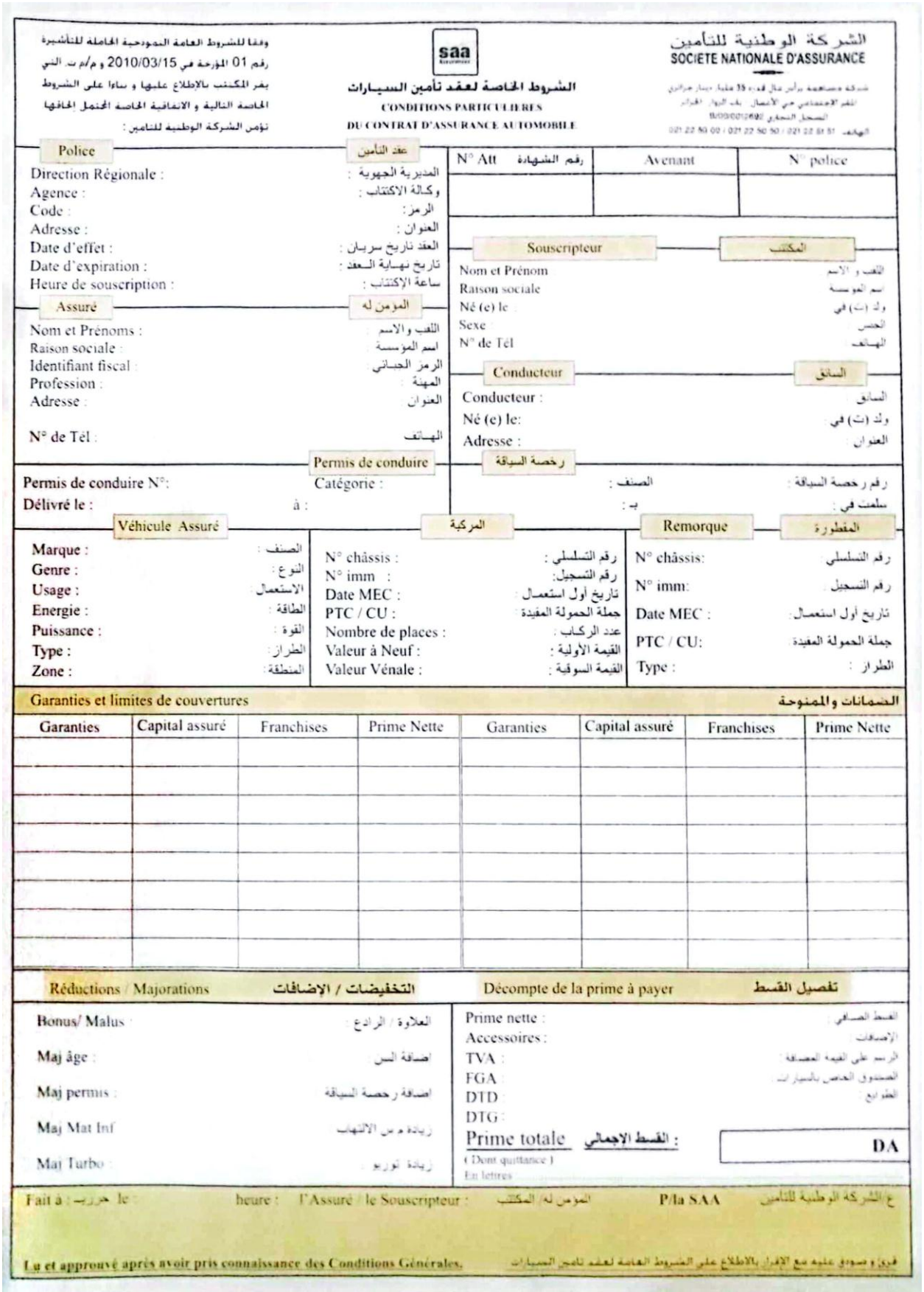
لا تغييروا المعاينة بعد فصل النسخ

SAA

Liste des Journaux Comptables

Edition du : 27/03
Page : 1 / 1

Code	Désignation	Numérotation Pièce	Compte Contre Partie	Désignation Compte de Contre Partie
000	Journal de Réouverture	Automatique	1200000000	Résultat net de l'exercice après Impôt (bénéfice)
180	Journal de paiement pr compte	Automatique		
218	Journal des immobilisations	Automatique		
414	Journal Paiement à Terme	Automatique	4111400000	Assures - Payement a terme
500	Recours P/C antène	Automatique		
510	Journal des chq remis à Encais	Automatique		
511	Journal Encaissement BCA	Automatique	5150000000	Banque d'Algerie
512	Journal Encaissement BEA	Automatique	5120200000	Banque Exterieure d Algerie
513	Journal Encaissement CPA	Automatique	5120400000	Credit Populaire d' Algerie
514	Journal Encaissement BNA	Automatique	5120100000	Banque Nationale d Algerie
515	Journal Encaissement BADR	Automatique	5120300000	Banque Algeriene du Developement Rural
516	Journal Encaissement BDL	Automatique	5120500000	Banque du Developement Local
517	Journal Encaissement CNEP	Automatique	5121100000	CNEP - Banque
518	Journal Encaissement CCP	Automatique	5150700000	Algerie Poste
519	Journal Tresor	Automatique	5150800000	Tresor Public
521	BA-Journal Règlements	Automatique	5150000000	Banque d'Algerie
522	BEA-Journal Règlements	Automatique	5120210000	Banque Exterieure d Algerie Recette
523	CPA-Journal Règlements	Automatique	5120400000	Credit Populaire d' Algerie
524	BNA-Journal Règlements	Automatique	5120100000	Banque Nationale d Algerie
525	BADR-Journal Règlements	Automatique	5120310000	B A D R Recette
526	BDL-Journal Règlements	Automatique	5120500000	Banque du Developement Local
527	CNEP-Journal Règlements	Automatique	5121100000	CNEP - Banque
528	CCP-Journal Règlements	Automatique	5150700000	Algerie Poste
30	Journal de Caisse	Automatique	5300000000	Caisse Principale
31	Journal caisse AGA	Automatique		
00	Journal des Sinistres	Automatique		
10	Journal des Achats	Automatique		
20	Journal des Commissions	Automatique		
22	Journal Virement de fond	Automatique	5810000000	Virements de fonds
30	Journal des Salaires	Automatique		
40	Journal de Fiscalite	Automatique		
00	Journal de Production	Automatique		
02	Journal Production autres Ass	Automatique		
50	Journal paiement cpt Ager1	Automatique	1850000001	Liaison Inter Dr Alger 1
51	Journal paiement cpt Ager3	Automatique	1850000002	Liaison Inter Dr Alger 03
00	Journal des Opérations Divers	Automatique		
0	Journal des operations de regu	Automatique		
00	Journal Operations Inventaire	Automatique		
01	Journal de reassurance	Automatique		
2	Journal SVT	Automatique		
9	Bilan 30 Juin	Automatique		



الشركة الوطنية للتأمين
SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

saa

وفقا للشروط العامة النموذجية المحاملة للتأشيرة رقم 01 المؤرخة في 2010/03/15 و م/م ت. التي يمر المكتتب بالإطلاع عليها و بناءا على الشروط الخاصة التالية و الاتفاقية الخاصة المحتمل الحاقها تؤمن الشركة الوطنية للتامين :

الشروط الخاصة لعقد تأمين السيارات
CONDITIONS PARTICULIERES
DU CONTRAT D'ASSURANCE AUTOMOBILE

Police — عقد التأمين

N° Att رقم الشهادة	Avenant	N° police

Direction Régionale : المديرية الجهوية :
Agence : وكالة الاكتتاب :
Code : الرمز :
Adresse : العنوان :
Date d'effet : العقد تاريخ سريان :
Date d'expiration : تاريخ نهاية العقد :
Heure de souscription : ساعة الإكتتاب :

Souscripteur — المكتتب

Nom et Prénom اللقب و الاسم
Raison sociale اسم المؤسسة
Né (e) le ولد (ت) في
Sexe الجنس
N° de Tél الهاتف

Assuré — المؤمن له

Nom et Prénoms : اللقب و الاسم :
Raison sociale : اسم المؤسسة :
Identifiant fiscal : الرمز الجبائي :
Profession : المهنة :
Adresse : العنوان :
N° de Tél : الهاتف :

Conducteur — السائق

Conducteur : السائق :
Né (e) le: ولد (ت) في :
Adresse : العنوان :

Permis de conduire — رخصة السياقة

Permis de conduire N°: رقم رخصة السياقة :
Délivré le : سلمت في :
Catégorie : الصنف :
à : بـ :

Véhicule Assuré — المركبة

Marque : الصنف :
Genre : النوع :
Usage : الاستعمال :
Energie : الطاقة :
Puissance : القوة :
Type : الطراز :
Zone : المنطقة :

N° châssis : رقم التسلسلي :
N° imm : رقم التسجيل :
Date MEC : تاريخ أول استعمال :
PTC / CU : جملة الحمولة المفيدة :
Nombre de places : عدد الركاب :
Valeur à Neuf : القيمة الأولية :
Valeur Vénale : القيمة السوقية :

Remorque — المقطورة

N° châssis: رقم التسلسلي :
N° imm: رقم التسجيل :
Date MEC : تاريخ أول استعمال :
PTC / CU: جملة الحمولة المفيدة :
Type : الطراز :

Garanties et limites de couvertures — الضمانات والمنوحة

Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette	Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette

Réductions / Majorations — التخفيضات / الإضافات

Bonus/ Malus : العلاوة / الرادع :
Maj âge : اضافة السن
Maj permis : اضافة رخصة السياقة
Maj Mat Inf زيادة عدم الانتهاب
Maj Turbo زيادة توربو

Décompte de la prime à payer — تفصيل القسط

Prime nette : القسط الصافي :
Accessoires : الإضافات :
TVA : الرسم على القيمة المضافة :
FGA : الصندوق الخاص بالسيارات :
DTD : الطوابع :
DTG :
Prime totale القسط الإجمالي : DA
(Dont quittance)
En lettres

Fait à : حرر بـ le : heure : L'Assuré / le Souscripteur : المؤمن له/ المكتتب P/la SAA ع/ الشركة الوطنية للتامين

Lu et approuvé après avoir pris connaissance des Conditions Générales. قرئ و صودق عليه مع الاقرار بالاطلاع على الشروط العامة لعقد تامين السيارات

DÉCLARATION: à remplir par l'assuré et à transmettre dans les sept jours à son assureur (dans les trois jours en cas de vol du véhicule) Ord. 95/07

التصريح : يملأ هذا التصريح من طرف المؤمن له و يرسل في ظرف 7 أيام أو المؤمن (في 3 أيام في حالة سرقة السيارة) أمر

1) Nom de l'assuré : ..... 1) اسم المؤمن له :

Profession : ..... Tel ..... رقم الهاتف مهنته :

2) Plan : 2) المخطط

Désigner les véhicules par A et B conformément au recto

Faire figurer :

- Trace des voies
- La direction des véhicules
- Leur position au moment du choc





3) Circonstances de l'accident : ..... 3) ظروف الحادث :

.....

.....

4) A-t-il été établi : 4) هل حرر

Un procès-verbal de gendarmerie ?	Oui	نعم		Non	لا
Un rapport de police ?	Oui	نعم		Non	لا

محضر من طرف الدرك الوطني

تقرير من طرف الشرطة

Si oui : Brigade ou commissariat de ..... في حالة الإيجاب فرع و محافظة الشرطة المختصة

5) Conducteur du véhicule assuré est-il le conducteur habituel du véhicule? 5) السائق للسيارة المؤمنة :

	Oui	نعم		Non	لا
Réside-t-il habituellement chez l'assuré ?	Oui	نعم		Non	لا

هل هو السائق المعتاد لها

هل يسكن عادة عند المؤمن له

Date de naissance : ..... تاريخ الازدياد

6) Véhicule assuré : lieu habituel du garage : ..... 6) للسيارة المؤمنة :

Quel est le motif du département ? ..... ما هو سبب التنقل

Expertise des dégâts : garage ou le Véhicule sera visible ..... معاينة الخسائر : أين يمكن معاينة السيارة

.....

Quand ?..... Eventuellement téléphoner à : ..... متى ..... عند الحاجة اتصلوا :

a été volé, indiquer son numero dans la série du type : ..... قد سرقت، بين الرقم في سلسلة الصنف

Si le Véhicule

- est gagé : nom et adresse de l'organisme de crédit : ..... مرهونة اسم و عنوان هيئة القرض
- est un poids lourd : poids total en charge ..... من أوزن الثقيل حمولة
- était attelé à un autre véhicule (tracteur ou remorque) au moment de l'accident, indiquer le numero d'immatriculation de cet autre véhicule : ..... مرتبطة بسيارة أخرى (جر أو مجرور) في وقت الحادث، بين رقم تسجيل السيارة الأخرى
- Poids total en charge : ..... مجموع الحمولة
- Nom de la société qui l'assure ..... اسم الشركة المؤمنة
- N° de Police ..... رقم وثيقة التأمين

إذا كانت السيارة :

7) Dégâts matériels autre qu'aux véhicules A et B 7) الخسائر المادية الملحقة بغير السيارتين أ و ب :

(nature et importance) : ..... (طبيعة و أهمية)

Nom et adresse du propriétaire ..... اسم و عنوان مالكها

.....

8) Blessé (s) : 8) الجريح

Nom et prénom ..... اللقب و الاسم

Age : ..... السن

Adresse ..... العنوان

.....

Profession ..... المهنة

Caisse de sécurité Sociale et immatriculation ..... صندوق الضمان الاجتماعي و رقم الانخراط

Nature et gravité des blessures ..... طبيعة و خطورة الجروح

Situation au moment de l'accident ..... الوضعية وقت الحادثة

(Piéton Passager du véhicule A ou B) ..... (راجل، راكب في سيارة أ أو ب)

1 soins, hospitalisation à ..... العلاج الأول و الإقامة بالمستشفى

A..... le..... في ..... يوم .....

Signature de l'assuré ..... توقيع المؤمن له

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

Bilan Actif au 31/12/2021

ACTIF	Montant Brut 2020	Amort - Prov 2020	Montant Net 2020	Montant Net 2021
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations Incorporelles	280 747 709,82	192 995 469,70	87 752 240,12	99 642 466,65
Immobilisations Corporelles	-	-	-	-
Terrains	6 552 419 215,20	-	6 552 419 215,20	6 132 619 215,20
Batiments Exploitation	20 500 498 697,87	5 072 186 348,76	15 428 312 349,11	14 779 064 564,95
Batiments Placement	1 487 761 714,72	821 149 339,17	666 612 375,55	689 876 075,19
Autres immobilisations corporelles	1 953 759 984,28	1 182 181 855,78	771 578 128,50	780 510 954,56
Immobilisations en Concession	122 527 588,00	33 386 858,60	89 140 729,40	92 853 686,61
Immobilisations en Cours	917 719 222,81	-	917 719 222,81	1 460 317 057,10
Immobilisations Financières	-	-	-	-
Titres mis en équivalence :	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	5 702 547 646,06	1 040 116 741,88	4 662 430 904,18	4 194 527 197,43
Autres Immobilisations Financières	40 906 212 205,59	-	40 906 212 205,59	34 302 631 117,06
Prêts et autres actifs financiers non courants	207 552 786,52	-	207 552 786,52	127 938 950,48
Impôts différés actif	1 408 895 411,66		1 408 895 411,66	1 413 573 263,61
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	66 361 688,84		66 361 688,84	66 974 850,75
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	80 107 003 871,37	8 342 016 613,89	71 764 987 257,48	64 140 531 400,61
ACTIFS COURANTS				
Provisions Techniques d'Assurance				
Part de la coassurance cédée	-	-	-	-
Part de la réassurance cédée	5 015 685 260,17		5 015 685 260,17	3 136 004 106,55
Créances et Emplois assimilés	-		-	-
Cessionnaires et Cédants débiteurs	2 028 303 141,18		2 028 303 141,18	849 631 156,96
Assures et intermédiaires d'assurance débiteurs	8 923 083 165,24	2 783 335 537,13	6 139 747 628,11	5 860 938 423,26
Autres débiteurs	736 270 621,44	42 398 167,01	693 872 454,43	1 177 986 795,19
Impôts et assimilés	233 432 498,64	22 674 994,34	210 757 504,30	129 627 100,61
Autres créances et emplois assimilés	164 835 880,74	-	164 835 680,74	171 836 166,82
Disponibilités et Assimilés			-	
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versmt restant à effectuer)	1 872 246 000,00	-	1 872 246 000,00	7 401 404 000,00
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)	6 042 134 808,95	37 835 571,01	6 004 299 237,94	4 164 789 697,75
TOTAL ACTIF COURANT	25 015 991 376,56	2 886 244 269,49	22 129 747 106,87	23 892 417 452,54
TOTAL GENERAL ACTIF	105 122 995 247,93	11 228 260 883,38	93 894 734 364,35	87 032 948 853,15

Expert Comptable Diplômé BENHABILES Zoheir Agrément N° 131 CNOEC N° 0879 CNEC N° 0222 02 Commissaire aux Comptes

Expert Comptable Commissaire Aux Comptes Cité Cénestal Bt. H N° 130 REGHAIA - Alger - Agrément: MF1201610321 TOUDERT Akli

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

Bilan Passif au 31/12/2021

PASSIF	Montant 2020	Montant 2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation	30 000 000 000,00	30 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé	-	-
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	8 505 252 213,54	6 869 637 835,60
Ecarts d'évaluation	173 109 142,47	173 109 142,47
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence	-	-
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 882 978 639,92	2 635 614 377,94
Résultat de l'exercice	41 561 339 995,93	39 678 361 356,01
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes assimiles	30 730 000,00	976 008 600,00
Impôts (différés et provisionnés)	-	-
Autres dettes non courantes	389 140 729,40	92 853 686,61
Provisions réglementées	3 623 173 235,73	3 202 651 754,99
Provisions et produits constatées d'avance (sauf 155)	1 893 872 219,24	2 181 726 026,43
Fonds de valeurs reçus des réassureurs	4 176 535 530,05	2 578 148 982,44
TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS	10 113 451 714,42	9 031 389 050,47
PASSIFS COURANTS		
Provisions directes	30 561 485 984,38	27 769 689 570,89
Acceptations	640 238 009,92	565 216 525,24
Cessionnaires et Cédants créditeurs	4 106 051 472,65	3 411 751 138,06
Assurés et intermédiares d'assurance créditeurs	713 263 859,24	677 137 400,11
Impôts crédit	2 171 831 386,24	1 503 441 897,99
Autres Dettes (sauf 444-445-447)	4 026 849 768,22	4 395 715 346,37
Trésorerie Passif	222 173,35	246 568,01
TOTAL III - PASSIFS COURANTS	42 219 942 654,00	38 323 198 446,67
TOTAL GENERAL PASSIF	93 894 734 364,35	87 032 948 853,15

Expert Comptable Diplômé BENHABILES Zoheir Agrément N° 131 CNOEC N° 0979 CNEC N° 0222 02 Commissaire aux Comptes

Expert Comptable Commissaire Aux Comptes Cité Cénestal Bt. H N° 130 REGHAIA - Alger - Agrément: MF2016032 TOUDERT Akli

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

Compte de résultat au 31/12/2021

DESIGNATION	Opérations Brutes 31/12/2021	Cessions et Rétrocessions 31/12/2021	Opérations Nettes 31/12/2021	Opérations Nettes Exercice 2020
Primes émises sur opérations directes	27 612 302 627,75	6 198 422 246,52	21 423 880 381,23	20 632 858 378,11
Primes acceptées	1 630 922 076,92	-	1 630 922 076,92	1 327 640 799,95
Primes émises reportées	- 626 642 021,07	- 169 587 148,22	- 457 054 872,85	990 399 501,77
Primes acceptées reportées	- 81 545 831,20		- 81 545 831,20	- 184 782 299,84
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	28 535 036 852,40	6 018 835 098,30	22 816 201 754,10	22 766 116 409,99
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	14 546 977 220,34	2 377 149 850,13	12 169 827 370,21	12 240 821 819,00
Prestations (Sinistres) sur acceptation	38 436 092,34	- 558 957,65	38 995 049,99	37 521 652,28
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	14 585 413 312,68	2 376 590 892,48	12 208 822 420,20	12 278 343 471,28
Commissions reçues en réassurance		- 1 129 230 520,31	1 129 230 520,31	972 706 730,16
Commissions versées sur acceptations		103 939 242,54	- 103 939 242,54	- 76 935 067,20
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	-	- 1 025 291 277,77	1 025 291 277,77	895 771 725,96
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	13 949 623 539,72	2 616 952 928,05	11 332 670 611,67	11 383 544 664,67
Achats et services extérieurs	3 725 597 245,49		3 725 597 245,49	3 329 216 662,97
Charges de personnels	5 031 406 250,48		5 031 406 250,48	4 814 077 978,67
Impôts, taxes et versements assimilés	567 056 451,96		567 056 451,96	524 527 272,73
Production immobilisée	-		-	-
Autres produits opérationnels	- 664 424 718,85		- 664 424 718,85	- 640 487 127,65
Autres charges opérationnels	152 294 200,92		152 294 200,92	160 828 579,28
Dotations aux amortissement et pertes de valeurs	2 281 724 000,62		2 281 724 000,62	2 603 832 461,48
Reprise sur perte de valeur et provisions	- 1 124 509 539,68		- 1 124 509 539,68	- 418 948 506,58
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	3 980 479 648,78	2 616 952 928,05	1 363 526 720,73	1 010 497 343,77
Produits financiers	2 117 993 004,94		2 117 993 004,94	2 112 638 790,47
Charges financiers	114 828 898,07		114 828 898,07	150 157 929,94
VI- RESULTAT FINANCIER	2 003 164 106,87	-	2 003 164 106,87	1 962 470 860,53
VII- RESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS	5 983 643 755,65	2 616 952 928,05	3 366 690 827,60	2 972 968 204,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	479 032 335,73		479 032 335,73	449 823 437,25
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	4 679 851,95		4 679 851,95	- 112 469 610,89
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	32 441 964 115,87	4 993 543 820,53	27 448 420 295,34	26 833 962 560,53
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	26 942 032 547,90	2 376 590 892,48	24 565 441 655,42	24 198 348 182,71
VIII- RESULTAT ORDINAIRES	5 499 931 567,97	2 616 952 928,05	2 882 978 639,92	2 635 614 377,94
Eléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	-
XI- RESULTAT EXTRAORDINAIRES	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	5 499 931 567,97	2 616 952 928,05	2 882 978 639,92	2 635 614 377,94

Expert Comptable Commissaire Aux Comptes
Cité Cénestal Bt. H N° 130 REGHAIA - Alger -
Agrément: MFT2016/0321
TOUDERT Akli

Expert Comptable Diplômé, Commissaire aux Comptes
BENHABILES Zoheir
Agrément N° 131
CNCC N° 0073
CNEC N°0222
02

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

Compte de résultat au 31/12/2021

DESIGNATION	Opérations Brutes 31/12/2021	Cessions et Rétrocessions 31/12/2021	Opérations Nettes 31/12/2021	Opérations Nettes Exercice 2020
Primes émises sur opérations directes	27 612 302 627,75	6 188 422 246,52	21 423 880 381,23	20 632 858 378,11
Primes acceptées	1 630 922 076,92	-	1 630 922 076,92	1 337 640 799,95
Primes émises reportées	- 626 642 021,07	- 169 587 148,22	- 457 054 872,85	- 980 399 501,77
Primes acceptées reportées	- 81 545 831,20	-	- 81 545 831,20	- 184 782 269,24
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	28 535 036 852,40	6 018 835 098,30	22 816 201 754,10	22 766 116 409,99
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	14 546 977 220,34	2 377 149 850,13	12 169 827 370,21	12 540 821 819,00
Prestations (Sinistres) sur acceptation	38 436 092,34	- 558 957,65	38 995 049,99	37 521 652,28
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	14 585 413 312,68	2 376 590 892,48	12 208 822 420,20	12 278 343 471,28
Commissions reçues en réassurance		- 1 129 230 520,31	1 129 230 520,31	972 706 793,16
Commissions versées sur acceptations		103 939 242,54	- 103 939 242,54	- 76 935 067,20
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	-	- 1 025 291 277,77	1 025 291 277,77	895 771 725,96
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	13 949 623 539,72	2 616 952 928,05	11 332 670 611,67	11 383 544 664,67
Achats et services extérieurs	3 725 597 245,49		3 725 597 245,49	3 329 216 662,97
Charges de personnels	5 031 406 250,48		5 031 406 250,48	4 814 077 978,67
Impôts, taxes et versements assimilés	567 056 451,96		567 056 451,96	524 527 272,73
Production immobilisée	-		-	-
Autres produits opérationnels	- 664 424 718,65		- 664 424 718,65	- 640 487 127,65
Autres charges opérationnels	152 294 200,92		152 294 200,92	160 828 579,28
Dotations aux amortissement et pertes de valeurs	2 281 724 000,62		2 281 724 000,62	2 603 832 461,48
Reprise sur perte de valeur et provisions	- 1 124 509 539,68		- 1 124 509 539,68	- 418 948 506,58
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	3 980 479 648,78	2 616 952 928,05	1 363 526 720,73	1 010 497 343,77
Produits financiers	2 117 993 004,94		2 117 993 004,94	2 112 638 790,47
Charges financiers	114 828 898,07		114 828 898,07	150 157 929,54
VI- RESULTAT FINANCIER	2 003 164 106,87	-	2 003 164 106,87	1 962 470 860,53
VII- RESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS	5 983 643 755,65	2 616 952 928,05	3 366 690 827,60	2 972 968 204,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	479 032 335,73		479 032 335,73	449 823 477,25
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	4 679 851,95		4 679 851,95	- 112 469 610,89
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	32 441 964 115,87	4 993 543 820,53	27 448 420 295,34	26 833 962 560,63
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	26 942 032 547,90	2 376 590 892,48	24 565 441 655,42	24 193 348 182,71
VIII- RESULTAT ORDINAIRES	5 499 931 567,97	2 616 952 928,05	2 882 978 639,92	2 635 614 377,94
Eléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	-
XI- RESULTAT EXTRAORDINAIRES	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	5 499 931 567,97	2 616 952 928,05	2 882 978 639,92	2 635 614 377,94

Expert Comptable Commissaire Aux Comptes
Cité Cénestal Bt. H N° 130 REGHAIA - Alger -
Agrément: MF1201603021
TOUDERT Akli

Expert Comptable Diplômé, Commissaire aux Comptes
BENHABILES Zoheir
Agrément N° 131
CNCC N° 0173
CNEC N°0222
02

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

Tableau de Variation des Capitaux Propres

Au 31/12/2021

Rubriques	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'EMISSION	ECART D'EVALUATION	ECART DE REEVALUATION	RESERVES ET RESULTAT	TOTAL
Solde au 31/12/2019	30 000 000 000,00	-	173 109 142,47	-	7 869 637 835,60	38 042 746 978,07
Changement de methode comptable						-
Correction d'erreur significatives						-
Réévaluation des immobilisations						-
Profits ou pertes non comptabilisés dans						-
le compte de résultat						-
Dividendes payés					- 1 000 000 000,00	- 1 000 000 000,00
Augmentation de capital						-
report a nouveau (résultat non affécté)						-
Résultat net de l'exercice					2 635 614 377,94	2 635 614 377,94
Solde au 31/12/2020	30 000 000 000,00	-	173 109 142,47	-	9 505 252 213,54	39 678 361 356,01
Changement de methode comptable						-
Correction d'erreur significatives						-
Réévaluation des immobilisations						-
Profits ou pertes non comptabilisés dans						-
le compte de résultat						-
Dividendes payés					- 1 000 000 000,00	- 1 000 000 000,00
Augmentation de capital						-
report a nouveau (résultat non affécté)						-
Résultat net de l'exercice					2 882 978 639,92	2 882 978 639,92
Soldes au 31/12/2021	30 000 000 000,00	-	173 109 142,47	-	11 388 230 853,46	41 561 339 995,93



BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

LES ETATS FINANCIERS AU

31.12.2022

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

BILAN ACTIF AU 31/12/2022

ACTIF	Montant Brut 2022	Amort - Prov 2022	Montant Net 2022	Montant Net 2021
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations Incorporelles	281 080 537,82	200 947 781,60	80 132 756,22	87 752 240,12
Immobilisations Corporelles	-		-	-
Terrains	6 694 757 415,20	5 767 175 753,23	927 581 661,97	6 552 419 215,20
Bâtiments Exploitation	21 664 020 842,96	839 127 627,62	20 825 493 215,34	15 428 312 349,11
Bâtiments Placement	1 487 761 714,72	1 289 693 555,36	198 068 159,36	666 612 375,55
Autres immobilisations corporelles	2 183 552 265,91	37 105 997,63	2 146 446 268,28	771 578 128,50
Immobilisations en Concession	122 731 588,00		122 731 588,00	89 140 729,40
Immobilisations en Cours	202 252 264,70		202 252 264,70	917 719 222,81
Immobilisations Financières	-		-	-
Titres mis en équivalence :	-		-	-
Autres participations et créances rattachées	5 822 547 646,06	1 044 478 823,00	4 778 068 823,06	4 662 430 904,18
Autres Immobilisations Financières	44 071 764 886,29		44 071 764 886,29	40 906 212 205,59
Prêts et autres actifs financiers non courants	168 326 121,93		168 326 121,93	207 552 786,52
Impôts différés actif	1 415 237 226,18		1 415 237 226,18	1 408 895 411,66
Fonds au valeurs déposés auprès des cédants	73 335 710,73		73 335 710,73	66 361 688,84
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	84 187 968 220,50	9 178 529 538,44	75 009 438 682,06	71 764 987 287,48
ACTIFS COURANTS				
Provisions Techniques d'Assurance			-	
Part de la coassurance cédée			-	
Part de la réassurance cédée	-	-	-	-
Créances et Emplois assimilés	5 960 911 145,77		5 960 911 145,77	5 015 685 260,17
Cessionnaires et Cédants débiteurs			-	-
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	1 667 517 665,11		1 667 517 665,11	2 028 303 141,18
Autres débiteurs	9 682 997 730,63	3 133 146 861,23	6 549 850 869,40	6 139 747 628,11
Impôts et assimilés	762 104 229,33	77 485 338,75	684 618 890,58	693 872 454,43
Autres créances et emplois assimilés	105 527 595,79	22 674 994,34	82 852 601,45	210 757 504,30
Disponibilités et Assimilés	176 519 208,99		176 519 208,99	164 835 880,74
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versmt restant à effectuer)	759 431 200,00		759 431 200,00	1 872 246 000,00
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)	6 621 110 995,91	8 015 654,28	6 613 095 341,63	6 004 299 237,94
TOTAL ACTIF COURANT	25 736 319 771,53	3 241 322 848,60	22 494 796 922,93	22 129 747 106,87
TOTAL GENERAL ACTIF	109 924 287 992,03	12 419 852 387,04	97 504 235 604,99	93 894 734 394,35

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

BILAN PASSIF AU 31/12/2022

PASSIF	Montant 2022	Montant 2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation	30 000 000 000,00	30 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé	-	
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	9 888 230 853,46	8 505 252 213,54
Ecarts d'évaluation	173 109 142,47	173 109 142,47
Ecarts de réévaluation	-	
Ecart d'équivalence		
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-
Résultat de l'exercice	3 147 906 248,51	2 882 978 639,92
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES	**43 209 246 244,44**	**41 561 339 995,93**
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes assimilés	30 715 000,00	30 730 000,00
Impôts (différés et provisionnés)	-	-
Autres dettes non courantes	85 625 590,37	389 140 729,40
Provisions réglementées	4 023 171 871,12	3 623 173 235,73
Provisions et produits constatées d'avance (sauf 155)	1 925 225 923,66	1 893 872 219,24
Fonds de valeurs reçus des réassureurs	4 277 229 629,51	4 176 535 530,05
TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS	**10 341 968 014,66**	**10 113 451 714,42**
PASSIFS COURANTS		
Provisions directes	**30 430 209 091,42**	**30 561 485 984,38**
Acceptations	**1 800 045 803,66**	**640 238 009,92**
Cessionnaires et Cédants créditeurs	4 373 576 794,51	4 106 051 472,65
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	763 684 097,12	713 263 859,24
Impôts crédit	2 372 766 752,00	2 171 831 386,24
Autres Dettes (sauf 444-445-447)	4 211 483 216,31	4 026 849 768,22
Trésorerie Passif	1 255 590,87	222 173,35
TOTAL III - PASSIFS COURANTS	**43 953 021 345,89**	**42 219 942 654,00**
TOTAL GENERAL PASSIF	**97 504 235 604,99**	**93 894 734 364,35**

Expert Comptable Diplômé, Commissaire aux Comptes BENHABILES Zoheir Agrément N° 131 CNCC N° 0979 CNEC N°0222 02

Expert Comptable - Commissaire Aux Comptes Cité Cénestal BL "H" N° 130 Réghaia - Alger Agrément n° 2016/0321 TOUDERT AKLI

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouïba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

COMPTE DE RESULTAT AU 31/12/2022

DESIGNATION	Opérations Brutes 31/12/2022	Cessions et Rétrocessions 31/12/2022	Opérations Nettes 31/12/2022	Opérations Nettes Exercice 2021
Primes émises sur opérations directes	28 370 414 024,38	6 849 151 342,30	21 521 262 682,08	21 423 680 381,23
Primes acceptées	1 537 821 354,07	-	1 537 821 354,07	1 630 922 076,92
Primes émises reportées	80 943 890,95	- 269 758 473,16	350 702 364,11	- 457 054 872,85
Primes acceptées reportées	- 423 483,75		- 423 483,75	- 81 545 831,20
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	**29 988 756 785,65**	**6 579 392 869,14**	**23 409 362 916,51**	**22 516 201 754,10**
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	12 811 626 931,68	2 028 007 760,74	10 783 619 170,94	12 169 827 370,21
Prestations (Sinistres) sur acceptation	1 298 427 288,06	- 796 873,38	1 299 224 161,44	38 995 049,99
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	**14 110 054 219,74**	**2 027 210 887,36**	**12 082 843 332,38**	**12 208 822 420,20**
Commissions reçues en réassurance		- 1 230 187 271,81	1 230 187 271,81	1 129 230 520,31
Commissions versées sur acceptations		85 283 720,32	- 85 283 720,32	- 103 939 242,54
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	**-**	**- 1 144 903 551,49**	**1 144 903 551,49**	**1 025 291 277,77**
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	**15 878 701 565,91**	**3 407 278 430,29**	**12 471 423 135,62**	**11 332 670 611,67**
Achats et services extérieurs	3 865 663 089,98		3 865 663 089,98	3 725 597 245,49
Charges de personnels	5 244 895 939,80		5 244 895 939,80	5 031 406 250,48
Impôts, taxes et versements assimilés	433 699 347,23		433 699 347,23	567 056 451,96
Production immobilisée	-		-	-
Autres produits opérationnels	- 245 123 004,00		- 245 123 004,00	- 664 424 718,85
Autres charges opérationnels	165 951 707,21		165 951 707,21	152 294 200,92
Dotations aux amortissement et pertes de valeurs	2 160 758 844,82		2 160 758 844,82	2 281 724 000,62
Reprise sur perte de valeur et provisions	- 399 535 951,72		- 399 535 951,72	- 1 124 509 539,68
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	**4 652 391 592,59**	**3 407 278 430,29**	**1 245 113 162,30**	**1 363 526 720,73**
Produits financiers	2 409 036 192,80		2 409 036 192,80	2 117 993 004,94
Charges financiers	140 747 035,44		140 747 035,44	114 828 898,07
VI- RESULTAT FINANCIER	**2 268 289 157,36**	**-**	**2 268 289 157,36**	**2 003 164 106,87**
VII- RESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS	**6 920 680 749,95**	**3 407 278 430,29**	**3 513 402 319,66**	**3 366 690 827,60**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	371 837 885,67		371 837 885,67	479 032 335,73
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	- 6 341 814,52		- 6 341 814,52	4 679 851,95
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**33 042 450 934,17**	**5 434 489 317,65**	**27 607 961 616,52**	**27 448 420 295,34**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**26 487 266 255,37**	**2 027 210 887,36**	**24 460 065 368,01**	**24 565 441 655,42**
VIII- RESULTAT ORDINAIRES	**6 555 184 678,80**	**3 407 278 430,29**	**3 147 906 248,51**	**2 882 978 639,92**
Eléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	-
XI- RESULTAT EXTRAORDINAIRES	**-**	**-**	**-**	**-**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**6 555 184 678,80**	**3 407 278 430,29**	**3 147 906 248,51**	**2 882 978 639,92**

Expert Comptable Diplômé, Commissaire aux Comptes BENHABILES Zoheir Agrément N° 131 CNCC N° 0079 CNEC N°0222 02

Expert Comptable - Commissaire Aux Comptes Cité Cénestal Bt "H" N° 130 Réghaia - Alger Agrément n° 20160321 TOUDERT AKLI

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Roufba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE AU 31/12/2022

Designation	MONTANT NET 2022	MONTANT NET 2021
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissements reçus sur les activités d'assurance & de réassurance	38 274 913 591,85	38 060 683 694,97
Sommes versées sur les activités d'assurance & de réassurance	- 19 369 194 427,98	- 20 845 736 858,04
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	- 5 449 850 167,31	- 4 809 714 849,74
Sommes versées à l'Etat et autres organismes	- 8 188 502 054,78	- 7 830 085 528,72
Intérêts et autres frais financiers payés	- 35 498 256,41	- 149 637 562,84
Impôts sur les résultats payés	- 326 349 825,00	- 404 841 093,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		
Fonds reçus		
fonds donnés		
A - Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles	**- 4 905 518 860,37**	**4 020 667 802,63**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 2 008 124 692,80	- 1 391 368 695,06
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	185 893 091,14	151 173 837,28
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	- 11 433 269 168,70	- 18 085 781 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	8 159 060 329,09	17 017 846 303,00
Intérêts encaissés sur placements financiers	1 964 162 640,55	1 838 392 597,54
Dividendes et quote-part de résultats reçus	90 880 278,10	67 115 094,66
B - Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement	**- 3 041 397 522,62**	**- 402 621 862,58**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissements suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectués	1 500 000 000,00	1 000 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts		
Remboursements d'emprunts ou autres dettes assimilées		945 126 000,00
C - Flux de trésorerie net provenant des activités de financement	**- 1 500 000 000,00**	**- 1 945 126 000,00**
Incidences des variations des taux de change sur les liquidités et quasi-liquidités		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**364 121 337,75**	**1 672 919 940,05**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	4 863 598 935,82	3 190 678 995,77
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	5 227 720 273,57	4 863 598 935,82
Variation de trésorerie de la période	**364 121 337,75**	**1 672 919 940,05**

Expert Comptable Diplômé, Commissaire aux Comptes BENHABILES Zoheir Agrément N° 131 CNCC N° 0979 CNEC N°0222 02

Expert Comptable - Commissaire Aux Comptes Cité Cénestal BL "H" N° 130 Réghaia - Alger Agrément n° 2016/321 TOUDERT Akli

BENHABILES ZOHEIR
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Coopérative Immobilière BP 14ADAR EL AMEL
Les Orangers Rouiba
N° Agrément : 0131

TOUDERT AKLI
Expert-Comptable, Commissaire Aux Comptes
Cité CENESTAL BT H, N°130
REGAIA, ALGER
N° Agrément : 0321

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

AU 31/12/2022

Rubriques	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'EMISSION	ECART D'EVALUATION	ECART DE REEVALUATION	RESERVES ET RESULTAT	TOTAL
Solde au 31/12/2020	30 000 000 000,00	-	173 109 142,47	-	9 505 252 313,84	39 678 361 456,01
Changement de méthode comptable						-
Correction d'erreur significatives						-
Réévaluation des immobilisations						-
Profits ou pertes non comptabilisés dans						-
le compte de résultat					- 1 000 000 000,00	- 1 000 000 000,00
Dividendes payés						-
Augmentation de capital				-		-
report à nouveau (résultat non affecté)					2 882 978 639,92	2 882 978 639,92
Résultat net de l'exercice					11 388 230 853,46	41 561 339 995,93
Solde au 31/12/2021	30 000 000 000,00	-	173 109 142,47	-		-
Changement de méthode comptable						-
Correction d'erreur significatives						-
Réévaluation des immobilisations						-
Profits ou pertes non comptabilisés dans						-
le compte de résultat					- 1 500 000 000,00	- 1 500 000 000,00
Dividendes payés				-		-
Augmentation de capital						-
report à nouveau (résultat non affecté)					3 147 906 248,51	3 147 906 248,51
Résultat net de l'exercice					13 036 137 101,97	43 209 246 244,44
Soldes au 31/12/2022	30 000 000 000,00	-	173 109 142,47	-		

Expert Comptable Diplômé - Commissaire aux Comptes
BENHABILES Zoheir
Agrément N° 131
CNCC N° 0079
CNEC N°0222
02

Expert Comptable - Commissaire
Cité Cénestal
Bt "H" N° 130
Réghaia - Alger
Agrément n° 2016/0321
TOUDERT